جامعة الأزهر
قطاع أصول الدين
قسم العقيدة

مقدمة لكتاب شرح الخبيصي على متن تهذيب المنطق

تأليف
مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني
(٧٢٢ - ٧٩٣هـ)

الفرقة الأولى

قدم له

أستاذ العقيدة والفلسفة
ووكيل كلية أصول الدين بالقاهرة

مكتبة الإيمان

الفرقة الأولى
مادة المنطق

مقدمة لكتاب شرح الخبيصي على متن تهذيب المنطق

تأليف

مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني

(٧٢٢-٧٩٣هـ)

قدم له

الأستاذ الدكتور/ عبد الله محيي عزب

أستاذ العقيدة والفلسفة

ووكيل كلية أصول الدين بالقاهرة

رقم الإيداع ٢٠٠٥/١٨٥٢٠م
الترقيم الدولى 977-224-435-0

المولىٰ عز وجل حين أراد للإنسان الهداية إلىٰ طريق الحق والصواب، جعل له أسبابًا توصله للمعرفة والعلم؛ وهذه الأسباب هي الحواس الخمس الظاهرة السليمة من الآفات، وهي اللمس والبصر والسمع والشم والذوق، كما وهبه الحواس الباطنة التي منها الحس المشترك، والذاكرة، والحافظة، والعقل، قال تعالىٰ: {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} [النحل: ٧٨].

ومما لاشك فيه أن العقل هو الذي يميز الإنسان ويفصله عن باقي أفراد الحيوان، ومن آجل هذا لا تكليف إلا بالعقل، وبدونه لا يوجد مجال للتلقي عن رسالة الوحي بوصفها سببًا أخرا للمعرفة والعلم والتوجيه، ولا مجال لمسئولية الخلافة الإنسانية وإعمار العالم دون وجود العقل، وإعمال دوره ووظيفته في الفهم والإدراك، والتمييز بين القطعي والظني من الأدلة، والتمييز بين المصالح والمفاسد، وهذا العقل هو القاسم المشترك بين جميع المخاطبين، فهو النور الذي يضيء للإنسان الطريق، فبه يميز بين الصواب والخطأ في الأقوال، وبين الحق والباطل في الأفعال والمعتقدات، فكان العقل بهذا سببا من الأسباب الموصلة للمعرفة والعلم، فبه يعتقد الإنسان، وبه يكلف، وبه يفهم ما كلف به، وبه يبحث في الطبيعة؛ ليستفيد من هذا الكون المسخر له.

وبالبحث والتفكر والنظر في الكون؛ يؤلف العقل بين معطيات الحواس، فيحلل ويركب، ويستدل، ويبرهن، ويستنبط ويخترع، ويبتكر، ويكتشف، وبإمكان أفراد الإنسانية جميعا أن يستفيدوا من الحواس والعقل، في معرفة كل

ما في العالم، وفي فهم العقيدة والشريعة والأخلاق.

ومما هو جدير بالذكر أن أدوات الحسّ، أو ما يسمّىٰ بالحواس الخمس الظاهرة، لا يستفاد منها إلا في مجال المحسوسات والجزئيات، بينما يستفاد من العقل في مجال المحسوسات والمجردات، والجزئيات والكليات، والإنسان العاقل يستفيد في معرفة العالم والحياة من الحسّ، ولكن في الغالب تكون المدرَكات الحسية أساسا ومنطلقا لأحكام العقل، أي أن تلك المدرَكات تصنع الأساس: للفكر وحُكمه، ومن هنا يحتاج كل طلاب العلم في شتىٰ العلوم والتخصصات إلىٰ المنطق علىٰ أساس أنه معيار لضبط الأحكام العقلية، أو ميزان للأفكار التي يصل إليها العقل عن طريق المدركات الحسية.

وإذا كان الله تعالىٰ خلق الإنسان وكرمه بالعقل وكلفه بالتكاليف الشرعية، كما جاء في قوله تعالىٰ: {إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَىٰ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا} [الأحزاب: ٧٢]، فالذي خلق الإنسان وكلفه بالتنزيل الذي نزل علىٰ خاتم الأنبياء والمرسلين؛ خلق فيه العقل، وحتىٰ يؤدي العقلُ وظيفته علىٰ الوجه الصحيح لابد له من قواعد ومسلمات وبراهين ينطلق الفكر منها، ويبني عليها آراءه واجتهاداته في البحث عن المجهول بالمعلومات التصورية أو التصديقية المتاحة له، والتي يعرفها بالفطرة السليمة أو التحصيل، وهذه القواعد والمسلمات هي ما أطلق عليه فيما بعد اسم المنطق.

وإذا كان ميزان الشرع هو الكتاب والسنة، فإن ميزان العقل هو المنطق،

لأنه يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر، كما أن علم النحو يعصم اللسان عن الخطأ في الكلام، وعلم العروض يضبط القافية في الشعر، ولذلك نجد الفارابي يرىٰ في هذا الشأن أن نسبة صناعة المنطق إلىٰ العقل والمعقولات، كنسبة صناعة النحو إلىٰ اللسان والألفاظ، فكما يعطينا علم النحو قواعد وقوانين في الألفاظ، فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات.

وجاء الإمام الغزالي بعد الفارابي وتبنىٰ وجهة نظره، حيث أكد علىٰ أهمية المنطق كمعيار لسائر العلوم فقال:" فيكون بالنسبة إلىٰ أدلة العقول، كالعروض بالنسبة إلىٰ الشعر، والنحو بالإضافة إلىٰ الإعراب، إذ كما لا يعرف منزحف الشعر عن موزونه إلا بميزان العروض، ولا يميز صواب الإعراب عن خطئه إلا بمحك النحو، كذلك لا يفرق بين فاسد الدليل وقويمه، وصحيحه وسقيمه، إلا بهذا الكتاب[1]، فكل نظر لا يتزن بهذا الميزان، ولا يعاير بهذا المعيار، فاعلم أنه فاسد العيار غير مأمون الغوائل والأغوار"[2].

ويرىٰ الفارابي أن قوانين المنطق لا تخص ألفاظ أمة ما كما في قوانين علم النحو، بل تعم ألفاظ جميع الأمم، فهو يُعنىٰ بالألفاظ لا من حيث هي ألفاظ، وإنما من حيث هي قوالب للمعاني، ويخاطب العقل الإنساني بأسره في كل زمان ومكان، وفي كل لغة من اللغات، وعليه فإن النحو خاص، بينما المنطق عام[3].

---

(١) المراد بقوله إلا بهذا الكتاب: أي العلم الذي يبحث فيه هذا الكتاب وهو المنطق.

(٢) معيار العلم في المنطق: للإمام أبي حامد الغزالي: شرح أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ص ٢٦ وما بعدها.

(٣) راجع: أبو نصر الفارابي الألفاظ المستخدمة في المنطق: تحقيق محسن مهدي، ط: دار المشرق، بيروت، لبنان، د.ت، الطبعة الثانية، ص ٤١ وما بعدها.

وأخيرا فإنني أرجو الله عز وجل أن ينفع الطلاب بهذا الكتاب، ومنه سبحانه وتعالىٰ التوفيق والسداد، وإليه المرجع والمآل ، هذا والله سبحانه وتعالىٰ أسأل أن يوفقني لما يحبه ويرضاه، {وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ} [هود: ٨٨].

تاريخ علم المنطق ونشأته

إن كلمة منطق من حيث الاشتقاق اللغوي تعني النطق أو الكلام، ولا تعني كلمة النطق هنا مجرد خروج الألفاظ من المتكلم، بل تدل أيضا علىٰ إدراك المعاني العقلية الكلية التي يكون الإنسان علىٰ وعي بها في أثناء الكلام، لأن التكلم عبارة عن بيان ما هو مخزون في الذهن، ولذلك عبر الفلاسفة القدماء عن النفس الناطقة بمعنىٰ المدركة للمعقولات، يقول التهانوي: "وإنّما سمّي بالمنطق لأن النطق يطلق علىٰ اللفظ، وعلىٰ إدراك الكليّات، وعلىٰ النفس الناطقة، ولما كان هذا الفن يقوّي الأول، ويسلك بالثاني مسلك السّداد، ويحصل بسببه كمالات الثالث، اشتق له اسم منه وهو المنطق"(١).

أما عن بداية نشأة المنطق من الناحية التاريخية، فلا يعرف أحد علىٰ وجه الدقة متىٰ بدأ هذا العلم، ويرىٰ بعض الباحثين أن المنطق وجد في الحضارة الهندية القديمة، وخاصة عند المدرسة الهندية التي تسمىٰ "سامكيهيا" وذلك في القرن الثامن عشر قبل الميلاد.

ويذكر ول ديورانت أن (جوتاما) الهندي الذي وجد في القرن الثالث قبل الميلاد يشبه أرسطو في النظريات المنطقية، فيقول عنه: "كان هداية الحائرين في الصراع الذي يقوم بين المتناظرين من فلاسفة الهنود، فهو يصوغ لهم مبادئ الحجاج، ويعرض عليهم أحابيل النقاش، ويحصر المغالطات الشائعة في التفكير، وتراه كأنما أرسطو آخر يلتمس بناء التدليل العقلي في طريقة

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون: محمد علي التهانوي، تحقيق د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط: أولىٰ، ١٩٩٦م، جـ ١ / ص ٤٤.

القياس، ويجد عقدة كل تدليل في الحد الأوسط من حدود القياس"[1].

ويفهم من هذا النص أن المنطق كان موجودا في الهند في القرن الثالث قبل ميلاد المسيح، سواء أكان ذلك من اكتشاف الهنود، أم عن طريق الالتقاء بحضارة اليونان أو غيرها.

ويرىٰ بعض الباحثين أن المنطق وُجِد عند الصينيين القدماء في القرن السادس قبل الميلاد، فقد اهتم المفكرون الصينيون في ذلك القرن بالمنطق عناية فائقة، وقد ظهر ذلك في كتابات كونفوشيوس الحكيم، من خلال استخدامه للأقيسة والبراهين المنطقية، ولم يُعْثَرْ علىٰ شيء مما كتبه الصينيون في المنطق غير كتاب واحد اسمه "مي- تي" .

بينما يرىٰ بعض الباحثين أن المنطق وُجِد عند المصريين القدماء، حتىٰ إن المناطقة من مفكري اليونان كانوا يأتون هياكلهم ويتتلمذون علىٰ أيديهم.

والذي عليه أكثر الباحثين أن علم المنطق من إدراك واكتشاف فلاسفة اليونان، وخاصة أرسطو طاليس (٣٨٤-٣٢٢ ق.م).

ولا شك في أنه يجب التفريق بين كون المنطق معرفة وسلوك عند كثير من الناس، وبين كونه علما مدونا مشتملًا علىٰ مسائل التصورات والتصديقات.

والحقيقة أن المنطق كمعرفة وسلوك هو نتاج معرفي لكل الحضارات السابقة، فهو ليس حكرا علىٰ أمة بعينها في الشرق أو في الغرب، بل إن كثيرا من

---

(١) قصة الحضارة: ول ديورانث: ترجمة: زكي نجيب محمود، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م، جـ٣ ص، ٢٥٠.

الأفكار المنطقية موجود بوجود الإنسان، بمعنىٰ أن يستنتج الفرد نتيجة ما من مقدمات معينة، أو يصل إلىٰ فكرة ما؛ فيظهر له أنها متناقضة، مثل هذه الأفكار لا تقيد بحضارة معينة، ويؤكد هذا ما نجده اليوم عند كثير من العوام، ألا ترىٰ أن العامي أو حتىٰ الطفل إذا قلت له ماذا تفعل هذه الفحمة المتقدة إذا وضعت فوق قطعة من القماش، أليس يقول إنها تحرقها؟

فإن قلت له ولم ذلك؟

أليس يقول إنها نار؟

فهذا الذي يقوله العامي أو الطفل يرجع إلىٰ قياس منطقي، هو قولنا هذه نار، وكل نار محرقة، لينتج أن هذه النار محرقة.

وفضلا عن ذلك، كثيرا ما نسمع في حياتنا اليومية عبارات هي من صميم علم المنطق ممن لا يقرؤون ولا يكتبون، فيقولون مثلا: فلان تفكيره منطقي، أو أن هذا الأمر بديهي، أو أنه فيه نظر، أو أنا غير قادر علىٰ تصور هذا اللفظ، أو يلزم من كلامك كذا، أو فلان متناقض مع نفسه في كذا، ومثل هذه العبارات تذكر بشكل عفوي، ولكنها تشكل موضوع علم المنطق، ذلك العلم الذي انتظم علىٰ هيئة نسق متكامل بعد تدوينه، وهكذا نجد كثيرا من العوام يعرفون كثيرا من القواعد المنطقية، ويمارسون حل القضايا والمناظرات وهم لا يعرفون كلمة منطق، وبهذا يظهر لنا أن كثيرا من الناس منطقيون منذ الساعة الأولىٰ التي بدءوا فيها يحسنون استخدام الألفاظ وصناعة الكلام، وهذا يذكرنا بقول "موليير" في إحدىٰ مسرحياته أن "جوردان" قال بعد أن تعلم متأخرا علم النحو، لقد قضيت أربعين عاما وأنا أجيد كتابة النثر قبل أن أتعلم

علم النحو[1].

ومما سبق يظهر لنا أن كثيرا من الناس يستخدمون المنطق في محادثاتهم اليومية، وفي ما يدور بينهم من مناقشات دينية أو سياسة دون أن يشعروا أنهم يسيرون علىٰ قواعد المنطق، ولو علموا ذلك لاعتراهم من الدهشة والعجب ما اعترىٰ "موليير" الذي كان يتكلم النثر وهو لا يدري.

وإذن فعلم المنطق موجود في العقل بالغريزة والفطرة، ولهذا استعمل الناس المنطق كمعرفة وسلوك في أقوالهم وأفعالهم لكن بشكل عفوي كما ذكرت لا كعلم مدون، وذلك مثل علم النحو، فإنه كان مستخدما عند العرب قبل تدوينه علىٰ يد أَبُو الأَسْوَدِ الدؤَلِي[2].

أما معرفة المنطق كعلم مدون، فالذي عليه أكثر الباحثين أن تدوين المنطق بدأ علىٰ يد فلاسفة اليونان وخاصة أرسطو، وهذا يدعونا إلي كتابة تاريخ نشأة المنطق في بلاد اليونان وتطوره بعد ذلك فيما يلي:

نشأة المنطق في اليونان:

في القرن الخامس قبل ميلاد المسيح عليه السلام، اهتم أهل (أثينا) عاصمة

---

(١) راجع: المنطق: د. محمد مهران، ط: دار المعارف، مصر، د. ت، ص ٣.

(٢) هو ظالم بن عمرو بن سفيان، كان من كبار التابعين، من أصحاب علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- وهو أول من وضع النحو، وقيل إن عليًا- رضي الله عنه- وضع له: الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم، وفعل ،وحرف، ثم رفعه إليه وقال له: تمم علىٰ هذا، راجع تاريخ الثقات: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلىٰ الكوفي، نشر: دار الباز، القاهرة، ط: أولىٰ، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤م، ص ٢٣٨، ووفيات الأعيان: لابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار صادر، بيروت، د. ت، جـ٢ / ص ٥٣٥.

اليونان بالجدل والمناقشة، لقلة ما لديهم من العلوم، مع ما كانوا عليه من الذكاء، فاتجهوا نحو الخطابة العامة والجدل؛ لما كان يتطلبه عصرهم من جودة المناقشة، حتىٰ يستطيع الواحد منهم أن يدافع عن نفسه أمام القضاء إذا دعت الحاجة إلىٰ ذلك، وحتىٰ يستطيع أن يستميل القاضي بحسن نقاشه وجودة دفاعه.

وفي النصف الثاني من القرن الخامس قبل الميلاد قدم إلىٰ (أثينا) قوم من مستعمرات الدولة اليونانية، يُلَقَّبُون بالسفسطائيين، كانوا يجيدون التلاعب بالألفاظ، وكان لديهم مقدرة ومهارة عالية في قلب الحقائق، والتشكيك في كل شيء، واشتهروا بالبراعة في فن الخطابة، والقدرة علىٰ الجدل والمناظرة، لا لهدف الكشف عن الحقيقة، ولكن لهدف تزييف الحقائق، والمغالطة، وغلبة الخصوم.

إلىٰ جانب رذيلة أخرىٰ: وهي الاتجار بالعلم واتخاذه وسيلة للكسب وجمع الأموال، ومن ثم بثُّوا في المجتمع اليوناني أفكارًا سيئة وهدامة، وذلك عن طريق تعليم الأحداث مختلف العلوم، وخاصة فن الخطابة، وبنوا تعاليمهم علىٰ فكرة الإنكار للحق، وقرروا أن المعرفة أمر نسبي، علىٰ اعتبار أن الحواس هي المصدر الوحيد لها، وتجاهلوا الجانب العقلي في الإنسان، وبهذا يستحيل وجود مقياس للحق، وأن الحقيقة أمر وهمي؛ لأن الناس يختلفون فيها، فما يراه الفرد صدقا فهو صدق، وما يراه كذبا فهو كذب، وما يراه حقا فهو حق، وما يراه باطلا فهو باطل، وإن رأىٰ الناس جميعا عكس ما يرىٰ، وترتب علىٰ ذلك أيضا عدم وجود مقياس لفضيلة الخير ورذيلة الشر،

فكل فرد له أن يختار ما يريد، فالخير ما ظنَّه الفرد خيرًا، والشر ما ظنه الفرد شرًّا، وكل علىٰ صواب فيما يراه أو يعتقده، وبالجملة لا توجد حقيقة ثابتة علىٰ الإطلاق، وبذلك جردوا القيم عن مضامينها، ومن هنا سادت الفوضىٰ في الأقوال والأفعال والاعتقادات، وكان غرض السفسطائيين بذلك المنهج الذي سلكوه، قلب الدولة اليونانية، والقضاء علىٰ عقائدها الدينية(١).

وما زالوا كذلك حتىٰ ظهر (سقراط) فرأىٰ أنه من الضروري إخراج ماهو كامن في صدور الناس من الأفكار، فأخذ يعلم ويرشد الشباب، متبعا في ذلك منهج "التهكم والتوليد" من خلال حواره ومناقشاته مع تلاميذه، حتىٰ يصل الواحد منهم بنفسه إلىٰ كشف حقيقة الخير أو الشر، ويقف علىٰ ماهية الفضائل الأخلاقية.

وسلك سقراط في تعليمهم طريقة السؤال والجواب؛ فكانت عادته السير في الطريق ومحادثة الناس، ووضع أسئلة لهم، ثم البرهنة علىٰ أن معلوماتهم ظَنِّيَّة، ثم إقناعهم بالانتقال من نقطة إلىٰ أخرىٰ، حتىٰ يَتَّضِحَ الحق، وهكذا اشتغل باستنتاج القواعد من الأسئلة لتلاميذه، وبيَّن للناس طريق الحق من الباطل.

وبذلك تصدىٰ سقراط للسفسطائيين واستطاع بجدله ومناظراته لهم إثبات حقائق الأشياء، وإقرار المعرفة العقلية، إلىٰ جانب تصحيح المعرفة الحسية، حيث أبان لهم أن الحواس وإن كانت تخدعنا في العرضيات

---

(١) راجع: تاريخ الفلسفة اليونانية: يوسف كرم، ط: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٠٠هـ ١٩٣٦م، ص ٥٧.

والصفات الجزئية، فإن وراء الحواس عقلا يمحص وينقد ما تنقله إليه الحواس من إدراكات، فيميز بين الحق والباطل، والصواب والخطأ.

كما بين لهم أن هناك غير هذه الصفات الجزئية التي تنقلها لنا الحواس حقائق كلية يدركها العقل، ولا تختلف فيها العقول، ومن ذلك مثلا إن كانت الحواس تختلف في الأمور العرضية، كطول الإنسان أو قصره أو لونه، فإن العقول لا تختلف في حقيقة الإنسان الكلية، وهي أنه حيوان ناطق،- أي مفكر- وبذلك قضىٰ سقراط علىٰ الأفكار السيئة التي بثها السفسطائيون في المجتمع اليوناني.

ولما كان السفسطائيون يعتمدون في جدلهم علىٰ اشتراك الألفاظ، وإيهام المعاني دون تحديد لها، كانت عبارة سقراط الشهيرة في مخاطبته لهم "حَدِّدوا ألفاظكم"، ومن ثَمَّ نشأ الكلام في التعريف، الذي علىٰ أساسه تتم القضايا التي يتناقش فيها الناس، وبذلك قرر سقراط أن لكل شيء ماهية هي حقيقته التي يدركها العقل وراء الأعراض المحسوسة، والتي يعبر عنها بالحد أو التعريف، وأن غاية العلم هي إدراك هذه الماهيات، أي تكوين معان لها تحد الأشياء في ذاتها، وهي المعاني الكلية، أو الصفات المشتركة بين أفراد النوع الواحد، كالحيوانية، والناطقية بالنسبة للإنسان، والجسمية والنمو بالنسبة للنبات، والجسمية المطلقة بالنسبة للجمادات، فهذه المعاني الكلية المشتركة بين الأفراد هي الماهية أو التعريف، وإدراكها هو المعرفة، وبذلك يكون العقل هو أداة تحصيل المعرفة دون الحواس التي اعتبرها السفسطائيون المصدر الوحيد للمعرفة.

وكذلك كان سقراط يستخدم الاستقراء فيتدرج من الجزئيات إلىٰ الماهية المشتركة بينها، ويحاول حد هذه الماهية حدا جامعا مانعا، كأن يحدد معنىٰ الخير والشر والعدل والظلم والتقوىٰ ...الخ، هادفا بذلك إيضاح المعاني والتمييز بينها، وكان يقسم الأشياء في أجناس وأنواع ليمتنع الخلط بينها، وقد كان سقراط بمنهجه هذا في المعرفة أول واضع للتعريف، وقد شهد له أرسطو فيما بعد بذلك، حيث قال عن سقراط: "إنه أول من طلب الحد الكلي طلبا مطردا، وتوسل إليه بالاستقراء، ويركب القياس بالحد، فالفضل راجع إليه في هذين الأمرين"(١).

والخلاصة أن سقراط يعد واضع مبحثي الاستقراء والتعريف.

ثم جاء من بعده تلميذُه (أفلاطون)، واتَّبَعَ طريقة أستاذه في التصدي للسفسطائيين، في قصرهم المعرفة علىٰ الحواس، وبين أن ذلك يؤدي إلي نتيجة حتمية، وهي استحالة التعليم والحوار، وبطلان الأدلة والبراهين، لأنه إذا كان كل إدراك حسي حقا ولا يقل قوة عن أي إدراك آخر، لزم أن يكون إدراك الطفل في مستوىٰ إدراك معلمه، لأن كليهما يحس الحقيقة، وإذن فيستحيل علىٰ أي معلم أن يعلم شيئا.

أما الأدلة والبراهين فلا فائدة في استعمالها لأن الحقيقة الخارجية معدومة، وكل إنسان له حقيقة شخصية، ولا يستطيع أن يقنع الآخر بما عنده، وفي هذا إلغاء للعقل.

---

(١) تاريخ الفلسفة اليونانية: يوسف كرم، ص ٦٧.

وأيضا لو كانت الحواس هي المقياس الوحيد للحقائق دون العقل، للزم أن تشترك الحيوانات من العجماوات مع الإنسان المفكر في إدراك الحقيقة، لأنها تشترك معه في الجانب الحسي، بل لكان بعض الحيوانات أكثر إدراكا من الإنسان، لأن بعضها أقوىٰ منه في بعض الحواس، كقوة حاسة الشم عند الكلاب، وقوة الإبصار بالليل عند القطط، وكل هذه اللوازم باطلة.

وفضلا عما تقدم فقد شرح أفلاطون كل أبحاث سقراط العلمية بما فيها مبحثي الاستقراء و التعريف، وزاد عليه مبحثا منطقيا آخرا، وهو ما يسمىٰ بالقسمة المنطقية، التي تجعل العقل قادرا علىٰ تصور الأشياء علىٰ حقيقتها، وهذه القسمة تبدأ من الأعم في الكليات وهو الجنس، فتستخرج منه أنواعه حتىٰ تنزل إلىٰ البسيط منها وهو الأخص.

والقسمة المثلىٰ عند أفلاطون هي القسمة الثنائية، كأن نقول السياسة علم، والعلم ينقسم إلىٰ نظري وعملي، والسياسة تدخل في القسم الأول.

والعلم النظري ينقسم: إلىٰ علم يأمر وعلم يقرر، والسياسة تدخل في القسم الأول.

وهكذا يمضي أفلاطون في التقسيم حتىٰ يتعين تعريف السياسة بالحد.

والحقيقة أن أفلاطون كان له دور بارز في بناء علم المنطق، خاصة في طريقة جدله التي استفاد منها أرسطو فيما بعد، والتي وجد فيها معينا لتصنيف الكليات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام، يقول الدكتور علي سامي النشار: " ويظهر أفلاطون محاولا أن يعود إلىٰ روح

الحضارة اليونانية، وتردد بين الكم والكيف، وجمع بين الجدل الصاعد والجدل النازل ليفتح الطريق أمام أرسطو، ويظهر العقل من حيث هو منعكس علىٰ ذاته وبذاته، منطلقا إلىٰ آفاق أخرىٰ، ويضع منطق الماهية الساكنة..."[1]

وأثبت أفلاطون المفاهيم الكلية وأنها موجودة وجودا حقيقيا، باقية وخالدة، وهي تؤلف في مجموعها عالم المثل، أو العالم المعقول، ويقابلها الجزئيات المحسوسة الكثيرة المتغيرة وهي التي تؤلف العالم المحسوس، أو عالم الخيال، لكنها وإن كانت متغيرة وغير ثابتة؛ إلا أنها تبدو في صورة كلية ثابتة، هي الأجناس والأنواع كالحيوان والإنسان[2] ومن كل ما تقدم نرىٰ أن أفلاطون أخذ بمذهب أستاذه سقراط، وزاد عليه مبحث القسمة المنطقية.

يقول روبير بلانشي: " لا يجوز إنكار دور أفلاطون في التحضير للمنطق، ودوره أولا في اكتشاف رئيس لم يستثمره هو شخصيا، ولكنه أعلنه بوضوح كاف، وبالتالي فإننا نجد عنده في أواخر حياته ظهور فكرة موضوع المنطق بالذات، أي فكرة القانون المنطقي، فكما توجد قوانين تدير حركة الأفلاك الروحية، توجد قوانين تدير حركة الأحكام العقلية، مع مقارنة هي:

أن الأفلاك الروحية تحترم القوانين باستمرار، بينما نحن البشر ننتهك باستمرار القوانين التي تتحكم بمسار أفكارنا، لأننا لا نملك رؤية واضحة، ولهذا فإننا نقع في الضلال، ولاجتناب ذلك ينبغي علينا أن نعرف هذه القوانين

---

(١) مناهج البحث عند مفكري الإسلام: د. علىٰ سامي النشار، ط: دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨م، ص ١٧.

(٢) المرجع السابق: ص ٨٣ وما بعدها.

علىٰ نحو نتمكن فيه من الخضوع لها تماما"[1].

ثم جاء بعد أفلاطون تلميذه أرسطو طاليس، الذي فاق أستاذه وهذَّب أبحاث المنطق، ورتَّبَ مسائله وفصوله، وتحدث عن القياس والبرهان والجدل والسفسطة، ووضع قواعد تؤدي إلىٰ اليقين؛ ولهذا يعتبر أرسطو هو الجامع الحقيقي لعلم المنطق كما يقول المؤرخون، فهو أول من نظم المنطق بشكله التقليدي، حيث كان المنطق قبله يستخدم في طريقة الحوار المتبعة عند أفلاطون وسقراط وبقية فلاسفة اليونان من أجل الوصول إلىٰ اليقين المعرفي، في مجابهة السفسطائيين الذين ينكرون المعارف العقلية، وقد لاحظ أرسطو أن هذه الطريقة المتبعة قبله لا توصل إلىٰ اليقين؛ لكونها لا تقوم علىٰ مقدمات واضحة بينة بذاتها، بل إنها تؤسس علىٰ آراء وأفكار عامة بين الناس، وفقًا لتصوراتهم ومعتقداتهم الموروثة.

والطريقة العلمية الصحيحة- كما يرىٰ أرسطو- التي يمكن بها أن تكون الأداة الصالحة في تقويم تلك الآراء والأفكار تكون بواسطة الآلة (أورجانون).

ومع ذلك فإن أرسطو لم يستعمل كلمة منطق في أبحاثه، بل استعمل كلمة "تحليلات" والتحليلات عنده تمر بمرحلتين: التحليلات الأولىٰ، وهي القياس حيث يقوم بتحليل الفكر إلىٰ استدلالات؛ ومن الاستدلال إلىٰ

---

(١) المنطق وتاريخه من أرسطو حتىٰ راسل: ترجمة: د.خليل أحمد خليل، ط: ديوان المطبوعات الجامعي، الجزائر، المؤسسة العالمية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، د.ت، ص ٢٩.

الأقيسة.

والتحليلات الثانية، هي البرهان، حيث ينتقل من القياس إلىٰ عبارات وحدود وبراهين بغية الوصول إلىٰ اليقين المنشود[1].

وعلىٰ أية حال فإن أرسطو قد وضع القواعد والشروط للمنطق، حيث بين أن أفعال العقل ثلاثة هي: البسيط والمركب واللازم.

فالأول: هو التصور البسيط، أو الساذج الذي يتعلق بمبحث المقولات.

أما الثاني: فهو التصور المركب، أو الحكم، ويخص مبحث القضايا التي ترتكز علىٰ: الموضوع والمحمول، ولفظة دالة فيما بينهما تسمىٰ الرابطة، وهذه الرابطة قد لا يصرح بها في القضية، فتكون ثنائية مثل قولنا: "محمد فان"، أو يصرح بها، فتكون القضية ثلاثية كقولنا: "محمد هو فان".

والثالث: الاستدلال أو الحكم بواسطة، وهو التصور اللازم في مبحث الاستدلال، حيث يتم الانتقال من الأشياء المعلوم صحتها؛ إلىٰ أشياء أخرىٰ داخلة ضمن نطاق هذه الأشياء المعلومة[2]، وهذا الانتقال يكون إما بالقياس، أو البرهان.

والقياس يتكون من قضيتين تسميان مقدمتين: كبرىٰ وصغرىٰ، فإذا سلمنا بهما؛ لزم عنهما بالضرورة قول ثالث يُسمىٰ نتيجة، مثل قولنا:

---

(١) راجع: المدارس الفلسفية: د. أحمد الأهواني، ط: مكتبة مصر، ١٩٦٥، ص ٦١ وما بعدها.
(٢) راجع: تاريخ الفلسفة اليونانية: يوسف كرم، ص ١٥١ وما بعدها.

أفلاطون إنسان : مقدمة صغرىٰ.

وكل إنسان فانٍ : مقدمة كبرىٰ.

أفلاطون فانٍ : نتيجة.

أما البرهان: فهو الاستدلال الذي يقوم علىٰ مبادئ ضرورية، وأوليات عقلية يقينية، فهو قياس مقدماته تكون صادقة وسابقة في العلم علىٰ النتيجة، وذلك لكونها تُكشف للذهن بشكل بديهي جلي لا شك فيه، فضلًا علىٰ أنها لا تستمد من استدلال سابق، وإنما تُعرف بالحدْس العقلي المباشر.

أما المبادئ الضرورية أو الأوليات اليقينية فهي بينة واضحة بذاتها، مثل قولنا: أن الكل أكبر من الجزء، وأن السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وأن ١ + ١ = ٢ .

ومما سبق يتضح أن أرسطو لم يستخدم كلمة منطق، وإن كان هو الذي هذبه ووضع قواعده، لا أنه اخترعه وابتكره من عند نفسه، والمنطق الذي تركه لنا أرسطو (أورجانون) الأداة أو الآلة، هو عبارة عن ستة كتب أساسية ألفت علىٰ الطريقة القديمة المألوفة في التأليف، وهي:

١ـ المقولات العشر، ومعنىٰ المقولات المحمولات، فالمقول علىٰ شيء أي المحمول عليه، والمقولات هي المعاني الكلية، والأجناس العالية، وهي:

(ا) الجوهر وهو: أعلىٰ الأجناس، ولذلك يسمىٰ بجنس الأجناس.

(ب) أجناس الأعراض التسعة وهي:

الكم، والكيف، والإضافة والأين، والمتىٰ، والوضع، والملك، وأن يفعل، وأن ينفعل.

وقد نظمها بعض العلماء في بيتين:

زيد الطويل الأزرق ابن مالك في بيته بالأمس كان متكئا

في يده غصن لواه فالتوىٰ فتلك عشر مقولات سوىٰ

الكم معناه: السؤال عن القَدر.

والكيف معناه: السؤال عن الهيئة.

والإضافة هي: النسبة العارضة للشيء بالقياس إلىٰ نسبةٍ أخرىٰ، و لا تُعْقل إحداهما إلا مع الأخرىٰ، كالأبوة والبنوة، وتسمىٰ بالمتضايفين.

والأين: السؤال عن المكان.

والمتىٰ: السؤال عن الزمان.

والوضع السؤال عن الحقيقة.

ومقولة الملك معناها: السؤال عن الحيازة.

ومقولة الفعل معناها: السؤال عن التصرف.

ومقولة الانفعال معناها: السؤال عن التأثر (١).

٢ـ كتاب العبارة: وهذا الكتاب يرتبط بعلم المنطق ارتباطا مباشرا، إذ إن معنىٰ العبارة: أي القضية، وهي لفظ مركب يحتمل الصدق والكذب، والقضية تتركب من موضوع ومحمول.

٣- القياس: وهو التحليلات الأولىٰ، و فيه صور إنتاج القياس بأشكاله المختلفة.

٤ - البرهان: وهو التحليلات الثانية، أو القياس المنتج لليقين.

---

(١) راجع: الكليات: للكفوي، جـ١/ ص٦٢٧، وسلسلة الأسماء والصفات: الشنقيطي، جـ ٥ / ص ٤.

٥- الجدل: وهو القياس الذي يراد به إلزام الخَصم وإفحامه.

٦- السفسطة: وهي قياس يغالط به المناظر صاحبه، وهو قياس فاسد يقصد به التحذير منه، فهو يبين كيفية تفنيد الحجج السفسطائية والأغاليط [1].

تلك هي كتب أرسطو التي جمعها وصنفها الشراح من بعده في المنطق، وزادوا عليها القياس الخطابي والشعري.

وليس معنىٰ هذا أن أرسطو قطع صلته بتطبيق القواعد المنطقية في كتبه الأخرىٰ، فهو يرىٰ أن (أورجانون) هو علم قوانين الفكر لكل العلوم، بصرف النظر عن موضوع الفكر، فأورجانون يحلل أي علم إلىٰ مبادئه وأصوله، وقد سمىٰ أرسطو المنطق بآلة العلوم؛ لأنه يقوم بوظيفة المنهج العلمي لكل العلوم النظرية.

وبعد أرسطو ألف "فرفوريس الصوري" (٣٠٤ -٢٢٣ ق.م) كتابه المسمىٰ (إيساغوجي) وإيساغوجي كلمة يونانية، معناها المدخل، وهي الاسم الثاني لهذا الكتاب، لأنه يبحث في الكليات الخمسة، وهذا الكتاب اختصره أثير الدين المفضلي بن عمر الأبهري (ت٦٦٣ هـ).

وبعد فرفوريس ورد لفظ منطق في عصر توليوس شيشرون (١٠٦-٤٣ ق.م) بمعنىٰ "الجدل".

وفي القرن الثاني الميلادي استعمل جالينوس (١٢٩-١٩٩م) و الاسكندر

---

(١) راجع: تاريخ الفلسفة اليونانية: يوسف كرم، ص ١٥٢ وما بعدها.

الافردوسي الجدل بمعنىٰ المنطق[1] وهكذا أخذ المنطق يشق طريقه كعلم من العلوم العقلية التي ترشد الإنسان نحو التفكير الصائب والصحيح، ويبعده عن الخطأ والزلل في التفكير، ثم بعد ذلك بفترة من الزمان انتقل المنطق إلىٰ اللغة العربية.

***

(١) المرجع السابق: ص ١٥١ وما بعدها.

ترجمة المنطق إلى العربية

يرىٰ بعض الباحثين أن حركة الترجمة للعلوم اليونانية عموما، وللمنطق خصوصا كانت في العصر الأموي، بينما يرىٰ أكثر الباحثين أن الترجمة بدأت في العصر العباسي، ونشطت نشاطًا ملحوظًا في عهد أبي جعفر المنصور، حيث ترجم ابن المقفع(١) كتب أرسطو طاليس المنطقية الثلاثة من اليونانية إلىٰ العربية، وهي كتاب (قاطيغورياس)،أي المقولات، وكتاب (باري أرميناس) أي العبارة، وكتاب (أنالوطيقا) الأولىٰ والثانية، ومعني أنالوطيقا الأولىٰ: أي التحليلات الأولىٰ وهي القياس، وأنالوطيقا الثانية: أي التحليلات الثانية وهي البرهان، ويقال إن ابن المقفع هو الذي ترجم كتاب إيساغوجي لفرفوريوس.

وفي عهد الخليفة المأمون أُسِّسَ بيت الحكمة، وكانت الترجمة من أهم أهدافه، ونُقِلَ كثيٌر من التراث اليوناني عموما، والعلوم الفلسفية بصفة خاصة إلىٰ اللغة العربية، وترجمت كتب أرسطو عبر النقلة السريان المنتشرين في شمالي العراق، نقلوها من اليونانية إلىٰ السريانية، ثم نقلوها

---

(١) هو عبد الله بن المقفع: ولد في العراق سنة ١٠٦ هـ ٧٢٤م، كَانَ فارسيا مجوسيا (مزدكيا) وأسلم علىٰ يد عيسىٰ بن علي، وولي كتابة الديوان للمنصور العباسي، وترجم له "كتب أرسطو طاليس" الثلاثة، في المنطق، وكتاب "المدخل الىٰ علم المنطق" المعروف بايساغوجي، وَعبارَته فِي التَّرْجَمَة عبارَة سهلة قريبَة المأخذ، توفي ١٤٢ هـ ٧٥٩م ، راجع عيون الأنباء في طبقات الأطباء:أحمد بن القاسم الخزرجي (ت:٦٦٨هـ) تحقيق: د. نزار رضا، نشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، صـ: ٤١٣، والأعلام: للزركلي، جـ٤ / ص ١٤٠.

إلىٰ العربية، وكان من أشهر المترجمين: إسحاق ابن حُنين[1]، الذي ترجم المقولات لأرسطو[2].

ولمَّا تُرْجِمت كتب المنطق ودخلت المجتمعات الإسلامية لم يأخذ علماء الإسلام موضوعات المنطق وأساليبه مأخذ القبول والتسليم والتقليد، بل عارضوا بعض مباحثه، وهذَّبوا بعضها، وأضافوا إليه مباحث جديدة منها:

مباحث الألفاظ والدلالات، وإكمال مباحث التعريف، والتفرقة بين التعريف بالحد، والتعريف بالرسم، وتقسيم كل منهما إلىٰ تام وناقص، كما ألحقوا بمبحث الكليات الخمسة ثمرته، وهي: الكلام في الحدود، كما عَرَّفُوا التمثيل، ووضعوا شروطه، وأنواعه.

وقد اشتغل به كثير من فلاسفة الإسلام، وأشهر من اهتم بالمنطق من أعلام فلاسفة الإسلام أبو نصر الفارابي[3]، فقد قام بعرض موضوع المنطق

---

(١) إسحاق بن حنين بن إسحاق أبو يعقوب بن أبي زيد العبادي، ولد سنة ٢١٥ هـ ٨٣٠ م، كان نصرانيا عالما وفصيحا باللغات، وهو في منزلة أبيه في الفضل وصحة النقل من اللغة اليونانية والسريانية ،لَهُ من الكتب سوىٰ مَا نقل من الكتب القديمة كتاب الأدوية المفردة، وكتاب كناش الخف، توفي في ٢٩٨ هـ ٩١٠ م، راجع الوافي بالوفيات: للصفدي، جـ٨ / ص ٢٦٦، والأعلام للزركلي: جـ١/ ص ٢٩٤.

(٢) راجع: مناهج البحث عند مفكري الإسلام: د علي سامي النشار صـ ٢١، والتفكير الفلسفي في الإسلام : د. عبد الحليم محمود، ط: دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢ م، جـ٢ / ص ٢٨٠.

(٣) محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، أبو نصر الفارابيّ، من كبار فلاسفة المسلمين، تركي الأصل، ولد في فاراب، سنة ٢٦٠ هـ ٨٧٤، وانتقل إلىٰ بغداد فنشأ فيها، وألف بها أكثر كتبه، ورحل إلىٰ مصر والشام، وكان يحسن اليونانية وأكثر اللغات الشرقية المعروفة في عصره، وعرف بالمعلم الثاني، لشرحه مؤلفات أرسطو (المعلم الأول) له نحو مئة كتاب، منها

وفروعه وثمرته، ووضع ضمن عرضه تعريفًا موافقا لأستاذه أرسطو بأن المنطق هو آلة العلوم، فقال بأن: "صناعة المنطق تعطي في الجملة القوانين التي من شأنها أن تقوم العقل، وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق"(١).

وبين الفارابي غاية هذه الصناعة، فقال بأنها: "وحدها تكسبنا القدرة على تمييز ما تنقاد إليه أذهاننا هل هو حق أو باطل؟(٢)

ويرى الفارابي أن قواعد المنطق بالنسبة للمعقولات كالموازين والمكاييل التي توزن بها الأجسام والأشياء، وهو يعني بالمعقولات الأفكار التي ترد إلى الذهن، فعلم المنطق هو الذي يقيس مدى صحة الأفكار والآراء يقول الفارابي: "إن القوانين المنطقية – التي هي آلات يمتحن بها في المعقولات ما لا يؤمن أن يكون العقل قد غلط أو قصر في إدراك الحقيقة، تشبه الموازين والمكاييل التي هي آلات يمتحن بها في كثير من الأجسام ما لا يؤمن أن يكون الحس قد غلط فيه، أو قصر في إدراك تقديره"(٢).

والفارابي يرى أن المنطق هو ميزان الفكر في كل العلوم، ولذلك نعته

الفصوص، ترجم إلى الألمانية، وإحصاء العلوم والتعريف بأغراضها، و آراء أهل المدينة الفاضلة، وغير ذلك، توفي بدمشق (٣٧٤ هـ- ٩٥٠ م) راجع الأعلام للزركلي، جـ٧/ ص ٢٠.

(١) إحصاء العلوم أبو نصر الفارابي: شرح د. علي أبو ملحم، ط: مكتبة الهلال، الشام، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م، ص٢٧ .

(٢) المرجع السابق: ص ٢٩.

(٣) المرجع: السابق: نفس الصفحة.

برئيس العلوم، وأنه الجذر الأساس لشجرة المعرفة، من حيث إنه المنهج العام في البحث عن تحصيل المعرفة.

ومما سبق يمكن القول بأن الفارابي كان من كبار علماء الإسلام في علم المنطق فهما وتطبيقا، وأنه كان متابعا لأرسطو في تعريفه للمنطق بأنه آلة للعلوم، ولذلك قال عنه القاضي صاعد الأندلسي في كتابه طبقات الأمم: "إنه بذ جميع الفلاسفة في صنعة المنطق، وأربي عليهم في التحقيق بها، فشرح غامضها، وكشف سرها، وقرب تناولها، وجميع ما يحتاج إليه منها في كتبه صحيحة العبارة، لطيفة الإشارة، منبهة على ما أغفله الكندي وغيره من صناعة التحليل، وأنحاء التعليم، وأوضح القول فيها عن مواد المنطق الخمس[1]، وأفاد وجوه الانتفاع بها، وعرّف طرق استعمالها، وكيف تعرف صورة القياس في كل مادة، فجاءت كتبه في ذلك الغاية الكافية، والنهاية الفاضلة"[2].

وتبع الفارابي وفاقه الشيخ الرئيس ابن سينا[3]، فقد اهتم بدراسة المنطق، وألف فيه "منطق المشرقيين" و"البرهان" ووصف المنطق فيهما بأنه خادم العلوم، لأنه آلة لها، ووسيلة إليها[4]، ولذلك بدأ كتابه الضخم "الشفاء"

---

(١) وهي: البرهان، والجدل، والخطابة، والشعر، والسفسطة.

(٢) نقلا عن تاريخ فلاسفة الإسلام: محمد لطفي، ط: المكتبة العلمية، د.ت، ص ١٧.

(٣) الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، أصله من بلخ، وولد في إحدى قرى بخارى، سنة ٣٧٠ هـ ٩٨٠ م، وهو من أعلام فلاسفة الإسلام، له مؤلفات في الطب، والمنطق، والطبيعيات، والإلهيات، نشأ وتعلم في بخارى، وطاف البلاد، وناظر العلماء، واتسعت شهرته، ومؤلفاته نحو مئة كتاب، بين مطوّل ومختصر، توفي ٤٢٨ هـ ١٠٣٧ م، راجع الأعلام: للزركلي، جـ ٢ / ص ٢٤١ وما بعدها.

(٤) راجع: منطق المشرقيين: ابن سينا: ط: المكتبة السلفية، مصر، ١٩١٠م، ص ٥ وما بعدها.

ليعالج فيه العلوم الموجودة في عصره، وقد خصص الأجزاء الأولىٰ منه لدراسة المنطق، بوصفه المدخل إلىٰ الشفاء، وكذلك كتابه "النجاة" بدأ القسم الأول منه في الحكمة المنطقية، ليعالج فيه الحكمة الطبيعية والإلهية، وكذلك الإشارات والتنبيهات.

ولكن ابن سينا كان مترددا- فيما يبدو- بين كون المنطق آلة للعلوم، أو أنه علم مستقل بذاته، ويبدو هذا في تعريفاته للمنطق فعرفه مرة، بأنه الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ فيما يتصوره ويصدق به، والموصلة إلىٰ الاعتقاد والحق بإعطاء أسبابه ونهج سبله.

وعرفه مرة أخرىٰ علىٰ أساس أنه علم مستقل من العلوم الفلسفية، يقول ابن سينا: "إنه علم الاستدلال" أي العلم الذي يضع لنا القواعد التي يتم علىٰ أساسها الانتقال من أمور نسلم بصحتها، إلىٰ أمور أخرىٰ تلزم عنها، فيقول: "المنطق علم يتعلم منه ضروب الانتقال من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلىٰ أمور مستحصلة"(١).

والخلاصة أن ابن سينا اهتم بالمنطق اهتماما بالغا سواء جعله آلةً للعلوم، أو علما مستقلا بذاته ضمن العلوم الفلسفية، وهو فيما يبدو لا يرىٰ في ذلك تعارضا، لأن مفهوم الفلسفة قديما يضم جميع العلوم والمعارف، والمنطق كعلم من العلوم الفلسفية لابد من دراسته وإتقانه قبل غيره من العلوم، لأنه هو الذي ينظم طريقة التفكير في جميع العلوم، ويقدم لها المنهج الصحيح الذي

---

(١) راجع: الإشارات والتنبيهات: لابن سينا، ط: دار إحياء الكتب العربية، الحلبي، ١٩٤٧م، جـ١/ ص ٢٤.

لابد وأن يراعىٰ في بحثها للعلوم، وبذلك يمكن الجمع بين جعله آلة للعلوم، وجعله علما مستقلا في آن واحد[1] وإن شئت قلت هو علم العلوم.

والمنطق عند فلاسفة الإسلام كان مخلوطا بالعلوم الفلسفية، وظل المنطق مخلوطا بها إلىٰ أن ظهر الإمام الغزالي في القرن الخامس الهجري، فأخلاه من المسائل الفلسفية، وجعله خالصا لغايته من عصمة العقل عن الخطأ في الفكر، لا وسيلة للفلسفة كما سبق، ووضع فيه كتابيه معيار العلم، ومحك النظر، ويعد الغزالي المازج الحقيقي للمنطق بالعلوم الإسلامية، وقد اعتبر معرفة المنطق شرطا من شروط الاجتهاد، في كتابه المستصفىٰ الذي صدره بالقواعد المنطقية، حتىٰ يتسلح بها المستدل من علماء أصول الفقه، وكان الغزالي ينتصر لعلم المنطق انتصارا عظيما حتىٰ قال فيه: من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه[2].

وجاء بعد الغزالي فيلسوف قرطبة ابن رشد الأندلسي[3] فاهتم بالمنطق

---

(١) راجع: الشفاء: لابن سينا مقدمة المحقق تحقيق الأب قنواتي وآخرون، نشر وزارة المعارف العمومية، الإدارة العامة للثقافة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٣ م، ص ٥٣.

(٢) راجع: المستصفىٰ في أصول الفقه: للإمام الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ط: أولىٰ، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، ص ١٠.

(٣) محمد بن أحمد بن رشد الأندلسي، أبو الوليد: من أهل قرطبة، ولد سنة ٥٢٠ هـ- ١١٢٦ م، كان من المهتمين بكلام أرسطو وترجمته إلىٰ العربية، وزاد عليه زيادات كثيرة، وصنف نحو خمسين كتابا، منها "تهافت التهافت " في الرد علىٰ الغزالي، و"بداية المجتهد ونهاية المقتصد" في الفقه، و "جوامع كتب أرسطا طاليس" في الطبيعيات والإلهيات، و "تلخيص كتب أرسطو" وغير ذلك، وكان دمث الأخلاق، حسن الرأي، اتهمه خصومه بالزندقة والإلحاد، فأوغروا عليه صدر المنصور، فنفاه إلىٰ مراكش، وأحرق بعض كتبه، ثم رضي عنه،

اهتماما بالغا، وجعله آلة ومقياسا لسائر العلوم، وقام بمشروع تأسيس منطقي لعلم الفقه، وبين أن من الواجب علىٰ من يريد معرفة الله و موجوداته بالعقل، أن يعرف آلة النظر، وهي المنطق بأقسامه، وهو لا يرىٰ غضاضة في الاستفادة بمنطق القدماء من فلاسفة اليونان إذا كان صوابا، أما إذا كان مخالفا للصواب فيجب تركه، والتنبيه علىٰ بطلانه، يقول ابن رشد: "فننظر فيما قالوه من ذلك، فإن كان كله صوابا قبلناه منهم، وإن كان فيه ما ليس بصواب نبهنا عليه"(١).

ويذكر ابن رشد أن الشرع دعا إلىٰ النظر العقلي الموصل إلىٰ البرهان، وهو يرىٰ أن العلم بالآلات أي بأنواع البراهين والأقيسة وموادها، وشروطها، وبماذا يخالف القياس البرهاني القياس الجدلي، والقياس الخطابي، والقياس المغالطي، أمر ضروري لمن أراد أن يعلم الله بالبرهان، وكذلك كل ما يتعلق بمعرفة الله من الإيمان بالغيب والرسل والكتب واليوم الآخر، بل والعبادات والمعاملات والأخلاق، يقول ابن رشد عند حديثه علىٰ تعلم الأقيسة والبراهين المنطقية التي يسميها الآلات: "وإذا " حصلت عندنا الآلات التي بها نقدر علىٰ الاعتبار في الموجودات، ودلالة الصنعة فيها، فإن من لا يعرف الصنعة لا يعرف الصانع، فقد يجب أن نشرع في الفحص عن الموجودات علىٰ الترتيب والنحو الذي استفدناه

وأذن له بالعودة إلىٰ وطنه، فعاجلته الوفاة بمراكش، ونقلت جثته إلىٰ قرطبة، ويقال إنه: كان يفزع إلىٰ فتواه في الطب كما يفزع إلىٰ فتواه في الفقه، ويلقب بابن رشد " الحفيد " تمييزا له عن جدّه أبي الوليد محمد بن أحمد، توفي سنة ٥٩٥ هـ ١١٩٨م، راجع: عيون الأنباء في طبقات الأطباء: ابن أبي أصيبعة (ت: ٦٦٨ هـ) تحقيق: الدكتور نزار رضا، نشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص ٥٣٠، والأعلام: للزركلي، جـ٥ / ص ٣١٨.

(١) راجع: فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال: ابن رشد، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، ط: دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، د.ت، ص ٢٦.

من صناعة المعرفة بالمقاييس البرهانية"(١).

وفي ضوء النص السابق يتضح أن ابن رشد يرىٰ أن البراهين المنطقية هي التي تساعدنا علىٰ معرفة الصانع- أي الخالق- عن طريق النظر والاعتبار في الموجودات، وبدون معرفة هذه البراهين التي تصنع لنا المعرفة لا نستطيع أن نصل إلىٰ النظر والاعتبار الصحيحين في الموجودات، وبالتالىٰ لا نصل إلىٰ معرفة الصانع.

ثم جاء بعد ذلك العلماء المتأخرون بعد الغزالي وابن رشد، فأكثروا من التصنيف في المنطق مابين المختصرات والمطولات والشروح والتعليقات والحواشي، وغيروا في بعض ترتيب أقسام المنطق، وألحقوا بالنظر في الكليات الخمس ثمرته، وهي الكلام في الحدود والرسوم، وحذفوا قسم المقولات، وألحقوا بالقضايا الكلام في العكس، لأنه من لواحقها، وكان أول من فعل ذلك الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، ثم تبعه أفضل الدين الخونجي، في القرن السابع، ووضع في علم المنطق كتابه "كشف الأسرار" وما زال المنطق يرقىٰ به وَيَكْتُبُ فيه المؤلفون حتىٰ عصرنا هذا، الذي يعتبر بحق عصر النهضة الفكرية، فقد ألفت فيه كتب كثيرة، من أفاضل العلماء، هذَّبوا فيها قواعده، وأكثروا فيها من الأمثلة القديمة والحديثة، حتىٰ أصبح سهل التناول بعيدًا عن التكلف والتعقيد، ومن أهم هذه الكتب: كتاب مدخل لدراسة المنطق لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب، وتيسير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية، للأستاذ الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم، والمرشد السليم في المنطق

---

(١) المرجع السابق: ص ٢٦.

الحديث والقديم، للأستاذ الدكتور عوض الله حجازي، وتجديد علم المنطق في شرح الخبيصي علىٰ التهذيب، للشيخ عبد المتعال الصعيدي، والمنطق الصوري والرياضي للدكتور عبد الرحمن بدوي، ومناهج البحث عند مفكري الإسلام للدكتور علىٰ سامي النشار، والدكتورة أميرة مطر، والدكتور أبو العلا عفيفي، المنطق التوجيهي، وتوضيح المنطق للدكتور محيي الدين الصافي وغيرهم، وهناك كثير من علماء الأزهر الشريف لهم آراؤهم الجيدة في الاستفادة من علم المنطق في شتىٰ العلوم المختلفة، خاصة أنه يعد سلاح طالب العلم في الدفاع عن العقائد الإيمانية، ولذلك يوصون بتدريسه في كل الكليات النظرية، خاصة في كلية أصول الدين بجميع شعبها وأقسامها، وكذا كلية الشريعة، واللغة العربية.

المنطق الحديث:

ومع مرور الأيام وتَطَوُّرِ العلوم، عُني الغربيون بعلم المنطق عناية كبيرة، فَطَوَّرُوا فيه، وانتقلوا به من البحث الصوري إلىٰ البحث المادي، الذي يعتمد علىٰ الملاحظة، والتَجْرِبة، من أجل الوصول إلىٰ معارف جديدة، ونتائج صحيحة، ومعرفة يقينية، قائمة علىٰ الاستقراء كما يسميه القدماء، وهذا المنهج يطلق عليه الاستنباط عند علماء المنطق الحديث، لأنه يبحث في المدركات الحسية والعقلية، ويبين طرق كسب المعقولات من المحسوسات، والكليات من الجزئيات، فهو يستنبط الأحكام الكلية من الجزئيات بالملاحظة والتجربة، مع العلم أن بعض مسائل المنطق الحديث مبثوثة في كتب علماء المسلمين القدماء، أمثال جابر بن حيان، والحسن بن الهيثم، وابن سينا، وغيرهم.

والمنهج الاستقرائي في المنطق الحديث يمر بأربع مراحل وهي:

المرحلة الأولىٰ: الملاحظة: وفي هذه المرحلة يقوم الباحث بملاحظة الظاهرة التي يقوم بدراستها مستعينا في ذلك بكل الآلات التي تساعده علىٰ تحقيق الملاحظة ودقتها، مثل استخدام المنظار المقرب، والمجهر وغير ذلك.

المرحلة الثانية: الفرض وهو تفسير مؤقت للظاهرة موضوع البحث، يفترضه الباحث علىٰ أساس ما قام به من ملاحظات.

المرحلة الثالثة: التجربة، وهي الوسيلة الأساسية للتأكد من صحة الفرض الذي يضعه الباحث، وهي بجانب الملاحظة والفرض تعد من أهم سمات

المنهج العلمي.

المرحلة الرابعة: وهي التي ينتهي الباحث فيها إلىٰ القانون أو النظرية التي تفسر الظاهرة، هذه هي المراحل الأساسية لعملية الاستقراء، في المنهج العلمي الحديث[1].

وممن لهم الفضل في تدوين المنطق الحديث روجر بيكون (١٢١٤-١٢٩٤) وفرنسيس بيكون (١٥٦١- ١٦٢٦) وإسحاق نيوتن (١٦٢٤-١٧٢٧) وجون استورت مل (١٨٠٦ -١٨٧٣م) .

وباهتمام العلماء بالمنهج الاستقرائي في المنطق الحديث تولد عنه علم آخر عُرِفَ بمناهج البحث، وهو يهتم بتبيين مناهج البحث في العلوم المختلفة، وآداب الباحث، وشروط البحث، وكيفيته، وخطواته.

وهكذا أصبح علم المنطق الآن ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المنطق القديم، وهو يشتمل علىٰ التصورات والتصديقات، وسمي بذلك لسبقه زمانيًا.

القسم الثاني: المنطق الحديث، وهو يعتمد علىٰ الملاحظة والفرض والتجربة، وينتهي إلىٰ النظرية أو القانون، وسمي بالمنطق الحديث لاعتماده علىٰ العلم المادي التجريبي الحديث.

القسم الثالث: مناهج البحث، وهو معني ببيان طرق البحث العلمي،

---

(١) راجع: المنطق: د. محمد مهران، ص ٥١ وما بعدها.

ومناهجه، وخطواته، وغير ذلك، ولا يزال المنطق يبحث فيه من المفكرين وطلاب العلم.

وبناء علىٰ ما تقدم يتبين لنا أهمية دراسة المنطق بأقسامه الثلاثة القديم، والحديث، ومناهج البحث، وتطبيقه علىٰ كل العلوم، لأن جميع العلوم من نتاج التفكير الإنساني، والإنسان حينما يفكر قد يهتدي إلىٰ نتائج صحيحة، وقد ينتهي إلىٰ نتائج خاطئة، ولأجل أن يكون التفكير صحيحا أصبح الإنسان في حاجة ماسة إلىٰ قواعد عامة تهيئ له مجال التفكير الصحيح، الذي يؤدي إلىٰ النتائج الصحيحة، والعلم الذي يتكفل بهذه القواعد، هو علم المنطق، وبالتالي فهو آلة لكل العلوم، وخاصة العلوم الشرعية باختلاف تخصصاتها العقيدة والشريعة والأخلاق.

ومما لاشك فيه أن تطبيق القواعد المنطقية وما تشتمل عليه من قوانين الفكر يبعدنا عن التطرف الفكري في فهم نصوص الكتاب والسنة، والعلوم الشرعية، ويساعدنا علىٰ تجديد الخطاب الديني، الذي ينادي به الجميع الآن، من أجل ما تعيشه المجتمعات الإسلامية والعربية في هذا العصر من تطرف فكرىٰ ومذهبي، وفوضىٰ في الفتاوىٰ الشرعية، بسبب تمسك المتطرفين بظاهر النصوص دون إعمال للعقل فيها، أو قياسها بالبراهين العقلية الناتجة عن الأقيسة المنطقية، إذ إن المنطق يعد معيارا للعلم، وضابطا للفكر، وعاصما له من الوقوع في الخطأ والزلل، وبتطبيق المنطق استطاع حجة الإسلام الغزالي أن يجدد الفكر الديني في عصره، وذلك واضح في كتابه "إحياء علوم الدين" الذي استند فيه علىٰ الأدلة والبراهين المنطقية المستمدة من العقل، والمتفقة

مع الكتاب والسنة، مما أدىٰ إلىٰ اعتدال فكره واتزانه، وبعده عن التطرف الفكري والمذهبي، وكذلك كان إقبال مطبقا لقواعد المنطق في كتابه تجديد الفكر الديني، ومن العلماء المهتمين بالمنطق والمجددين للفكر الديني الشيخ محمد عبده، والشيخ مصطفىٰ عبد الرازق، وغيرهم من العلماء الذين أعملوا عقولهم باستخدام الأدوات المنطقية في فهم النصوص الشرعية، والحقيقة أن هذا هو المنهج الأصيل للأزهر علىٰ مر عصوره السابقة.

كتب المقدمة

الأستاذ الدكتور

عبد الله محيي عزب

أستاذ العقيدة والفلسفة

ووكيل كلية أصول الدين

بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الكتاب

أحمدك ربى ، وأستعينك ، وأستغفرك ، وأتوب إليك ، وأصلى وأسلم على خير خلقك سيدنا ومولانا محمد ، وعلى آله وصحبه .

أما بعد ، فقد كلفتنى اليوم الاثنين ١٩ / ٩ / ٢٠٠٥ اللجنة العلمية الدائمة لقسم العقيدة والفلسفة بالتعليق على منهج السنة الأولى بكليات أصول الدين ، والأقسام المناظرة فى مادة (المنطق) بعد أن اختارت كتاب (تهذيب) المنطق للإمام سعد الدين التفتازانى مع شرحه (التذهيب) للشيخ عبيد الله الخبيصى ذلك الكتاب الذى له تاريخه الطويل فى الأزهر .

كان ذلك تجاوباً مع توجيهات مولانا الإمام الأكبر شيخ الأزهر التى تهدف إلى أمرين :

الأول : التأكيد على أهمية تدريس بعض كتب التراث الإسلامى التى تخرج عليها كبار علماء الإسلام خلال قرون مضت مع التعليق عليها تيسيراً لفهمها .

الثانى : تقديم كتاب للطلاب زهيد سعره ، جميل إخراجه ، وذلك بطبعه على مستوى الجامعة مراعاة لظروفهم الاقتصادية .

وقد وضعت لنفسى معالم محددة لإنجاز هذا العمل فى أسرع وقت ممكن وهى.

أولاً ـ فصلُ متن (التهذيب) وشرحه (التذهيب) عن بقية الحواشى الطويلة المطبوعة عليهما . فلا وقت للرجوع إلى المخطوطات لتحقيق النص . فليس أمامى إلا الاعتماد على النسخ المطبوعة .

ثانيًا ـ تقسيم المتن قطعاً حسب موضوعها ، وكتابة كل نص في بداية المسألة بخط أسود ، وسطر قصير ، ليتميز عن الشرح ، على أن يبدأ بجملة : (قال سعد الدين التفتازاني) ويليه الشرح بخط أبيض ، وسطر طويل . مُصدراً بكلمة : (قال الخبيصي).

ثالثًا ـ وضع عناوين جانبية لكل موضوع ، وأرقام ، وحروف ، تميز كل عنصر عن غيره ، وبعض الرسومات البيانية التي تجمع شتات الأقسام لمقسِم معين ؛ فإن ذلك مما يعين على تفهُّم النَّص .

رابعًا ـ الاكتفاء في التعليق ببيان الغامض من النص ، وذكر الأمثلة لما لم يَرِدْ له مثال ، وإضافة بعض التعريفات التي يحتاج إليها الطالب ، وبعض الموضوعات التي يجب العلم بها لدارس المنطق .

خامسًا ـ لا داعي لنقل نصوص من كتب التراث الأخرى ، أو عمل موازنات ، أو ترجيحات تزدحم بها الحواشي ، فيكون عبئًا آخر على الطالب .

سادساً ـ مراعاة أن بعض الطلاب لم يسبق لهم أن درسوا منطقًا ، لأنهم كانوا من القسم العلمي .

هذه الأمور سأحاول الالتزام بها إلى مبحث (التناقض) بداية منهج السنة الثانية مع مراعاة أن بحث (الموجهات) يكتفي فيه بموجز عنه .

هذا وبالله التوفيق

المُعلِّق

عضو اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

إن أحق ما يتزين بنشره منطق القاصي والحاضر ، ويتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر ، حَمْدُ الله جل جلاله على آلائه المُزْهِرَةِ الرياض ، وشكرُهُ ـ عَمَّ نواله ـ على نعمائه المُتْرَعَةِ الحياض ، الذي شَرَّفَ نوع الإنسان بحلية الإدراك وزينة الإفهام ، وخصصه بإدراج دُرَرِ المعاني في جواهر الألفاظ على شرط الانتظام ، ثم الصلاة على المميز من بين الرسل عليهم الصلاة والسلام بفضل نسخ الشرائع والأحكام ، وعموم الرسالة إلى كافة الأنام محمد المبعوث لإتمام مكارم الكرام ، الذي أُوتي جوامع الكلم الظاهرة البيان ، وأوحي إليه ببدائع الحِكَم الباهرة البرهان ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المحمودين على الاتِّباعِ والتصديق ، المسعودين في مناهجِ الصدق على التحقيق .

وبعد ، فيقول الفقير إلى الله الغني ، عُبَيْدُ الله بن فضل الله الحُبَيصي قَدَّرَ الله له السعادة ، ورزقه الحسنى وزيادة : لَمَّا رأيت المختصر المسمى بالتهذيب المنسوب إلى أفضل المحققين وأكمل المتأخرين ، جامع البيان والمعاني ، سعد الملة والدين مسعود التفتازاني ـ سقى الله ثراه ، وجعل الجنة مثواه ـ كتابا مشتملا على أكثر مسائل الرسالة الشمسية في تمهيد القواعد المنطقية وكان المحصِّلون عن فهم مسائله الصعبة في الاضطراب والاضطرار ، لغاية إيجاز ألفاظه ونهاية الاختصار ، شرحته شرحا يبين مُعْضِلاتِه ، ويفسر مشكلاته ، خاليًا عن التطويل والإكثار ، لتأديتهما إلى الإملال والإضجار ، مُوَشِّحاً بدعاء من أيده الله تعالى

بالنفس القدسيـة ، والفضائل الإنسية ، وَشَـرَّفَ أرائك السلطنة بحضرته الشَّمـاء ، وآتاه الملك والحكمة وعلمه مما يشـاء ، ووفقه لتـشييد قـواعد الدين ، ورفع معـالم المعالى لأهل اليقـين ، وخصصه باللطف العـميم والخلق العظيم ، بحيث يشار إليـه ما هذا بشرا إن هذا إلا مَلكٌ كريم ، وهو المولى السلطان الأعظـم ، الخاقـان الأعدل الأكـرم ، ناصب رايات العـدل والإنصاف ، قـامع آثار الظلم والاعتـساف ، مـحيى مـآثر السنةِ النبـوية ، مُنَفِّذُ أحكـام الملة المصطفوية ، هو الـذى يعزُّ الدين بالسـيف والسِّنَان ، وينصره بالحجة والبـرهان ، تلألأت على صفحات الأيام آثار مَعْدَلَتِه وسلطانه ، وتهلَّلَتْ على وجَنَاتِ الأنام أنـوار مكرمته وإحسانه ، السلطان المطاع المطيـع للشرع الشـريف ، غيـات الحق والسلطنة والدنيـا والدين عبدُ اللطيف خَلَّدِ اللهم ملكه وأعْلِ كلمتـه وشأنه ، وانصر جيشه وأعوانه ، فى دولة دائمة ، وسلطنة قائمة ، وقدر منيع ، وشأن رفيع ، وسميتـه بالتذهيب فى شرح التهذيب ، راجـيًا من الله تعالى أن يكتسى من مَيَامِنِ قَبُولِه يَمْنةَ الإقبال ويرتدى من ملامح نظره برداء العزّ والجمال، إن الله ولىّ التـوفـيق ، وبتحـقـيق الأُمْنِيَّـةِ حَقِـيق ، وها أنا أشـرع فى المقصود، بعون الملك المعبود ، فأقول :

قد جـرت عادة أصحـاب التصـانيف بأن يذكروا قـبل الشروع فى المقصود بعضا من الكلام ، ويسمونه مقدمة الشروع فى العلم ، كتعريف العلم ، وبيان الحاجة إليه ، وموضوعه فمن أجل ذلك صَدَّر المصنف هذا المختصر بها ، فقال بعد الفراغ من الخطبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

قال سعد الدين التفتازانى :

العلم إن كان إذعانا للنسبة فتصديق، والا فتصور؛ وينقسمان بالضرورة إلى: الضرورة، والاكتساب بالنظر، وهو: ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول. وقد يقع فيه الخطأ: فاحتيج إلى قانون يعصم عنه. وهو المنطق. وموضوعه: المعلوم التصورى والتصديقى: حيث يوصل إلى مطلوب تصورى فيسمى: معرفا، أو تصديقى، فيسمى: حجة.

قال الشيخ الخبيصى :

(مقدمة) أى : هذه مقدمة ، وهى بكسر الدال مأخوذة من قدم لازما بمعنى تقدم ، كما يقال : مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه وقيل: من قدَّم ـ متعديا ـ لأن معرفة الأمور المشتملة عليها المقدمة تجعل الشارع ذا بصيرة فكأنها تقدمه على أقرانه ، وفيه تكلف وقيل : هى بفتح الدال اسم مفعول من المتعدى ، فإن هذه المباحث بجعل جاعل ، لا بالاستحقاق الذاتى ، وهو خلاف المقصود وبالجملة : المراد بالمقدمة هنا : ما يتوقف الشروع في مسائل العلم عليه وهى مشتملة على بيان الحاجة إلى المنطق وتعريفه وموضوعه وستعرف وجه الشروع على كل واحد من هذه الأمور فى موضعه

العلم تصور وتصديق

ولما كان بيان الحاجة المنساق إلى تعريف المنطق موقوفا على تقسيم العلم إلى قسميه ، شرع فى التقسيم فقال :

---

(١) هذه مقدمة للشروع فى علم المنطق تجعل الشارع فى دراسة المنطق على علم ومعرفة لموضوع هذا العلم ومباحثه وأهميته .

(العلم) [1] وهو الإدراك مطلقا (إن كان إذعانا للنسبة) الحكمية (فتصديق) ومعنى إذعان النسبة إدركها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول ، والإدراك على الوجه المذكور يسمى حكما فالتصديق على تعريفه هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء فيكون بسيطا ، لكن يشترط فى وجوده ثلاثة تصورات

١ـ تصور المحكوم عليه

٢ـ تصور المحكوم به

٣ـ تصور النسبة الحكمية [2]

وإنما قلنا : الإدراك على الوجه المذكور هو الحكم ، لأن الحكم على ماذكره القوم [3] هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ، ولا شك أن من أدرك النسبة الإيجابية على وجه يطلق عليه اسم التسليم فقد أدرك أنها واقعة ، وكذا من أدرك النسبة السلبية على الوجه المذكور فقد أدرك أنها ليست بواقعة [4] ولما كان محصل ما ذكره القوم راجعا إلى

---

(١) المقصود بالعلم هنا العلم الحادث وهو علم المخلوق ، وهو يختلف عن علم الله تعالى القديم وتعريف العلم الحادث هو حصول صورة الشيء فى العقل عند المناطقة ، وعند المتكلمين هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الناشيء عن دليل .وهو (اليقين) أو عن غير دليل وهو (التقليد) أو كان غير مطابق للواقع وهو الجهل المركب . فكل هذه الأنواع من قبيل التصديق .

(٢) كل تصديق يتقدمه تصوران لا محالة ، وقد يتقدمه أكثر من تصورين ، والتصديق هو صلة أو ارتباط بين التصورات ويعرف الشيخ الرئيس ابن سينا التصديق بأنه تصور معه حكم .

(٣) القوم هم المناطقه.

(٤) الحكم : هو إدراك النسبة هل هى واقعة أو غير واقعة .

الإذعان عبر عنه المصنف بالأذعان اختصارا فى العبارة ، وإثباتا للفرق بين إدراك النسبة الذى هو من قبيل التصور ، وبين إذعان النسبة الذى هو من قبيل التصديق بأوضح وجه وأوجزه .

فإن إدراك النسبة على وجه يطلق عليه اسم التسليم ، وإدراك النسبة فقط لا على هذا الوجه متغايران سيما فى الجملة الخبرية المشكوكة، فإن المغايرة هنا بلغت مبلغ الوضوح ، لوجود إدراك النسبة فيها دون إذعانها إذ الشاك فى النسبة متردد بين وقوعها واللاوقوعها ، فقد حصل له إدراك النسبة قطعا ، لكن لم يحصل له إذعانها .

وعند متأخرى المناطقة أن التصديق مركب ، والحكم إما إدراك أو فعل

١ـ فإن كان إدراكا فالتصديق مركب من تصورات أربعة :

تصور المحكوم عليه ـ تصور المحكوم به ـ تصور النسبة الحكمية والتصور الذى هو الحكم [1] وإنما وقع التصور موصوفا بالحكم ، ومضافا إلى سائر الأجزاء لأن التصور المحكوم عليه ليس بعينه هو المحكوم به ، وكذا تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية

---

(١) عمل العقل أولاً أن يدرك شيئا من الاشياء إدراكا مفردا ، وهو التصور البسيط ثم يتصور الشيء المحكوم به عليه وهو مفرد أيضا ،ثم يحاول أن يوجد صلة بين هذين المفردين ثم يحاول إيجاد رباط بين التصورين (المفردين) ينتهيان فى آخر الأمر إلى الحكم وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه أو عدم ثبوته ، والمعروف أن النسبة هى مطابقة الخبر للواقع أو عدم مطابقته ، فإن طابق الخبر الواقع كان صادقا وان لم يطابق كان كاذبا .

وأما الإدراك الذى حصل لنا بعد تصور الطرفين والنسبة فهو عين الحكم فلذا جعل الحكم صفة له ، فقيل التصور الذى هو الحكم ، ثم إذا حصل هذا الإدراك حصل التصديق ، ولم يتوقف على تصور ذلك الإدراك .

٢ـ وإن كان فعلا ، والفعل مغاير للإدراك إذ الإدراك انفعال والفعل يغايره ، فحينئذ يكون التصديق مركبا من التصورات الثلاثة والحكم وإذا لم يكون الحكم إدراكا لم يكن تصورا ؛ لأن التصور قسم من الإدراك وانتفاء المقسم يوجب انتفاء الأقسام

(وإلا) أى وإن لم يكن العلم إذعانا للنسبة (فتصور) ويقال على التصور الساذج .

فإدراك كل واحد من المحكوم عليه ،وبه تصور فقط ، وكذا إدراكهما معا بلا نسبة ، أو مع نسبة إما تقييد به كالحيوان الناطق وغلام زيد ، وإما غير خبرية كاضرب ،أو خبرية مشكوكة ، فإن كل ذلك من التصورات الساذجة ، لعدم إذعان النسبة فيه [٢] فإن قلت : التصور مقدم

---

(١) لكل من هذه التصورات معنى خاص به : فتصور المحكوم عليه يغاير تصور المحكوم به ، والمحكوم به يغاير النسبة .

فالمحكوم عليه موضوع والمحكوم به محمول ، والنسبة هى تغاير كلاً من المحكوم عليه والمحكوم به وهى النسبة الخبرية التى بين المحكوم به والمحكوم عليه .

(٢) قدم بعض المناطقة التصور على التصديق ، لأنه مقدم بالطبع وفى ذلك يقول الأخضرى :

إدراك مفرد تصورا علم ودرك نسبة بتصديق وسم

وقدم الأول عند الوضع لأنه مقدم بالطبع

على التصديق طبعا فلم أخره وضعا ؟ قلت :إن عنيت بتقديم التصور على التصديق أن ذاته متقدمه على التصديق فمسلم لكنه غير مفيد ، لأن تقديم التصديق هنا فى التعريف والتعريف ليس بحسب الذات ، بل بحسب المفهوم وإن عنيت به أن مفهومه مقدم على مفهوم التصديق فممنوع لأن القيود فى مفهوم التصديق وجودية ، وفى مفهوم التصور عدمية ، وتصور الوجود سابق على تصور العدم ، فأخر التصور فى التعريف ، لأنه بحسب المفهوم .وقدم فى الأقسام والأحكام ، لأنها بحسب الذات [1] .

لا يقال : إن النسبة كما تطلق على النسبة الحكمية ، كذلك تطلق على النسبة الوصفية والإضافية فتكون من الألفاظ المشتركة وهى لا تستعمل فى التعريفات لأنا نقول : المشهور الكثير الاستعمال هو الأول ، على أن الإذعان لا يتصور إلا فى النسبة الحكمية فالقرينة تجوزه[2] .

---

(١) أشار الشارح هنا إلى علة تقديم المؤلف التصديق على التصور وهى أن التصديق وجودى والتصور عدمى، وتصور الوجود سابق على تصور العدم وذلك من حيث المفهوم فى القيود التى فى مفهوم التصديق وجودية وفى مفهوم التصود عدميه ، وأن التصور إن كان المراد به أن ذاته متقدمة على التصديق فمسلم به إلا أن المؤلف قدم التصديق على التصور تعريفا لمفهومه أما فى الأسماء والأحكام فالتصور مقدم ، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره وقد ترتب على الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين من المناطقة فى أن التصديق بسيط أومركب فعلى القول ببساطته يكون بديهيا إذا كان الحكم وحده بديهيا ، ولو كان تصورات الأطراف نظرية ، وعلى القول بأن التصديق مركب لا يكون بديهيا إلا إذا كانت جميع الأجزاء بديهية وأما بالنسبة لوجود التصديق فلا يترتب عليه شيء لأنه لايوجد بدونها سواء كانت شروطاً أو أجزاء .

(٢) المشهور هو إطلاق النسبة على النسبة الحكمية وهو إدراك مطابقة النسبة للواقع المستلزم لحكم النفس وإذعانها وتصديقها بالمطابقة ،فإن أردكت أن النسبة فى الخبر مطابقة =

العلم ضروري وكسبي[1]

(وينقسمان) أي التصور والتصديق (بالضرورة) أي بحسب الضرورة (إلى الضرورة) وهي التي لا يتوقف حصولها على نظر وكسب كتصور الحرارة والبرودة .

وكالتصديق بأن النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان

(و) إلى (الاكتساب النظر) وهو ما يخالف الضرورة

كتصور العقل والإنسان ، وكالتصديق بأن العالم حادث وإنما كان

= للواقع فهذا الإدراك تصديق ، وإذا أدركت أن النسبة في الخبر غير مطابقة للواقع فهذا أيضا تصديق، والمعول عليه في التصديق هو النسبة الحكميه ، وليس النسبة الوصفية أو الاضافية.

(١) أشار الشارح هنا إلى أن كلا من التصور والتصديق ينقسم قسمين :

تصور ضروري ، تصور نظري أو كسبي ـ وتصديق ضروري وتصديق كسبي وبتعبير آخر تصور بديهي وتصور نظري وتصديق بديهي وتصديق نظري فالتصور البديهي هو الذي يدركه الإنسان إدراكا مباشرا من غير أن يلجأ إلى نظر أو استدلال ، أو إلى علة توضح وجوده ، فإن هناك معان بديهية نقول بوجودها ولسنا في حاجة إلى أدلة أو علل تدل على وجودها والسبب في ادراكنا لها إدراكا مباشرا أنها معان واضحة في ذاتها .

وأما التصور النظري أو الكسبي . فهو ما يحتاج إلى نظر و إعمال فكر لإدراك تصوره لذلك نلجأ في إدراك تصوره إلى تعريفه بالجنس والفصل ولولا تعريفه ما حصلت صورته في أذهاننا .

وقد أشار المؤلف إلى أمثلة التصور البديهي فقال كتصور الحرارة والبرودة والتصديق الضروري (البديهي) النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان والتصور النظري العقل والإنسان ـ والتصديق النظري ـ العالم حادث .

تقسيم التصور والتصديق إلى الضرورى والكسبى ضروريا لأنهما لو لم ينقسما إليهما لكان الجميع إما بدهيا أو كسبيا والتالى باطل بقسميه، فكذا المقدم

وأما بطلان القسم الأول من التالى فلا حيتاجنا فى بعض التصورات وبعض التصديقات إلى كسب ونظر كما مر .

(وهو) أى الاكتساب بالنظر (ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول)[1].

---

(١) عرَّف المناطقة النظر بأنه : ترتيب أمور معلومة للتوصل بها إلى مجهول تصورى أو تصديقى فما يتوصل به إلى المجهول التصورى هو التعريف أو القول الشارح وما يوصل إلى المجهول التصديقى هو الحجة والدليل .يقول صاحب السلم :

وما به إلى تصور وصل يدعى بقول شارح فلتبتهل
وما لتصديق به توصلا بحجة يعرف عند العقلا

ويعرف النظر بأنه إجراء عملية عقلية فى المعلومات الحاضرة لأجل الوصول إلى المطلوب والمطلوب هو العلم بالمجهول الغائب ،أو هو حركة العقل بين المعلوم والمجهول أما تعريف النظر أو الفكر فى اللغة فهو حركة النفس فى المعقولات .

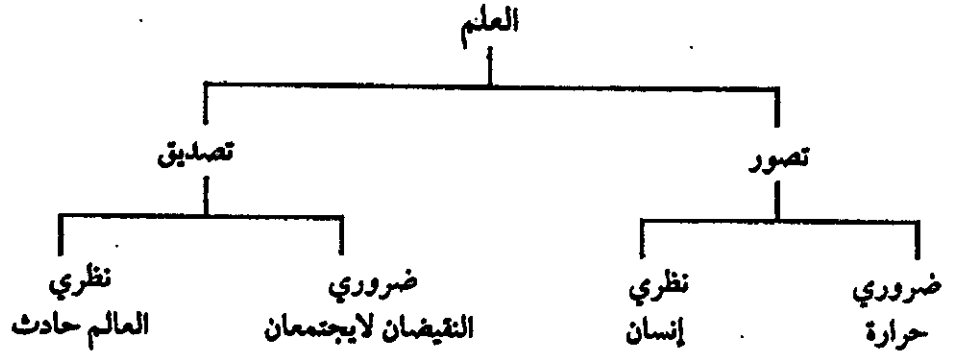

كملاحظة الحيوان والناطق المعلومين لتحصيل المجهول ، وكملاحظة المقدمتين المعلومتين لتحصيل النتيجة المجهولة .

والمراد بالمعقول ها هنا المعلوم ، فإن العلم فى هذا الفن مفسر بحصول صورة الشىء فى العقل .

وجه الحاجة إلى المنطق وتعريفه

(وقد يقع فيه) أى فى ذلك الاكتساب (الخطأ) لأن الفكر ليس بصواب دائما ، كيف وقد يناقض العقلاء بعضهم بعضا ، بل الإنسان الواحد يناقض نفسه ، فاحتجنا إلى قانون عاصم عن الخطأ ، مفيد لطرق اكتساب النظريات من الضروريات ، وذلك القانون هو المنطق، فعلم من هذا أن الناس فى أى شئ يحتاجون إلى المنطق [1] .

---

(١) قد يكون من المفيد أن نعدد الفوائد التى يحصلها دارس المنطق على النحو التالى :

أولاً : يساعدنا المنطق على إدراك حقيقة تفكيرنا وفهم الطابع العام لنشاطنا العقلى .

ثانيا : يهدف المنطق من دراسته للتفكير الإنسانى إلى استخلاص المبادىء العقلية العامة التى تنظم هذا التفكير .

ثالثا : المنطق يساعد على تجنب الوقوع فى الخطأ إذا روعيت قواعده وقوانينه.

رابعاً : تساعد دراسة المنطق على التزام الحق وتجنب الباطل فى تفكيرنا والكشف عما فى تفكيرنا من خطأ .

خامساً : تنمى دراسة المنطق لدى الباحثين عدم التعصب للرأى والخضوع للميول والأهواء .

سادساً : تعد دراسة المنطق فى جانب منها تحليلا واعيا للتراكيب اللغوية ، واختيار الألفاظ التى يستعملونها بدقة وموضوعية ، وأن تكون الألفاظ دالة على المعانى الموضوعة لها .

سابعاً : دراسة المنطق تعين على رد الشبه والأباطيل التى قد يتمسك بها المبطلون والمجادلون

ثامناً : تساعد دراسة المنطق فى معرفة الأدلة الصحيحة من الأدلة الفاسدة ، ومعرفة ما إذا كان الدليل ملزما أوغير ملزم .

وذلك ببيـان الحاجة المستلزم لتعريف العلم برسـمه ، إذ يعلم من بيان الحاجة غاية العلم والتعريف بالغاية رسم [1] .

فلذا أدرج المصنف التعريف فى بيان الحاجة كما سيجئ .

والحاصل أن العلم إمـا تصور ساذج ،أو تصـديق .وكل واحد من التصـور والتصـديق ينقسم بحـسب الضرورة إلى الضرورى والـكسبى ، والكسـبى مـستـفـاد من الضـرورى بطريق الاكـتسـاب ، وقـد يقع فى الاكتساب الخطأ ، لأن الفكر ليس بصواب دائما .

(**فاحتيج إلى قانون يعـصم عنه وهو المنطق**) هذا تعـريف المنطق المندرج فى بيان الحاجة [2] .

---

(١) التعريف بالغاية رسم : أى أن تعريف المنطق بثمرته وغـايته يعد رسما وليس تعريفا بالحد وتعاريف العلوم غالبا ما تكون بالرسم على نحو ما سنعرفه فيما بعد .

وأما تعريف المنطق بالحـد فهو علم يبحث فى المعلومات التـصورية والتصديقيـه من حيث إنها توصل إلى مجهول تصورى أو تصديقى ، أو يتوقف عليها الإيصال .

(٢) هذا تعريف المنـطق المتضمن الغـاية منه وثمرته وفـائدته وهناك تعريفات أخـرى للمنطق نذكر منها :

تعريف أرسطو : المنطق آلة العلم وموضوعه الحقيقى هو العلم نفسه أو صورة العلم وهذا هو التصور القديم للمنطق .

تعـريف ابن سينا : المنطق هو الصناعة النـظرية التى تعرفنـا من أى الصور والمواد يكون الحـد الصحيح الذى يسمى حدا ،والقياس الصحيح الذى يسمى برهانا .

تعريف الغزالى : المنطق هو القـانون الذى يميز صحيح الحد والقـياس عن غيره فيتـميز العلم اليقينى عما ليس يقينيا . وكأنه الميزان أو المعيار للعلوم كلها .

تعريف صاحب البصائر النصيرية : المنطق قانون صناعى عاصم للذهن عن الزلل مميز لصواب الرأى عن الخطأ فى العقائد .

تعريف صاحب سلم بحر العلوم . المنطق قانون عاصم للخطأ فى الفكر . =

وإنما كـان المنطق قانونا ، لأن مـسائلة قـوانين كليـة منطبقـة على جزيئات ، كمـا إذا علم أن الموجبة الكلية تنعكس موجـبة جزئية علم أن كل إنسان حيوان ينعكـس إلى بعض الحيوان إنسان [1] وكذا نظـائره فإن قلت : المنطق نفسه ليس عاصمـا عن الخطأ ، بل العاصم مراعاته فكيف يطلق العاصم عليه ؟

قلت : هذا الإطلاق مـجازى ، وفيـه من التأكيـد والمبالغـة ما لا يخفى وإنما كان الشروع فى مسائل العلم مـوقوفا على بيان الحاجة ، لأن الشارع فى العلم لو لم يعلم الغرض من العلم لكان طلبـه عبثا ، وعلى تعـريف العلم ، لأنه لو لم يتصـور ذلك العلم لما كـان على بصيـرة فى طلبه ، وإذا تصوره برسمه حصل له العلم الإجمالى بمسائل ذلك العلم، حتى إن كل مسألة من هذا العلم ترد عليه يعلم أنها منه [2].

= وله تعـريفـات أخرى متعـددة منهـا : المنطق علم قـوانين الفكر ومنهـا علم يبحث فى التصورات والتصديقات من حيث إنها توصل إلى مجهول تصورى أو تصديقى.

ويعرف بـأنه : آلة قانونيـة تعصم مـراعاتهـا الذهن عن الخطأ فى الفكر وهذا هو التـعريف المشهور

(١) عكست الكلية الموجبة إلى جزئيـة موجبـة ليطرد صدق العكس ، فـإنها لو عكست إلى كلية موجـبة لم يطرد الصدق ، فتارة تصدق القـضية وتارة تكذب فلتصدق كـما فى قولنا كل إنسان ناطق ـ كل ناطق إنسان ، وتكذب فى قولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان إنسان والمعول عليه الاطراد لا الا ضطراب ، وسيأتى الكلام بعد ذلك فى العكس المستوى .

(٢) أشار الشارح هنا إلى أهمية بيان وجه الحاجة إلى دراسة المنطق وفائدته وتعريفه لأنه لو لم يتصور الباحث أهمية هذا العلم وثمرته وتعـريفه لما كان على بصيرة فى طلب تحصيل هذا العلم ، والمعلوم أن الحكم على الشىء فرع عن تصوره ، وبمعرفة الدارس أهمية المنطق=

موضوع المنطق

ولما فرغ من بيان الحاجة المنساق إلى تعريف العلم برسمه شرع فى بيان موضوع العلم فقال (وموضوعه) أى موضوع المنطق (المعلوم التصورى) كالحيوان والناطق مثلا (و) المعلوم (التصديقى) كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث ـ أى موضوع المنطق هذان المعلومان لا مطلقا بل من (حيث) إن ذلك المعلوم التصورى (يوصل إلى مطلوب تصورى) كالإنسان مثلا (فيسمى) ذلك الموصل إلى المطلوب التصورى (معرفا) وقولا شارحا .

(أو) من حيث إن ذلك المعلوم التصديقى يوصل إلى مطلوب (تصديقى) كقولنا : العالم حادث ـ مثلا (فيسمى) ذلك الموصل إلى المطلوب التصديقى (حجة) ودليلا [1] .

فانحصر المقصود الأصلى من هذا الفن فى الموصل إلى التصور والتصديق .

= وتعريفه يعلم أن كل مسألة ترد من هذا العلم فى أى موضع يعلم أنها من مسائل المنطق فوظيفة المنطق هى أن يتعقب الباحث أنواع التفكير حيث وجدها ويتخذها موضوعا لدراسته ليستخلص بواسطتها خصائص التفكير الصحيح ويضع نظريته فيها .

(١) يشير الشارح هنا إلى موضوع علم المنطق وأنه يبحث فى التصورات والتصديقات ، فالتصورات توصل إلى مجهول تصورى والتصديقات توصل إلى مجهول تصديقى والموصل إلى المجهول التصورى هو التعريف أو القول الشارح والموصل إلى المجهول التصديقى هو القياس .وقد تعارف المناطقة على تقسيم المنطق إلى ثلاثة أقسام التصور والحكم والاستدلال أو إدراك وحكم واستدلال فالتصور إدراك الماهية الثابتة ثم الحكم عليها بأنها موجودة ، ثم إقامة الدليل والحجة على وجودها .

وإنما كان المعلوم التصورى والتصديقى موضوع المنطق ، لأنه يبحث فى المنطق عن أعراضهما الذاتية ، وما يبحث فى العلم عن أعراضه الذاتيه فهو موضوع العلم [1] .

وإنما قلنا : يبحث فى المنطق عن الأعراض الذاتية للمعلوم التصورى والتصديقى لأن المنطق يبحث عنهما من حيث الإيصال إلى مجهول تصورى أو تصديقى كما مر ، وتلك الحيثية عارضة للمعلومين المذكورين .

ووجه توقف الشروع على موضوع العلم أن العلوم لا تتميز زيادة تميز إلا بتمايز الموضوعات [2] .

فإن علم الفقه مثلا إنما امتاز عن علم أصول الفقه لأن موضوعهما متمايزان [3] فموضوع الفقه أفعال المكلفين ، لأن الفقيه يبحث عنهما من حيث الحل والحرمة والصحة والفساد .

---

(١) الأعراض الذاتية هى التى تلحق الشىء إما لذاته كالتعجب للإنسان وإما لجزئه المساوى له كالمتكلم للإنسان ،وإما عارض خارج مساو له كالضاحك للإنسان لأنه يلحقه لأنه متعجب.

(٢) يمكننا أن نستخلص أن موضوع المنطق الصورى ينقسم ثلاثة أقسام : منطق التصورات ويختص بمباحث الألفاظ المعبرة عن التصورات التى يستخلصها العقل من إدراكه لأشياء مفردة بدون اعتبار العلاقات التى قد تكون بينها ،وهذا المبحث يوصل إلى التعريف أو القول الشارح ، منطق التصديق وهو يبحث فى القضايا المعبرة عن الأحكام التى تتكون بإدراك العقل بين تصورين ، أو بمعنى آخر ارتباط فكرة بأخرى فى صورة الحكم .

(٣) منطق الأحكام وهو يبحث فى أحكام القضايا أو منطق الاستدلال سواء كان مباشرا أو غير مباشر.

وموضـوع الأصول الأدلة السمعـية لأن الأصولى يبـحث عنها من حيث استنبـاط الأحكام الشرعية منها ، فلو لم يعلم الشـارع أن موضوع العلم أى شئ هو لم يتميـز العلم المطلوب عنده زيادة تميز ، ولو لم يكن له فى طلبة بصيرة [1] .

* * * *

(١) اختلف العلماء فى حكم دراسة المنطق فمنهم من أوجب دراسته ، وجعله من فروض الكفاية وذهبوا إلى أن المنطق علم معيارى .وهم يقصدون بكلمة معيارى أن قوانين المنطق تُصبح بالنسبة للمفكر كمعايير ثابتة يجب أن يرقى إليها كل تفكير صحيح ، وهذه الفكرة عند الغزالى الذى سمى كتابه فى المنطق معيار العلم ، إذ يقول الغزالى : إن القانون الذى يميز صحيح الحد عن غيره فيتميز العلم اليقينى عما ليس يقينا . وعلى الجانب الآخر من العلماء كابن الصلاح والنووى حرما الاشتغال بالمنطق وفى ذلك يقول الأخضرى صاحب السلم :

فابن الصلاح والنواوى حرما نه وقال قوم ينبغى أن يعلمـــا

والذى يظهر أن الإمامين ابن الصلاح والنواوى إنما أرادا فى تحريمهما الاشتغال بالمنطق ذلك المنطق المخلوط بمسائل الفلسفة المشككة فى العقائد الإيمانية الثابتة والتى تؤدى إلى الكفر والضلال ـ أعاذنا الله من الخذلان ـ والذى نراه أن دراسة المنطق من فروض الكفاية على المسلمين ، وخاصة أولئك الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن العقيدة والرد على خصومهم بالحجة والاقناع .

فصـــل
فى
الدلالـــــة

قال سعد الدين التفتازانى :

دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة، وعلى جزئه تضمن، وعلى الخارج التزام، ولا بد من اللزوم عقلاً، أو عُرفًا، وتلزمهما المطابقة. ولو تقديراً، ولا عكس.

قال الخبيصى :

وهو حَقِيقٌ بالتقديم بعد الفـراغ من المقدمة ، لانحصار نظر المنطقى فى مفـهوم الْمَوصِّلِ ، وَتوَقُّفِ إفادة المعـانى واستفادتهـا على الألفاظ ، وكَوْنِ الألفاظ منظور فيها من حيث إنها دلائل المعانى ، فلذا قدم الكلام فى الدلالة فقال [1] :

أقسام الدلالة وتعريفها :

(دلالة اللفظ على تمام ما وضع) اللفظ (له مطابقة) لتطَابُقِ اللفظ والمعنى ، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق .

---

(١) مبـحث الدلالة من المباحث الهامـة فى علم المنطق ، لأن اللفظ لا يعتـد به إلا إذا كان دالا على معنى ، ولأن الألفـاظ هى التى تدل علي المعانى ، ولما كـانت الألفاظ منظور فيـها من حيث إنها تدل على المعنى قدم المصنف مبحث الدلالة .

فالدلالة كَوْنُ الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر [1].

---

(١) الدلالة لغه الهداية وتنقسم تقسيما أوليا إلى قسمين : دلالة غير لفظية ، ودلالة لفظية وكل منهما ينقسم ثلاثة أقسام وضعية وعقلية وطبيعية فالدلالة غير اللفظية الوضعية مثل : إشارة المرور ـ السهم على تحديد الاتجاه ، والعقلية دلالة الأثرعلى المؤثر، والطبيعة ارتفاع درجة الحرارة على المرض فى الجسم والدلالة اللفظية الوضعية دلالة الإنسان على الحيوان الناطق والطبيعية دلالة صوت السعال على مرض الصدر والعقلية : المتكلم من وراء الجدار على حياته ، فهذه كلها دلالات فيها ملازمة بين شيئين فإذا علم الإنسان بهذه الملازمة وعلم بوجود الدال ينتقل ذهنه إلى الشيء المدلول ، ولهذا عرف المناطقة الدلالة بأنها فهم أمر من أمر وعرفها الشارح هنا بأنها : كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. وهذا التعريف يشمل الدلالة اللفظية وغير اللفظية .

وقد اقتصر المصنف هنا على الدلالة اللفظية الوضعية ، لأنها منضبطة يمكن حصرها ودراستها وهى دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له .أما الدلالات العقلية والطبيعية فهى غير منضبطة لاختلاف العقول فى الإدراك واختلاف الطبائع . وأما الدلالات غير اللفظية الوضعية فلا تفيد فى دراسة المنطق وإليكم تقسيم الدلالة فى هذا الشكل :

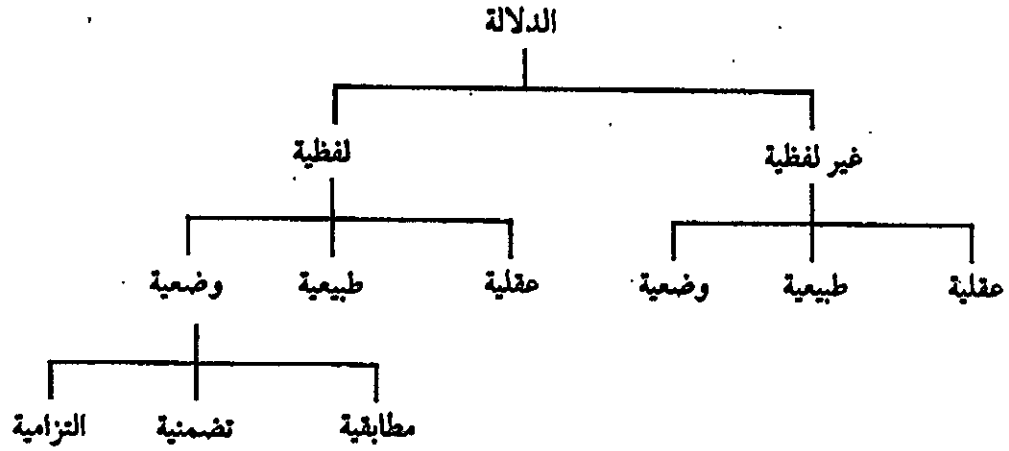

والوضع جَعْلُ الشيء بإزاء آخر بحيث إذا فُهِمَ الأول ، فهم الثانى[1] .

(و) دلالاته (على جزئه) أى جزء المعنى الموضوع له (تضمن) لكون الجزء فى ضِمْن المعنى الموضوع له ، كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق .

(و) دلالته (على الخارج) عن المعنى الموضوع له (التزام) لكون الخارج لازمًا للمعنى الموضوع له ، كدلالة الإنسان على قابل للعلم وصنعة الكتابة ، فإن القابِلِيَّةَ المذكورة خارجة عن المعنى الموضوع له ، لكنها لازمة له [2] .

---

(١) الأمر الأول هو الدال والثانى هو المدلول ، والدلالة اللفظية الوضعية تنقسم ثلاثة أقسام .

أ ـ الدلالة المطابقية : وهى دلالة اللفظ على تمام معناه الموضوع له ويطابقه كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ودلالة الفرس على الحيوان الصاهل .

ب ـ الدلالة التضمنية : وهى دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له ، الداخل ذلك الجزء فى ضمنه كدلالة : البيت على الجدار ، والإنسان على الناطق .

ج ـ الدلالة الالتزامية : وهى دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه لازم له . كدلالة الإنسان على قابل للعلم ، والإنسان على الضاحك .

(٢) اللزوم معناه : عدم الانفكاك ، وينقسم باعتبار محله إلى : لزوم ذهنى فقط ، ولزوم خارجى فقط فاللزوم الذهنى فقط كلزوم السكون للحركة عما من شأنه أن يسكن ، واللزوم الخارجى لزوم السواد للغراب ولزوم ذهنى وخارجى وهو لزوم الزوجية للأربعة ، والفردية للثلاثة .

كما ينقسم اللزوم باعتبار الموضوح والخفاء إلى لازم بين ، ولازم غير بين .

فاللازم البين : ما لا يحتاج فى إثبات لزومه لغيره إلى دليل وهو قسمان : =

هكذا وقع فى كتب القوم ، وفيه بحث لأن القابلية المذكورة لا تصلح مثالا للمدلول الالتزامى ، إذ لا يلزم من تصور معنى الإنسان تصورها على ما لا يخفى [1].

ويمكن أن يجاب عنه بأن اللزوم بين الإنسان والقابلية المذكورة[2] هو اللزوم البيِّنُ بالمعنى الأعم ، وهو ألاَّ يكون تَصَوُّرُ الملزوم فقط كافيًا فى جزم العقل باللزوم بين اللازم والملزوم ، بل لابد فيه من تصورهما حتى يحصل جزم العقل باللزوم بينهما ، واللزوم بهذا المعنى بين المعنى الموضوع له وبين القابلية المذكورة ظاهر لا مِرْيَةَ فيه [3]، فإن العقل بعد تصور الإنسان والقابلية المذكورة لا يتوقف فى اللزوم بينهما .

= ١ـ لازم بين بالمعنى الأخص : وهو ما يكفى فى تصور الملزوم فقط للجزم باللزوم بينه وبين اللازم : كلزوم الفردية للثلاثة ، فإن العقل بمجرد أن يتصور معنى الثلاثة وهو الملزوم يتصور لازمه وهو الفردية .

٢ ـ لازم بين بالمعنى الأعم . وهو مالا بد فيه من تصور كل من اللازم والملزوم للجزم باللزوم بينهما كمغايرة القلم للكتابة فلا بد من تصور الطرفين للجزم باللزوم بينهما بالمغايرة (الجزم بالمغايرة بينهما)

وأما اللازم غير البين فهو ما يحتاج فى إثبات لزومه لغيره إلى دليل كلزوم الحدوث للعالم كأن تقول : العالم متغير ، وكل متغير حادث لكى تصل إلى أن العالم حادث . هذا وقد اشترط المناطقة فى الدلالة الالتزامية أن يكون اللازم ذهنيا بينا بالمعنى الأخص سواء كان لازما ذهنا فقط ، أو ذهنا وخارجا معا .

(١) أى لا يلزم من تصور معنى الإنسان تصور قابليته العلم وصنعة الكتابة أن قابليته التعلم مبنية على صفة لازمة لنوع واحد من أنواع الحيوان وهو الإنسان بها تتحقق ذاتيته وهذه الصفة هى زيادة مخه إلى جسمه على نسبة مخ أى حيوان آخر إلى جسمه .

(٢) أى قابلية العلم وصنعة الكتابة .

(٣) أى أن اللزوم البين بالمعنى الأعم بين الإنسان ، وقابليته للعلم ظاهر واضح .

واعلم أن هذا الجواب حسن إلا أنه يوجب اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأعم فى الدلالة الالتزامية ؛لكنه مختلف فيه ، بل المحققون على أن هذا اللزوم غير معتبر ، والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص ، وهو الذى يكفى فيه تصور الملزوم فقط فى جزم العقل باللزوم. فالصواب أن يمثل بِزَوْجِيَّةِ الاثنين .

وهذا البحث وإن كان مناقشة فى المثال وهو ليس بدأب الطلاب ، إذ يكفى فى التمثيل الفرض سواء طابق الواقع أولاَ ، لكن غرضنا من إيراد التنبيه على أن المعتبر فى الدلالة الالتزامية أىُّ لزوم[1] .

شرط الدلالة الالتزامية:

ثم الدلالة الالتزامية لما كانت دلالة اللفظ على الخارج ، واللفظ لا يدل على كل أمر خارج ، وإلا لزم أن يكون كلُّ لفظٍ موضوعٍ لمعنى دالاً على معان غير متناهية وهو باطل ، فلابد للدلالة على الخارج من شرط، أشار إليه بقوله (ولابد) فى الدلالة الالتزامية (من اللزوم) بين مُسَمّى اللفظ والخارج .

---

(١) هذا على رأى من يقول بأن المعتبر فى الدلالة أى لزوم لكن المحققين يرون أن المعتبر فى الدلالة هو اللزوم البين بالمعنى الأخص وهو مايلزم من تصور ملزومه تصوره بلا حاجة إلى توسط شىء آخر أما البين بالمعنى الأعم فهو ما يلزم من تصوره وتصور الملزوم وتصور النسبة بينهما الجزم بالملازمة مثل الاثنان نصف الأربعة أو رُبع الثمانية ، وإنما كان هذا القسم من البين أعم لأنه لا يفرق فيه بين أن يكون تصور الملزوم كافيا فى تصور اللازم ، وانتقال الذهن إليه ، وبين أن لا يكون كافيا ، بل لا بد من تصور اللازم وتصور النسبة للحكم بالملازمة .

إما (عقلا) كاللزوم بين الاثنين والزوجية ، فإنه بحسب العقل ، ولا يشترط اللزوم الخارجى، لأنه لو كان شـرطًا لم يتحقق الالتزام بدونه وليس كذلك ، فإن العمى يدل على البصر التزامًا ، لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصـيراً ، فيكون البصر لازمًـا للعمى فى الذهن ، مع المعاندة بينهما فى الخارج [1].

(أو عـرفـا) كاللزوم بين الغيث والنَّبْتِ ، فـإنه بحسب العرف لا بالعقل ، لتحقق التخلف [2].

واعلم أن اعتبار اللزوم العرفى خروج عن الفن ، فإن اللزوم المعتبر عند المحققين هو اللزوم البـين بالمعنى الأخص كما ذكرنا ، وليس اللزوم البين بالمعنى الأعم معـتبراً فضلا عن اللزوم العرفى ، نعم اعـتبار اللزوم العرفى عند علماء المعانى ، فكأن المصنف تبعهم [3].

---

(١) يشترط فى الدلالة الالتزامية اللزوم العقلى أو اللزوم العرفى على رأى المصنف سعد الدين التفتازانى .

(٢) أى أن هناك عنادا بين البصر والعمى فى الخارج تقول هذا الشـخص إما أعمى وإما بصيرا فهناك عناد ، والعناد هو التنافى بين الطرفين .

(٣) يرى المصنف وهو سعد الدين التفتازانى أن المعتبر فى اللزوم الخارجى إما عقلا وإما عرفا، فيما يرى الخبيصى أن اللزوم العـرفى غير مـعتبر معللا ذلك قائلاً : وليس اللزوم البين بالمعنى الأعم مـعتبر فضـلاً عن اللزوم العرفى أى إذا كان الـلزوم البين بالمعنى الأعم غير معتبر فاللزوم العرفى من باب أولى ،ويرى أن اللزوم العرفى معتبر عند علماء المعانى وكأن التفتازانى تبعهم فى ذلك .

التلازم بين أنواع الدلالة:

وإذ قد فرغ من تحديد الدلالات الثلاث[1] شرع فى بيان التلازم بينهما وعدمه فقال :

(**وتلزمهما**) أى التَّضَمُّنَ والالتزامَ (**المطابقة ولو تقديراً**) فإنه متى تحققتا تحققت ، لأنهما تابعان لها ، والتابع من حيث إنه تابع لا يتحقق بدون المتبوع (**ولا عكس**) أى لا يلزمان المطابقة ، لتحققها فيما إذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط بدون التضمن ، وفيما إذا لم يكن لمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصوره بدون التزام .

واعلم أن التضمن لا يستلزم الالتزام والعكس.

أما الأول : فلجواز أن يكون من المعانى المركبة ما لا يكون له لازم ذهنى ، فهناك تضمن بدون التزام.

وأما الثانى : فلجواز أن يكون للمعنى البسيط لازم ذهنى ، فهناك الالتزام بدون التضمن [2].

* * * *

---

(١) الدلالات الثلاث هى :

الدلالة المطابقية ـ الدلالة التضمنية ـ الدلالة الالتزامية

وقد سبق الشرح والتمثيل لها .وفيها يقول صاحب السلم

دلالة اللفظ على ما وافقه يدعونها دلالة المطابقة

وجزئه تضمنا ومالزم فهو التزام أن بعقل التزم

(٢) يرى المؤلف أن دلالتى التضمن والالتزام تلزمهما دلالة المطابقة ولو تقديرا وأن دلالتى التضمن والالتزام لايلزمان المطابقة .

وأن الدلالة التضمنية لا تستلزم الدلالة الالتزامية والعكس لجواز أن يكون المعنى المركب ليس له لزوم ذهنى فهناك تضمن بدون التزام أو يجوز أن يكون للمعنى البسيط لزوم ذهنى فهناك يكون التزام بدون تضمن .

أسئلة وتدريبات

س١ : قال سعد الدين التفتازانى

دلالة اللفظ على مـا وضع له مطابقة ، وعلى جزئـه تضمن وعلى الخارج التزام

(١) اشرح هذه العبارة مع التمثيل .

(ب) بين نوع الدلالة فيما يأتى .

دلالة : البيت على الجدار ـ الانسان عـلى الحيوان المفكر ـ الإنسان على الضاحك .

س٢ : مـا اللزوم المعتبر فى الدلالة الالتـزاميـة وما شـرط الدلالة الالتزامية مع التمثيل ؟

س٣ : لم قدم مبحث الدلالة فى علم المـنطق على غيره من المباحث وما المعتبر من أنواع الدلالات فى علم المنطق ؟ مع مراعاة التفصيل .

س٤ : مثل لما يأتى

١ـ دلالة لفظية تضمنية

٢ـ دلالة لفظية التزامية

٣ـ دلالة لفظية مطابقية

٤ـ لزوم بين بالمعنى الأخص

٥ـ لزوم بين بالمعنى الأعم

٦ـ لزوم غير بين

س٥: بين الصواب والخطأ فيما يأتى :

دلالة الحيوان على النامى دلالة مطابقية

دلالة البيت على السقف دلالة تضمنية

دلالة الأسد على الحيوان دلالة التزامية

دلالة الإنسان على الحيوان المفكر دلالة مطابقية

* * * *

فصـــل
فى
مباحث الألفاظ

قال سعد الدين التفتازاني :

والموضوع إن قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب ؛ إما تام . خبر أو إنشاء ، وإما ناقص : تقييدى ، أو غيره ، وإلا فمفرد .

وهو إن استقل ، فمع الدلالة بهيئته على أحد الأزمنة : كلمة ، وبدونها : اسم ، وإلا : فأداة ؛ وأيضا إن اتحد معناه ، فمع تشخصه وضعا : علم ، وبدونه : متواطىء ؛ إن تساوت أفراده ، ومشكك إن تفاوتت ؛ إما بأولية ، أو أولية .

وإن كثر : فإن وضع لكل : فمشترك ، وإلا فإن اشتهر فى الثانى فمنقول ، ينسب إلى الناقل وإلا : فحقيقة ومجاز .

تقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب :

قال الخبيصي :

(و) اللفظ (الموضوع) للمعنى بالمطابقة إما مركب أو مفرد [1] ،

---

(١) هذا المبحث خاص بتقسيم الألفاظ إلى ألفاظ مركبة ، وألفاظ مفردة ، أما اللفظ المركب فهو يدل على معنى وله أجزاء لها معنى مرتبط بهذا اللفظ المركب - أو بمعنى آخر هو الذى يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه مثال ذلك البستان الجميل ، أوراق الكتاب - الإنسان يمشي - كتاب المنطق وينقسم اللفظ المركب قسمين مركب تام ، وهو ما أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، وينقسم إلى مركب خبرى يحتمل الصدق والكذب مثل الحديد معدن يتمدد بالحرارة ، واضع المنطق هو أرسطو

الكتاب خير جليس . المؤدب محمود الصفات .

لأنه (إن قصد بجزء منه) أى من اللفظ (**الدلالة على جزء المعنى**) المقصود (**فمركب**) وهو :

١ـ (**إما تام**) إن صح السكوت عليه ، بألاَّ يكونَ مستدعيًا للفظ آخر، كاستدعاء المحكوم عليه المحكوم به وبالعكس، والتام إما :

أ ـ (**خبر**) إن احتمل الصدق والكذب من حيث هو [١] ، وهو العمدة فى باب التصديقات .

ب ـ (**أو إنشاء**) إن لم يحتمل ذلك[٢] .

٢ـ (**وإما ناقص**) عَطْفٌ على قوله ـ إما تام ـ والمركب الناقص أى الذى لا يصح السكوت عليه[٣] إما :

ا ـ (**تقييدى**) إن كان الثانى قيداً للأول ، كرامى الحجارة ، والحيوان الناطق ، وهو العمدة فى باب التصورات [٤] .

---

(١) قال من (حيث هو) ليشمل التعريف الأقوال المقطوع بصدقها والمقطوع بكذبها بالنظر إلى قائلها .

(٢) وينقسم المركب أيضا إلى مركب إنشائى وهو لا يحتمل صدقا ولا كذبا مثل : ما أحسن النظام ـ ليت الشباب يعود ـ لا تنه عن خلق وتأتى مثله فالمركب التام : مركب خبرى ومركب إنشائى كما مر بالأمثلة .

(٣) المركب الناقص هو القسم الثانى من المركب وهو الذى لا يصح السكوت عليه وهذا ينقسم بدوره إلى قسمين : الأول : مركب ناقص تقييدى .

(٤) وهو ما كان الجزء الثانى فيه قيداً للأول كالصفة مع الموصوف مثل : الطالب المجد ـ القلب النابض ـ المؤمن القوى .العمل الصالح أو المضاف والمضاف إليه مثل : قلب المؤمن ـ كريم الوجه . خير جليس وكما أن المركب التام الخبرى هو العمدة فى باب التصديقات فكذلك المركب الناقص هو العمدة فى باب التصورات .

ب ـ (أو غيره) إن لم يكن الثانى قيداً للأول ، كالمركب من اسم وأداة، أو كلمة وأداة [1].

(وإلا) أى وإن لم يقصد بجزء من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود (فمفرد) كهمزة الاستفهام وزيد ، وعبد الله ، والحيوان الناطق عَلَمَيْن .

فالمفرد أربعة أقسام [2] .

فإن قلت : ما الفرق بين القسمين الأخيرين ؟

---

(١) هذا هو النوع الثانى من المركب الناقص وهو المركب غير التقييدى وهو المركب من اسم وأداة مثل : فى الكلية ، أو كلمة وأداة مثل قرىء فى ما يحكى عن ومعنى الكلمة هنا فى المنطق الفعل فى اللغة العربية ماضى ومضارع وأمر .

(٢) هذا تعريف للمفرد ، وهو الذى يدل على معنى ، ولا يدل جزء من أجزائه بالذات على جزء من أجزاء ذلك المعنى : كالميم من محمد . وإن من إنسان ، زيد ، عبد الله علما على شخص معين ، وكذا الحيوان الناطق علما ، وقد قسم الشارح المفرد إلى أربعة أقسام لأنه يشتمل :

(أ) الألفاظ التى لا جزء لها كهمزة الاستفهام .

(ب) الألفاظ التى لها جزء لكنه لا يدل كالميم من محمد .

(ج) الألفاظ التى لها جزء يدل على معنى غير مقصود مثل عبد الله علما .

(ء) الألفاظ التى لها جزء يدل على جزء معناها المقصود دلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق

فهذه الأقسام الأربعة من قبيل المفرد .

ونلحظ هنا أنه قدم تعريف المركب على تعريف المفرد ، لأن المركب قيوده موجبة ، والمفرد قيوده سالبة

يقول صاحب السلم فى تقسيم اللفظ المستعمل أو الموضوع :

مستعمل الألفظ حيث يوجد ... إما مركب وإما مفرد

فأول مادل جزؤه على ... جزء معناه بعكس ماتلا

فإن قلت : الفرق أن ـ عبد الله ـ الْعَلَمَ لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود ، إذ ليس شيء من الجزءين دالا على شيء من الذات المشخصة ، وأما الحيوان الناطق علمًا فيدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود ، لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة .

بيانه أن الحيوان الذى هو جزء اللفظ دال على مفهومه ، ومفهومه جزء الماهيَّة الإنسانية ، والماهية الإنسانية جزء المعنى المقصود ، لأن جزءَ الجزء جزءٌ ، فيكون الحيوان دالا على جزء المعنى المقصود ، لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة ـ تأمل[1].

---

(١) أى أن المفرد لايدل جزؤه على جزء المعنى دلالة مقصودة ، فما دل على معنى واحد فهو مفرد سواء تركب من حرف أو أكثر ، أو اشتمل على كلمة أو أكثر من كلمة ويمكن تقسيم اللفظ إلى مركب ومفرد بالتوضيح التالى .

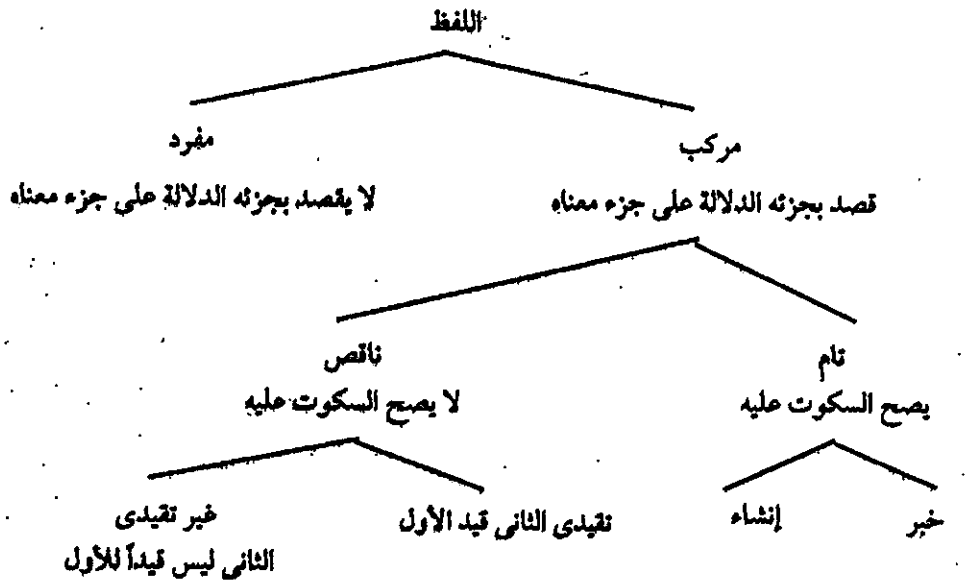

والذى يهم المناطقة من هذه الأقسام (أ) المركب التام الخبرى لأنه يوصل إلى التصديقات (ب) المركب الناقص التقييدى لأنه يوصل إلى التصورات .

التقسيم الأول للمفرد

(وهو) أى المفرد (إن استقل) بالإخبار به وحده (فمع الدلالة بهيئته) وصيغته (على أحد الأزمنة) الثلاثة (كلمة) وعند النحاة فعل[1]، وقوله ـ فمع الدلالة ـ الفاء فى جواب الشرط ، و ـ مع الدلالة ـ حال من الضمير فى ـ استقل ـ وقوله ـ كلمة ـ خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير ـ فهو حال كونه مع الدلالة على أحدها كلمة ، فبقيد الاستقلال يخرج الأداة [2]، وبقيد الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة يخرج الإسم الذى لا يدل على الزمان أصلا [3] ، وبقيد الهيئة والصيغة يخرج الاسم الذى يدل على الزمان لكن لا بهيئته وصيغته بل بحسب جوهره ومادته ، كالزمان والأمس والصَّبُوح والغَبُوق [4] فإن دلالتها على الزمان بموادِّها

---

(١) هذا هو التقسيم الأول للمفرد وهو انقسامه إلى ثلاثة أقسام كلمة ، واسم ، وأداة . فالكلمة لفظ مفرد يدل على معنى فى زمن من الأزمنة منسوب لموضوع معين ومثالها : اجتهد وأخطأ فى الزمن الماضى ويقرأ ويجتهد فى الزمن الحاضر ، وانتبه واحذر فى المستقبل فكل من هذه الكلمات تدل على زمن معين ، وتسمى كلمة فى المنطق وعند النحاة تسمى أفعال: اجتهد فعل ماض ويقرأ فعل مضارع وانتبه فعل أمر فالكلمة هى الفعل فى اصطلاح النحاة

(٢) اخرج الأداة فهى لا تستقل بالإخبار وحدها ، وهى الحرف باصطلاح النحاة مثل من وإلى وفى .

(٣) أى أن الاسم لا يدل على زمن فالاسم مادل على حدث مجرد من الزمن وتعريفه هو لفظ مفرد يدل على معنى يستقل بالفهم من غير أن يدل إطلاقا على زمان مثل : إنسان . أحمد. مجتهد . علامة .

(٤) الصبوح : ما يشرب صباحا ، والغبوق : ما يشرب مساء .

وجواهرها بخلاف الكلمة ، فإن دلالتها على الزمان بحسب الهيئة ، ولذا اختلف الزمان عند اختلاف الهيئة كضرب يضرب مع اتحاد مادتهما، واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة كذهب وضرب مع اختلاف مادتهما .

(**وبدونها**) عَطْفٌ على قوله ـ فمع الدلالة ـ أى المفرد إن استقل فإن كان مع الدلالة بهيئته على أحد الأزمنة فهو كلمة كما مر .

وإن كان بدون تلك الدلالة فهو (**اسم**) .

(**وإلا**) أى وإن لم يستقل بالإخبار به وحده (**فأداة**) وعند النحاة حرف [1] .

* * * *

(١) هذا هو القسم الثالث من أقسام المفرد فالأول الكلمة ، والثانى الاسم والثالث الأداة ، والأداة هى لا تدل على معنى .ولكنها تدل على نسبة بين معنيين لا يمكن للعقل قبولهما إلا بذكر النسبة بينهما أو العلاقة التى تقوم بينهما ـ كـ (من) (فى) (على) اللام ـ الكاف .وتسمى الأداة عند النحاة حرفاً فهى إما حرف جر ، أو حرف تشبيه ، أو لام تعليل وهكذا .

فمثلاً (فى) للدلالة على نسبة الظرفيةو (على) للاستعلاء و(هل) للاستفهام والنسبة دائما غير مستقلة فى نفسها لأنها لا تتحقق إلا بطرفيها وتعرف الأداة بأنها (اللفظ المفرد الدال على معنى غير مستقل فى نفسه) يغلق القوس وإليكم هذا التوضيح .

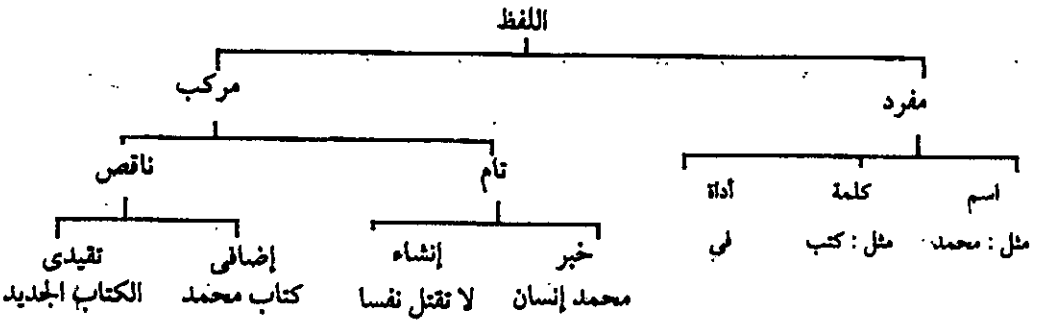

أسئلة وتدريبات

س١: ينقسم اللفظ الموضوع إلى مفرد ومركب فما المفرد ، وما المركب مع التمثيل لكل منهما .

(ب) عين المفرد والمركب فيما يأتى

مكة المكرمة ـ رئيس مصر

امرؤ القيس ـ أبو طالب

س٢: ميز المركبات التامة والناقصة فيما يأتى

الله اكبر ـ يا الله ـ نهر النيل

سبحان الله وبحمده ـ غير المغضوب عليهم

كتاب الفلسفة ـ النهر الخالد ـ نجح بكر

س٣: ينقسم اللفظ المفرد إلى اسم وكلمة وأداة عرِّف بكل من هذه المصطلحات مع التمثيل . عين الاسم والكلمة والأداة فيما يأتى

يجرى الماء فى نهر النيل .

وعلى الله فليتوكل المؤمنون

هل أنتم فاهمون .

س٤: وضح الصواب والخطأ فيما يأتى مع التعليل

عبد الله علما مركب ـ كتاب المنطق مفرد

اجتهد كلمة ـ إلى : أداة

نهر النيل مفرد ـ إنا عاملون : مركب خبرى

تالله تفتأ تذكر يوسف : مركب إنشائى ـ حسن الخُلُق : مركب اضافى

س٥: اختر من المجموعة (ب) ما يتفق مع المجموعة (أ)

(أ)	(ب)
نهر النيل	مفرد
كتابى نظيف	مركب ناقص
الأدب الجم	مركب تام
لعلنا ننجو من العذاب	مركب خبرى
أنتم مخلصون	مركب إنشائى

* * * *

التقسيم الثاني للمفرد :

(و) المفرد ينقسم (**أيضًا**) إلى أقسام [1]: العَلَم ، والمُتَواطِئ والمُشكِّك ، والمنقول ، والحقيقة ، والمجاز .

لأنه (**إن اتحد معناه فمع تشخصه**) أى تشخص ذلك المعنى (وصفًا) لا عارضا (عَلَم) كزيد وعمر وأمثالهما .

(وبدونه) عَطفٌ على قوله ـ فمع تشخصه ـ أى المفرد إن اتحد معناه فإن كان مع تشخص ذلك المعنى فهو علم ، وإن كان بدون تشخص [2] فهو إما (**متواطئ إن تساوت أفراده**) الذهنية ، والخارجية فى حصوله وصدقه عليها ، كالإنسان والشمس ، فإن صدقهما على أفرداهما الذهنية والخارجية بالسَّوِيَة ، وليس بعض الأفراد أولى من بعض، وسُمِّى متوطئًا لتوافق الأفراد فى معناه من التَّواطؤِ وهو التوافق[3] .

(و) إما (**مشكك إن تفاوتت**) الأفراد فى حصوله وصدقه عليها، بأن كان حصوله فى بعض الأفراد أولى من بعض ، وذلك التفاوت إما :

---

(١) هذا تقسيم للمفرد باعتبار تشخصه وعدم تشخصه .

(٢) أى أن المفرد إن اتحد معناه مع التشخص أى لشخص معين فهو علم وهو من قبيل الجزئى، وإن كان بدون تشخص فهو ما يسمى فى المنطق بالكلى .

(٣) المتواطئ هو ما تساوت أفراده فى الذهن والخارج معاً والمتواطؤ معناه المتوافق ، وفلان متواطئ مع فلان أى متفق معه وقد مثل المؤلف للمتواطئ بإنسان ، وشمس . فكلمة إنسان تُحمل على كل فرد من أفراد الإنسان بالسوية من دون أن تكون إنسانية أحدهم أولى من إنسانية الآخر . وكذلك أفراد أى نوع تكون متساوية إذا طبقت على أفراد نوعها .

١ـ (**بأولية**) كالوجود ، فإنه فى الواجب قبل حصوله فى الممكن.

٢ ـ (**أو أوليه**) بالجر عطفٌ على قوله ـ أولية ـ أى التفاوت إما بأولية كما مر ، وإما بأولوية كالوجود أيضًا فإنه فى الواجب أتمٌ وأولى، وتسميته بالمشكك لأن النظر فيه مُشكِّكٌ هل هو متواطىء من حيث اتفاق أفراده فى أصل المعنى ، أو مشترك من حيث اختلاف أفراده بالأولية أو غيرها [١] .

(**وإن كثر**) عطفٌ على قوله ـ إن اتحد ـ أى إن كثر معنى المفرد فلا يخلو من أن يكون المفرد موضوعا لكل من المعانى الكثيرة أولا .

(**فإن وضع**) المفرد (**لكل**) من المعانى الكثيرة (**فمشترك**) كالعين[٢] .

---

(١) المشكك : هو ما تفاوتت أفراده فى حصوله وصدقه عليها بأن كان حصوله فى بعض الأفراد أولى من البعض ، وللتفاوت صورتان تفاوت بالأولية ، وتفاوت بالأولوية ، وقد مثل لهما المؤلف بالوجود فإن الوجود الواجب قبل الوجوب الممكن وإن الوجوب الواجب ، أشرف وأتم وأعلى وأولى من الوجوب الممكن وأيضا هناك تفاوت بالأشدية وتفاوت بالزيادة والنقصان فإن كلمة نور فهى من المشكك إلا أن نور القمر أشد من نور المصباح وكلمة سرعة فإن سرعة الطائرة تفوق سرعة السيارة .وهكذا وسمى مشككا لأن السامع متشكك فى الحكم هل هو متواطىء أو هو مشترك . والكلى المتفاوتة أفراده فى صدق مفهومه عليها يسمى (الكلى المشكك) والتفاوت يسمى تشكيكا .

(٢) المشترك : ما وضع لأكثر من معنى واحد : أى هو اللفظ الموضوع لأكثر من معنى ومثاله العين فإنها تقال للعين الباصرة ، والعين الجارية ، وعلى الجاسوس ومثالها فى العين الباصرة: ألم نجعل له عينين ، وفى العين الجارية (وفجرنا الأرض عيونا) وبمعنى الجاسوس (كم بعثنا الجيش جرارا وأرسلنا العيون).

(**وإلا**) أى وإن لم يوضع لكل من المعانى بل وضع لمعنى ثم استعمل فى معنى آخر لمناسبة ، فلا يخلو من أن يكون استعماله مُشْتَهِراً فى المعنى الثانى دون الأول أولا (**فإن اشتهر فى**) المعنى (**الثانى**) وترك استعماله فى الأول (**فمنقول ينسب إلى الناقل**) .

فإن كان الناقل شرعًا ، فمنقول شرعى كالصلاة والصيام[1] .

وإن كان اصطلاحًا فمنقول اصطلاحى كالفاعل والمفعول[2] .

وإن كان عرفًا فعرفى كالدابة لذات القوائم الأربع .

---

(١) المنقول : هو اللفظ الموضوع لمعنى محدد : ثم نقل إلى غيره من المعانى ، ويُنسب النقل إلى من نقل اللفظ فيسمى بالمنقول الشرعى إذا نقله الفقهاء كلفظ الصلاة والصيام فإن الصلاة معناها الدعاء (وصل عليهم) أى ادع لهم ونُقلت إلى الصلاة فى الشرع وهى أقوال وأفعال مخصوصة مبتدأة بالتكبير ومنتهية بالتسليم ، والصيام معناه الإمساك ونقله الشرع إلى الإمساك عن شهوتي البطن والفرج ، والحج فى اللغة القصد ونقل إلى قصد بيت الله الحرام والطواف حول الكعبة ، وينسب كل نقل إلى من نقله (أى نقل اللفظ من استعماله الموضوع له إلى استعمال آخر) .

(٢) الفاعل هو من فعل الفعل أو قام به الفعل ، أو اتصف به الفعل والمفعول هو من وقع عليه الفعل كمافى قولك حضر زيد ، ومات بكر ، اجتهد خالد وقولك : ضرب زيد عمراً ـ حضر خالد المحاضرة فإننا نجد فى الأمثلة الأولى بأن زيد فاعل وبكر فاعل وخالد فاعل، وفى المثالين الآخرين نجد عمرا مفعولا به وكذلك المحاضرة فكلا من الفاعل والمفعول منقول اصطلاحى وهناك منقول عرفى كلفظ الدابة فإنه نقل من كل ما يدب على وجه الأرض إلى ذات القوائم الأربع قال تعالى ﴿ وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ﴾.

(**وإلا**) أى ، وإن لم يَشْتهرْ فى المعنى الثانى ، ولم يُترك استعماله فى الأول (**فحقيقة**) إن استعمل فى المعنى الأول ، كالأسد للحيوان المعلوم (**ومجاز**) إن استعمل فى المعنى الثانى كالأسد للرجل الشجاع [1].

---

(١) المجاز : هو اللفظ الذى وضع فى الأصل للد لالة على ذات الشىء ثم استعمل بطريق المجاز للدلالة على معنى آخر ، وقد مثل له المؤلف بكلمة أسد فإن اللفظ موضوع فى الأصل للدلالة على ذلك الحيوان الزائر المفترس ، ثم نُقل مجازا للدلالة على الرجل الشجاع ، وكلمة بحر فإنها تدل على بحرالماء وتستعمل فى الرجل العالم مجازا فيقال محمد بحر متلاطم الأمواج .وأما الحقيقى وهو ما تعدد معناه لكنه موضوع لمعنى واحد فقط وإليكم هذا الشكل لتوضيح ما ذكر من تقسيم .

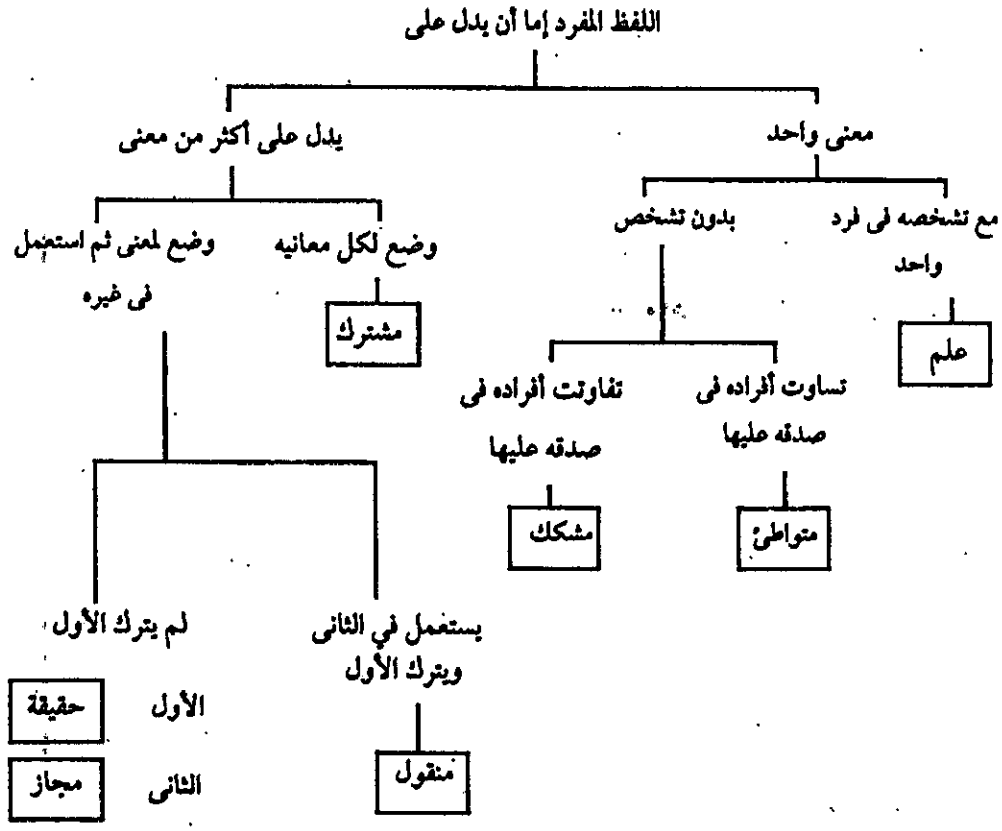

أسئلة وتدريبات

س١: ينقسم المفرد إلى : كلمة ، اسم ، وأداة .

اشرح ذلك ، ثم مثل لكل من هذه المصطلحات .

س٢: بين الاسم والكلمة والأداة (الآية الكريمة « إن فى ذلك لعبرة لمن يخشى »

وفى العبارة الآتية

تعمل جامعة الأزهر على النهوض بالتعليم الأزهرى

س٣: ينقسم المفرد إلى علم ومتواطىء ، ومشكك ، ومنقول ، ومشترك

اشرح هذه المصطلحات ثم بين من أيها ما يأتى :

ظلمة ـ فرس ـ حج ـ عيون ـ حيوان ناطق (علما)

س٤: بين المشترك والمجاز والمنقول والعلم فيما يأتى

دابة ـ عبد الله ـ الساعة ـ الدين ـ كثير الرماد ـ الفاعل

س٥: اذكر أمثلة لكل ما يأتى

منقول نحوى

منقول شرعى

منقول فلسفى

منقول عرفى

س٦: وضح الصواب والخطأ فيما يأتى مع التوجيه

نور : متواطىء

حيوان : مشترك

دابة : منقول

صلاة : مجاز

زيد : علم

* * * *

فصل
فى مباحث الجزئى والكلى

قال سعد الدين التفتازانى :

المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئىٌ، وإلا فكلى، امتنعت أفراده، أو أمكنت ولم توجد، أو وُجِدَ الواحد فقط مع إمكان الغير، أو امتناعه، أو الكثير مع التناهى، أو عدمه.

الجزئى والكلى :

قال الخبيصى :

(المفهوم) وهو الحاصل فى العقل إما جزئى وإما كلى [1] .

لأنه بمجرد حصوله فى العقل (إن امتنع) عند العقل (فرض صدقه على كثيرين فجزئى) حقيقى كذات زيد ، فإنه إذا حصل عند العقل استحال فرض صدقه على كثيرين .

(وإلا) أى وإن لم يمتنع بمجرد الحصول فرض صدقه على كثيرين (فكلى). [2] .

---

(١) الذى ينقسم إلى جزئى وكلى هو الاسم ، أما الفعل فهو كلى لصحة حمله على كثيرين من الفاعلين ، وأما الحرف فلا يوصف بكلى ولا جزئى لأنه لا معنى له فى ذاته . وإلى انقسام المفهوم إلى كلى وجزئى أشار الأخضرى قائلاً .

وهو على قسمين أعنى المفردا كلى أو جزئى حيث وجدا

(٢) الكلى له دلالتان =

= (أ) دلالة المفهوم وهى التى ذكرها المؤلف وهى الصفات والمعانى التى تفهم من اللفظ ، فمفهوم اللفظ هو مايثيره هذا اللفظ فى الأذهان من صفات أو معانى بحسب الاستعمال المتعارف عليه لهذا اللفظ ، أو هو ما ينبغى أن يتصوره السامع ، ويقصد إليه القائل عند تبادل هذا اللفظ فمفهوم الإنسان هو الحيوان الناطق .

(ب) دلالة الماصدق : أى الأفراد الذين يصدق عليهم اللفظ بحسب ما تواضع الناس عليه فى لغتهم فإذا أخذنا لفظ إنسان فإن ما صدقاته هو محمد وأحمد ومحمود ـ الخ وإذا أخذنا لفظ (مفهوم) معدن فإن ما صدقاته هى الذهب والفضة والنحاس والرصاص والبلاتين . فما صدق اللفظ هو مجموع الأفراد الذين يطلق عليهم .والعلاقة بين المفهوم والماصدق علاقة عكسية ، فكلما زاد المفهوم قل الماصدق ، و كلما قل المفهوم زاد الماصدق بمعنى أن مفهوم (حيوان) يشمل كل أنواع الحيوان فرس وأسد وإنسان وغيره فإذا زدنا على كلمة حيوان ناطق قل المفهوم واقتصر على الإنسان فقط فإذا زدنا على كلمة ناطق مثقف قل المفهوم واقتصر على الإنسان المثقف فقط وهكذا كلما زاد عدد الصفات قل عدد الأفراد ، بمعنى أن زيادة صفة من شأنها أن تضيق من نطاق الأفراد الذين يصدق عليهم المفهوم .

وقد عرض المؤلف لتعريف الجزئى والكلى . فالجزئى ما يمتنع فرض صدقه على كثير أو هو الذى يطلق على فرد واحد أو ذات واحدة كذات زيد فالألفاظ الدالة على فرد واحد بالذات تسمى ألفاظا جزئية كالعلم مثل زيد ـ أحمد ـ فاطمة ـ الخ

ولا يمكن أن يكون هذا اللفظ كليا لأنه يستحيل فرض صدقه على كثيرين واشتراك عدة أفراد فى اسم علم واحد وهو محمد مثلا لا يجعل هذا اللفظ كليا لأنه لم يطلق عليهم لاشتراكهم فى صفات تحتم اتحادهم فى هذا الاسم ، وإنما جاء اشتراكهم فيه بسبب التوافق والمصادفة وهناك ألفاظ جزئية مثل العلم . كالضمير أو اللفظ المشار إليه بالذات مثل : أنا ـ هذا الرجل وفى ذلك يقول ابن سينا : اللفظ المفرد الجزئى هو الذى لا يمكن أن يكون معناه الواحد لا بالوجود ولا بحسب التوهم لأشياء فوق واحد ، بل يمنع نفس مفهومه من ذلك . وأما الكلى : وهو الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين ، أو هو=

فالكلية إمكان فرض الاشتراك ، والجزئية استحالته .

فإن قلت : الجـزئى لا يمتنع بمجرد حـصوله فى العقل فرض صـدقه على كثيرين ، وكل ما كان كذلك فهو كلى ، فالجزئى كلى ، وهو محال .

قلت : المراد من الجزئى إن كان ما صَدَقَ عليه لفظ الجزئى من نحو زيد أو غيره ، فـلا نسلم الصغرى [1]، وإن كان المراد لفظ الجـزئى، فلا نسلم استحالة النتيجة .

* * * *

= الذى يمكن إطلاقه على أكـثر من فرد ، أو هو الذى يمكن إطلاقه على كـثيرين ، وهؤلاء الكثيرون يشتركون فى صفات معينة كالألفاظ الدالة على الجنس والنوع كحيوان وإنسان . فالاسم الكلى هو الاسم الذى يمكن إطلاقه بالمعنى نفسه على عـدد غير محدد من الأشياء لكونها متشابهة ، أو لأن لها صفة مشتركة .

مثل : حيوان ـ إنسان ـ نهـر ـ عاصمة ـ جامعة ـ كلية ـ شجرة ـ نبات . هذا وقد يصبح اللفظ الكلى جزئيا إذا أشـير إليه بالذات مثل : هذا الشخص وهـذا المنزل وهذه الكلية ، وكذلك إذا دل على أشيـاء مشار إليـها بالذات مثل : هؤلاء الرجـال انقذوا الغريق وهذه العـصابة سرقت المنزل المجاور ، والصفحة الأخيرة من هذا الكتاب .

ولا يشتـرط فى اللفظ الكلى أن يكون له بالفعل أفراد كـثيرة أو قليلة ، بل يشـترط أن لا يكون خاصا بفرد بالذات أو بشخص معين .

(١) القياس المعترض به كالآتى :

الجزئى لا يمتنع بمجرد حصوله فى العقل فرض صدقه على كثيرين وكل ما لا يمتنع بمجرد حصوله فى العقل فرض صدقه على كثيرين فهو كلى النتيجة .الجزئى كلى .هكذا استدل المعترض.

وقد رد عليـه المؤلف بأن المراد ما صدق عليـه لفظ جزئى من نحو زيد وغـيره فالصـغرى : أى المقدمة الصغرى غير مسلمة .

وإن أراد المعـترض لفظ الجـزئى أن مجـرد اللفظ فـالنتيـجة التـى توصل اليهـا المعترض غيـر مستحيلة .

أقسام الكلى باعتبار وجوده فى الخارج:

ثم الكلى بالنظر إلى الوجود الخارجى ينقسم إلى ستة أقسام [1] :

لأنه إن (**امتنعت أفراده**) فى الخارج فهو القسم الأول كشريك البارى سبحانه وتعالى فإنه كلى ممتنع الأفراد فى الخارج[2] .

(**أو أمكنت**) أفراده (**و**) لكن (**لم توجد**) فى الخارج فهو القسم الثانى كالعنقاء ، فإنه كلى ممكن الأفراد ، لكنها لم توجد فى الخارج[3] .

---

(١) كان المتقدمون من المناطقة يقسمون الكلى ثلاثة أقسام :

(أ) مالم يوجد منه شيء ، ماوجد منه واحد فقط ،وما وجد منه أفراد فجاء المتأخرون فقسموا كل قسم من الثلاثة قسمين فصارت الأقسام ستة . فقسموا الأول إلى : ما يستحيل وجوده، وإلى ما يمكن وجوده وقسموا الثانى إلى : إلى ما يستحيل وجود غيره معه ، وإلى ما يمكن وجود غيره معه وقسموا الثالث إلى : ما وجد منه أفراد متناهية ، وإلى ما وجد منه أفراد غير متناهية .

(٢) مثال الكلى الممتنع وجود فرد منه فى الخارج : شريك البارى جل وعلا واجتماع النقيضين فى آن واحد ، وإجتماع الضدين ، فالمتناقضان لا يجتمعان فى تصور واحد لأنه لا يمكننا أن نكون فكرة بوضع تصور بذاته واستبعاده فى نفس الوقت فالتصوران لا يمكن اجتماعهما فى آن واحد وكذلك لايمكن نفيهما فى آن واحد .

وأما الضدان فلا يجتمعان فى تصور واحد أو بمعنى لا يمكن أن يحملا على موضوع واحد ولكن يمكن أن يرتفعا فلا يمكن أن يكون الشيء أبيض وأسود فى الآن عينه ، ولكن يمكن أن يكون أحمر وأخضر . وهذا هو القسم الأول من أقسام الكلى وأمثلته: شريك البارى (النقيضان ـ المتضادان فى وقت واحد) .

(٣) هذا هو القسم الثانى من أقسام الكلى وهو ما أمكن وجود فرد منه لكنه لم يوجد ، لأنه لا يشترط فى اللفظ الكلى أن يكون له بالفعل أفراد كثيرة أو قليلة فمثلاً : العنقاء لا وجود لها فى الخارج لكن الذهن يتخيلها ولا يحيل وجودها وكذلك عروس البحر ، وجبل من زئبق.

(**أو وُجِد**) من أفراده الفرد (**الواحد فقط**) فى الخارج (**مع إمكان**) وجودَ (**الغير**) أى غير ذلك الفرد فهو القسم الثالث كالشمس، فإنه كلى ممكن الأفراد فى الخارج ، ولكن لم يوجد من أفراده إلا فرد واحد[1].

(**أو امتناعه**) بالجر عَطْفاً على قوله ـ إمكان الغير ـ أى الكلى الذى لم يوجد من أفراده إلا فرد واحد ينقسم إلى قسمين، لأنه إما أن يكون مع إمكان الغير أو مع امتناعه، فإن كان الأول، فهو القسم الثالث كما مَرَّ[2].

وإن كان الثانى فهو القسم الرابع ،كمفهوم واجب الوجود ، فإنه كلى لم يوجد من أفراده إلا فرد واحد ، وهو الحق سبحانه وتعالى مع امتناع غير ذلك الفردَ [3].

واعلم أن مفهوم الواجب إنما يكون كليًا بمجرد النظر إلى حصوله فى العقل ، أما إذا لوحظ مع حصوله فى العقل برهان التوحيد فلا يكون كليا ، لأنه حينئذ لا يمكن فرض اشتراكه[4] .

---

(١) القسم الثالث من أقسام الكلى : ما امكن وجود فرد منه مع إمكان وجود غيره مثل : شمس ، قمر ، فهذان الكوكبان لم يوجد من أفرادهما إلا فرد واحد فقط ، وهو شمس واحدة ، قمر واحد لكنه لا يمتنع وجود أفراد أخرى منهما .

(٢) أوضحنا أن القسم الثالث هو ما وجد منه فرد مع إمكان وجود غيره كالشمس .

(٣) القسم الرابع من أقسام الكلى : ما وجد منه فرد مع استحالة وجود غيره وهو واجب الوجود جل وعلا .

(٤) لقد قامت الأدلة والبراهين على توحيد الله عز وجل واستحالة وجود شريك له جل وعلا، وإنما صار مفهوم واجب الوجود كليا لمجرد النظر إلى حصوله فى العقل لأن اللفظ الكلى قد يكون اسما لفكرة أو معنى أو لشىء خيالى مثل الفضيلة ، الجذر التربيعى ، عروس البحروهكذا .

(أو) وجد (الكثير) فى الخارج إما (مع التناهى) أى تناهى الأفراد ، فهو القسم الخامس كالكواكب السيارة ، فإنه كلى كثير الأفراد فى الخارج ، لكنها متناهية منحصرة فى عدد ، وهى سبعة[1] .

(أو) مع (عدمه) أى عدم تناهى الأفراد فهو القسم السادس كالنفس الناطقة عند من قال بقدم العالم ، فإن النفوس المجردة عن الأبدان غير متناهية العدد عنده [2] .

---

(١) هذا هو القسم الخامس من أقسام الكلى وهو : ما وجد منه أفراد كثيرون مع التناهى ومثاله: الكواكب السيارة ، الإنسان .

(٢) وأما القسم السادس من أقسام الكلى فهو : ما وجد منه كثيرون مع عدم التناهى مثل نعم الله تعالى وكمالاته ، فكمالاته تعالى لاتتناهى ولا يحصيها عد ولا يحيط بها علمنا

والخلاصة من أقسام الكلى : ينقسم الكلى باعتبار وجود أفراده فى الخارج إلى ستة أقسام .

(أ) ما لم يوجد منه فرد مع امتناع وجوده المثال : شريك البارى .

(ب) ما وجد منه فرد مع إمكان وجود غيره المثال : شمس . قمر .

(ج) مالم يوجد منه فرد مع إمكان وجود غيره المثال : عنقاء .غول .

(ء) ماوجد منه فرد مع استحالة وجود غيره المثال :واجب الوجود .

(هـ) ما وجد منه كثيرون مع التناهى : المثال الكواكب . الانسان

(و) ما وجد منه كثيرون مع عدم التناهى مثال : نعم الله وكمالاته

ويمكن توضيح هذا التقسيم هكذا .

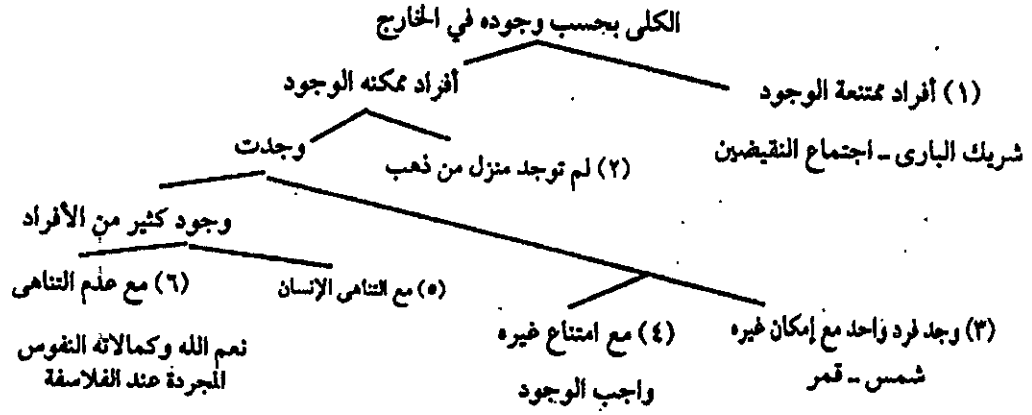

أسئلة وتدريبات

س١: قال السعد « المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئى وإلا فكلى »

(ا) اشرح قول السعد مع التمثيل

(ب) بين الجزئى والكلى فيما يأتى :

حيوان ـ هذا الطالب ـ أحمد ـ القاهرة . جامعة

س٢: قسم الكلى باعتبار وجود أفراده فى الخارج مع التمثيل ثم بين من أى الأقسام ما يأتى :

نعم الله تعالى ـ النفوس المجردة عند الفلاسفة ـ الإنسان ـ عروس البحر ـ شمس .

س٣: حول الجزئى إلى كلى ، والكلى إلى جزئى فيما يأتى

هذا الغلام ـ تلكم الشجرة ـ جامعة ـ الصفحة الثانية عشرة ـ فى كتاب المنطق ـ باب الأضحية فى الفقه ـ مذهب .

المذهب النفعى ـ جميل .

س٤: هات ما يأتى

كلى وجد منه فرد ويمكن أن يوجد غيره

كلى لم يوجد منه فرد مع إمكان وجود غيره

كلى وجد منه أفراد كثيرة مع التناهى

كلى وجد منه فرد مع استحالة وجود غيره

س٥: وضح الصواب والخطأ فيما يأتى مع التعليل

شمس : جزئى

محمد : كلى

القاهرة : كلى

نهر : جزئى

جامعة الأزهر كلى

* * * *

أسئلة عامة على ما سبق

س٦: بين فيما يأتى المفرد والمركب والمتواطىء والمشكك

١ـ محمد

٢ـ خادم الحرمين الشريفين

٣ـ إنسان

٤ـ ظلمة

٥ـ الحيوان الناطق

س٧: عين الكلى والجزئى فيما يأتى

حيوان

ضاحك

ناطق

بكر

جبل من ذهب

مكة

س٨: اكمل ما يأتى

الكلى : ما لايمتنع فرض صدقه على .....

الجزئى : ما يمتنع فرض صدقه .....

المفرد هو : .....

الأداة : هى .....

المتواطىء هو : .....

المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فـ

س٩: اختر من المجموعة (ب) ما يناسب المجموعة (أ)

(أ)	(ب)
كل فى فلك يسبحون	كلية سالبة
انما أنت منذر	جزئية موجبة
وقليل من عبادى الشكور	مخصوصة
لاشىء من الناطق بجماد	كلية موجبة
ما كل أمر الفتى يدعو إلى رشد	جزئية سالبة

* * * *

النسب بين الكليين :

قال سعد الدين التفتازانى :

والكليان ، إن تفارقا كلياً ، فمتباينان ، وإلا فإن تصادقا كلياً من الجانبين ، فمتساويان ونقيضاهما كذلك ، أو من جانب ، فأعم وأخص مطلقاً . ونقيضاهما بالعكس ، وإلا فمن وجه ، وبين نقيضيهما تباين جزئى ، كالمتباينين . وقد يقال الجزئى للأخص ، وهو أعم .

قال الخبيصى :

ولما فرغ من تعريف الكلى وتقسيمه شرع فى بيان النسبة بين الكليين فقال :

(والكليان) إذا نسب أحدهما إلى الآخر فإما أن يكونا متباينين ، أو متساويين ، أو أعم وأخص مطلقا ، أو أعم وأخص من وجه [1] .

---

(١) النسب بين الكليين أربع نسب هى :

١ـ نسبة التباين : وتكون بين المفهومين اللذين لا يجتمع أحدهما مع الآخر فى فرد من الأفراد وأمثلته : حجر وحيوان ـ إنسان وشجرة . ويرمز لها برمز ب // ج أى أن ب يباين ج .

(٢) نسبة التساوى : وتكون بين مفهومين اشتركا فى تمام أفرادهما ومثالهما : انسان وكاتب إنسان وناطق ويرمز لها برمز ب = ج أى بـ يساوى جـ وإنسان يساوى ناطق .

(٣) نسبة العموم والخصوص المطلق : وتكون بين المفهومين اللذين يصدق أحدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر وعلى غيره ويقال للأول أعم مطلقا والثانى أخص مطلقا كـ (حيوان وأسد ،(معدن وذهب)(نبات وقمح) ويرمز لها (د > جـ) أى أن ب أعم من جـ

(٤) نسبة العموم والخصوص الوجهى أو من وجه : وتكون بين مفهومين اجتمعا فى بعض ما صدق قاتهما ويفترق كل واحد منهما فى ما صدقات تخصه كـ (طائر وأسود) (أبيض وثلج) (طالب ومصرى) (شيخ ومصرى) .

لأنهما (**إن تفارقا**)[1] تَفَارُقًا (**كليًا**) أى فى جميع الصور (**فمتباينان**) كالإنسان والفرس ، فإن كل واحد منهما مُتَفَارِقٌ عن الآخر تفارقا كليا ، وتقييد التفارق بالكلى للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه ، فإنهما يتفارقان فى بعض الصور ، ويتصادقان فى بعضها كما سيجىء .

(**وإلا**)[2] أى وإن لم يتفارقا تفارقًا كليًا ، فلا يخلو من أن يتصادقا فى الجملة أى فى بعض الصور ، أو يتصادقا فى جميع الصور:

فإن تصادقا فى بعض الصور ، فهو أعمٌ وأخصٌ من وجه كما سيجىء .

وإن تصادقا فى جميع الصور ، فإما أن يتصادقا تصادُقًا كُلِّيًا من الجانبين أو من جانب واحد (**فإن تصادقا**) تصادقا (**كليا من الجانبين فمتساويان**) [3] كالإنسان والناطق . فإنه يصدق كل واحد منهما على جميع أفراد الآخر ، فالتصادق الكلى هنا من الجانبين ، وتقييد التصادق بالكلى للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه . فإن تصادقهما فى بعض الصور ، وقوله ـ من الجانبين ـ احتراز عما بينهما عموم وخصوص مطلق، فإن التصادق الكلى هناك من جانب واحد أى جانب الأعم .

---

(١) أى : الكليان إن تفارقا تفارقا كليا فمتباينان ، والتباين معناه التغاير .

(٢) وإلا أى وإن لم يتفارق الكليان تفارقا كليا ، بل تصادقا فى بعض الصور كما سيجىء.

(٣) المتساويان : يتفقان فى الأفراد ويختلفان فى المفهوم فمفهوم كلمة إنسان تختلف عن مفهوم كلمة ناطق ، وأما المترادفان فيتفقان فى المفهوم والأفراد كليث وأسد ـ ومدرس ومعلم .

(**ونقيضاهما**) أى نقيضا المتساويين [1] كالإنسان واللاناطق (كذلك) متساويان ، فيصدق كل من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر ،وهو محال لأنه صِدْقُ أحد المتساويين بدون الآخر .

(**أو من جانب**) عَطَفٌ على قوله ـ من الجانبيين ـ أى إن تصادقا تصادقًا كليًا من الجانبين فهما متساويان كما مر .

وإن تصادقا تصادقا كليا من جانب واحد (**فأعم وأخص مطلقا**) كالحيوان والإنسان ، فإن الحيوان يصدق على جميع أفراد الإنسان بدون العكس اللغوى [2] فالصادق على كل الأفراد أعَمُّ مطلقا ، والآخر أخصُّ مطلقا .

(**ونقيضاهما**) أى نقيضا الأعم والأخص مطلقا كاللاحيوان واللاإنسان (**بالعكس**) أى بعكس المعنيين ، فنقيض الأعم أخص ، ونقيض الأخص أعم ، لأن كل ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه عين الأخص ، وهو محال ، ولأنه صدق الأخص بدون الأعم [3] .

---

(١) المراد بالتناقض هنا هو بين المفهوم ونفيه كوجود اللاوجود والأبيض واللاأبيض ، وليس المراد به اختلاف قضيتين فى الإيجاب والسلب . بحيث تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة .

(٢) العكس اللغوى : هو تبديل الأول بالثانى والثانى بالأول مع بقاء الكم والكيف أما العكس المنطقى فهو تبديل جزئى القضية مع بقاء الصدق والكيف كما سيأتى .

(٣) نقيضا الأعم والأخص مطلقا بينهما عموم وخصوص مطلقا ولكن على العكس أى نقيض الأعم ونقيض الأخص أعم كالإنسان والحيوان فإن لا إنسان أعم مطلقا من لا حيوان لأن لا إنسان يصدق على كل لا حيوان ولا عكس فإن الفرس والقرد والطير إلى آخره يصدق عليها لا إنسان وهى من الحيوانات .

وأما الثـانى فلأنه لو لم يصدق ـ ليـس كل ما يصدق عليـه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم ـ لَصَـدَقَ ـ كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقـيض الأعم ـ وينعكس بعكس النَّقِيض إلى كلُّ ما يصـدق عليه الأعم يـصدق عليـه الأخص ـ وهو مـحال ، لأنه صِـدْقُ الأخص على كل أفراد الأعم .

(**وإلا**) أى وإن لم يتصادقا كليا ، بل يتصادقان فى الجملة (**فمن وجـه**) أى فهما أعمٌ وأخصٌ من وجه كالحيـوان والأبيض ، لِتَصَادُقِهما فى الحيوان الأبيض وتفَارُقِهمَا فى الزِّنْجىِّ وَالثَّلْجِ (**وبين نقيضيهما تباين جزئى**) أى نقيضا أمرين بينهما عموم من وجه متباينان تباينًا جزئيًا [1] .

فإن قيل : بين اللاحيوان واللاأبيض عـموم من وجه ، كما يعرف بأدنى تأمُّلٍ ، فلِمَ لم يقل ونقيضاهما كذلك كما قال فى المتساويين ؟

قلت لأن العموم من وجه يتحقق بين الحيوان واللاإنسان مع التباين الكلى بين نقيضيهما ، فإن اللاحيوان لا يصدق على الإنسان وبالعكس، فلو قال ونقـيضاهما كـذلك لانتقض بذلك ، بل النسـبة بينهما التـباين الجزئى ، فإنهما إن تفارقا فى جميع الصور كاللاحيوان والإنسان فالتباين

---

(١) مما سبق يتبين لنا أنه : إذا نسبنا لفظا كليـا إلى لفظ كلى آخر مراعين الأفراد الذين يصدق عليهم كل الكليين فإن النسبة بينهـما تكون واحدة من الأربع . التساوى وذلك بأن يصدق كل منهمـا على كل ما يصدق عليه الآخـر كإنسان وناطق ، والتبـاين وذلك إذا لم يصدق أحدهما على شىء مما يصدق عليه الآخر مثل إنسان وشجرة ، والعموم والخصوص المطلق وذلك إذا صدق أحـدهما على كل ما صدق عليه الآخر دون العكس مثل نبـات وقمح ، والعموم والخصوص الوجهى وذلك إذا صدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فيجتمعان فى شىء وينفرد كل منهما فى شـىء مثل طالب ومصرى فيجتمعان فى الطالب المصرى وينفرد الطالب فى السورى وينفرد المصرى فى الشيخ .

الكلى ثابت ، وهو مستلزم للتباين الجزئى ، وإلا فالعموم من وجه ، فالتباين الجزئى ثابت بين نقيضيهما أيضًا على التقديرين (كالمتباينين) فإن بين نقيضيهما أيضًا تباينًا جزئيًا ، لأنهما إن تفارقا كليا كاللاوجود واللاّعدم فالتباين كلى ، ويلزمه التباين الجزئى ، وإلا فالعموم من وجه كاللاّإنسان واللاّفرس ، وعلى التقديرين يتحقق التباين الجزئى[1] .

* * *

(١) إذا تحقق التباين الكلى تحقق التباين الجزئى ، لأن التباين الكلى مستلزم المتباينين الجزئى ، ونخلص من ذلك أن النسبة بين نقيضى المتساويين : التساوى والنسبة بين نقيضى المتباينين وما بينهما عموم وخصوص وجهى كالتباين الجزئى والنسبة بين العموم والخصوص المطلق عموم وخصوص مطلق بالعكس .

الجزئى الإضافى :

(وقد يقال الجزئى) أى كما يقال الجزئى للجزئى الحقيقى وهو الذى يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه ، كذلك يقال الجزئى (للأخص) من شىء ، كالإنسان الأخص من الحيوان ، والحيوان الأخص من الجسم النامى، ويسمى جزئيًا إضافيًا ، لأن جزئيته بالإضافة إلى ما فوقه لا بالحقيقة [1] .

(وهو) أى الجزئى بالمعنى الثانى (أعم) من الجزئى بالمعنى الأول مطلقا [2]، لأن كل جزئى حقيقى أخَصٌ من شىء ولا عكس [3].

* * * *

---

(١) الجزء الأضافى أعم من الجزء الحقيقى ، لأن الجزء الحقيقى هو الشخص المندرج تحت ماهيته المعراة من المشخصات فيكون باعتبار أنه يندرج تحت كلى جزئيا إضافيا ، وباعتبار أنه يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه جزئيا حقيقا .

كما أنه يجوز أن يكون الجزء الإضافى كليا كالإنسان بالنسبة للحيوان مع امتناع أن يكون الجزء الحقيقى كليا ، وكما ينقسم الجزئى إلى حقيقى وإضافى فكذلك ينقسم الكلى إلى حقيقى وإضافى وهو الأعم من شىء ، والنسبة بينهما أن الكلى الحقيقى أعم من الإضافى، لأن من الكليات ، مالا وجود لأفراده فى الخارج فلا يندرج تحته جزئى .

(٢) أى أن الجزئى الإضافى أعم من الجزئى الحقيقى .

(٣) الجزئى الحقيقى أخص من شىء ، وليس الشىء أخص من الجزئى الحقيقى وكل جزئى حقيقى من جهة إضافته إلى الكلى الذى فوقه يسمى جزئيا إضافيا وكل مفهوم بالإضافة إلى مفهوم أو سع منه دائرة يسمى جزئيا إضافيا فزيد مثلا جزئى حقيقى فى نفسه ، وجزء إضافى بالقياس إلى الحيوان .

أسئلة وتدريبات

س١ : قال سعد الدين التفتازانى :

« والكليان إن تفارقا كليا فمتباينان ، وإن لا فإن تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان ، ونقيضاهما كذلك »

اشرح عبارة السعد شرحا وافيا مع التمثيل

س٢ : بيِّن النسبة بين كل كليين فما يأتى :

حيوان وأسد

نبات وزهر

اللانبات اللازهر

المعدن والذهب

س٣ : كيف تفرق بين العموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص الوجهى مع التمثيل

س٤ : أكمل ما يأتى

الكليان إن تصادقا تصادقا كليا من الجانبين فـ .....

وإن تصادقا من جانب واحـ فـ .....

وإن تصادقا فى الجملة فـ .....

س٥ : مثل لما يأتى

نسبة التباين

نسبة العموم والخصوص الوجهى

نسبة العموم والخصوص المطلق

نسبة التساوى

س٦: وضح الصواب والخطأ فيما يأتى مع ذكر السبب

الإنسان والحيوان بينهما تباين

الشجر والحجر بينهما عموم وخصوص مطلق

الأسد والزائر بينهما تساوى

س٧: عين الجزئى والكلى

* ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجرى الرياح بما لاتشتهى السفن

* هذا الذى فاز بجائزة حفظ القرآن هذا العام

* الشمس تطلع وتغيب

* نحن نرضى بكل ما قدره الله عز وجل

س٨: عين المتواطىء والمشكك والمشترك فيما يأتى

ا ـ العلم ـ الظلم ـ العدل ـ السواد

ب ـ اذكر أمثلة للجزئى الحقيقى ، وأمثلة للجزئى الاضافى

جـ ـ عنقاء ـ الجدى ـ الغول ـ شريك البارى .

ما الجزئى وما الكلى فيما سبق

س٩: ما الفرق بين الجزئى الحقيقى والجزئى الإضافى وما الجزئى الحقيقى والاضافى فيما يأتى

أحمد ـ إنسان بالإضافة إلى حيوان

حيوان بالاضافة إلى نامى

زيد بن على بن الحسين

س١٠: وضح الصواب والخطأ فيما يأتى

لفظ نور كلى متواطىء

لفظ عبد الله علما مركب

لفظ شمس جزئى

لفظ عين مشترك

لفظ غول كلى

لفظ إنسان متواطىء

س١١: مثل لما يأتى

كلى مشكك ـ كلى متواطىء

منقول عرفى ـ مجاز

عموم وخصوص وجهى

* * * *

الكليات الخمس

قال سعد الدين التفتازانى :

والكليات خمس :

الأول، الجنس . وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة فى جواب : ما هو؟

فإن كان الجواب عن الماهية وبعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان . وإلا فبعيد ، كالجسم النامى *.

---

* لم يتعرض المصنف إلى تقسيم الكلى باعتبار نسبته إلى الماهية ، ونذكره لأهميته . ينقسم الكلى بهذا الاعتبار إلى ذاتى وعرضى .

١ـ الذاتى : هو ما لا يكون خارجا عن ماهية مانحته من أفراده ، أو هو المحمول الذى تتقوم ذات الموضوع به غير خارج عنها . ومعنى تتقوم به ذات الموضوع أن ماهية الموضوع لا تتحقق إلا به وذلك بأن يكون تمام الماهية كالإنسان المحمول على زيد وعمرو وخالد وغيره من سائر الأفراد أوكان جزءً منها أى من الماهية مثل حيوان بالنسبة للإنسان ، أو ناطق بالنسبة للإنسان وعليه فالذاتى يعم النوع والجنس والفصل ، أما النوع فهو نفس الماهية الداخلة فى ذات الأفراد ، وأما الجنس والفصل فهما جزآن داخلان فى ذات الماهية .

٢ـ العرضى : هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع ، أو هو ما كان خارجا عن الماهية سواء كان هذا الخارج خاصا بالماهية لا يوجد فى غيرها كالضاحك بالنسبة للإنسان أو كان عاما يوجد فى الماهية وفى غيرها مثل (الماشى) بالنسبة للإنسان أيضا.

وهذا الذى ذكرناه يعد مقدمة تمهيدية لدراسة الكليات الخمس ومعرفة ما هو ذاتى منها وما هو عرضى على نحو ما سنعرفه فيما بعد :

قال الخبيصى :

(والكليات) بحسب الاستقراء (خمس) لأن الكلى بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد إما جزء من ماهية الأفراد وهو الجنس والفصل ، أو تمامُها وهو النوع ، أو خارجاً عنها وهو الخاصة والعرضُ العامُّ ، فالكليات خمس [1] :

= وهناك فرق بين الذاتى والعرضى : الذاتى لا يمكن فهم الذات وتعقلها بدونه فلا يمكن فهم معنى الانسان بدون الناطق ولا يتوقف الفهم على الضاحك أو الماشى ، وأيضا : الذاتى لا يعلل بينما العرضى يعلل فلا يقال : لم كان الإنسان ناطقا ، بينما يقال : لم كان الإنسان ضاحكا .وكذا الذاتى أسبق فى تعقله من العرضى .

(١) الكليات الخمس هى ألفاظ عامة نحتاج إليها فى التعريف ، وتقع محمولات فى القضايا وهى عند المناطقة خمس بحسب الاستقراء وهى : الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام ووجه انحصارها فى خمس هو : أن الكلى الذى يقال : على الشىء إما أن يكون تمام الماهية وهو النوع كالإنسان بالنسبة إلى أفراده ، وإما أن يكون جزء الماهية وهذا الجزء إما أن يكون أعم من الماهية فهو الجنس كالحيوان بالنسبة للإنسان ، وإن كان الجزء مساويا للماهية فهو الفصل كالناطق بالنسبة للإنسان . وإما أن يكون الكلى خارجا عن الماهية ، وهذا الخارج إما أن يكون خاصا بالماهية لايتعداها إلى غيرها فهو الخاصة كالضاحك بالنسبة للإنسان ، وإن كان عاما يشملها وغيرها فهو العرض العام ، وقد أشار إلى هذه الكليات الأخضرى فى سلمه المنورق قائلا :

والكليات خمسة دون انتقاص جنس وفصل وعرض ونوع وخاص

وإليكم هذا الشكل لتوضيح ما قلناه .

الأول الجنس:

وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة فى جواب ما هو) [1] .

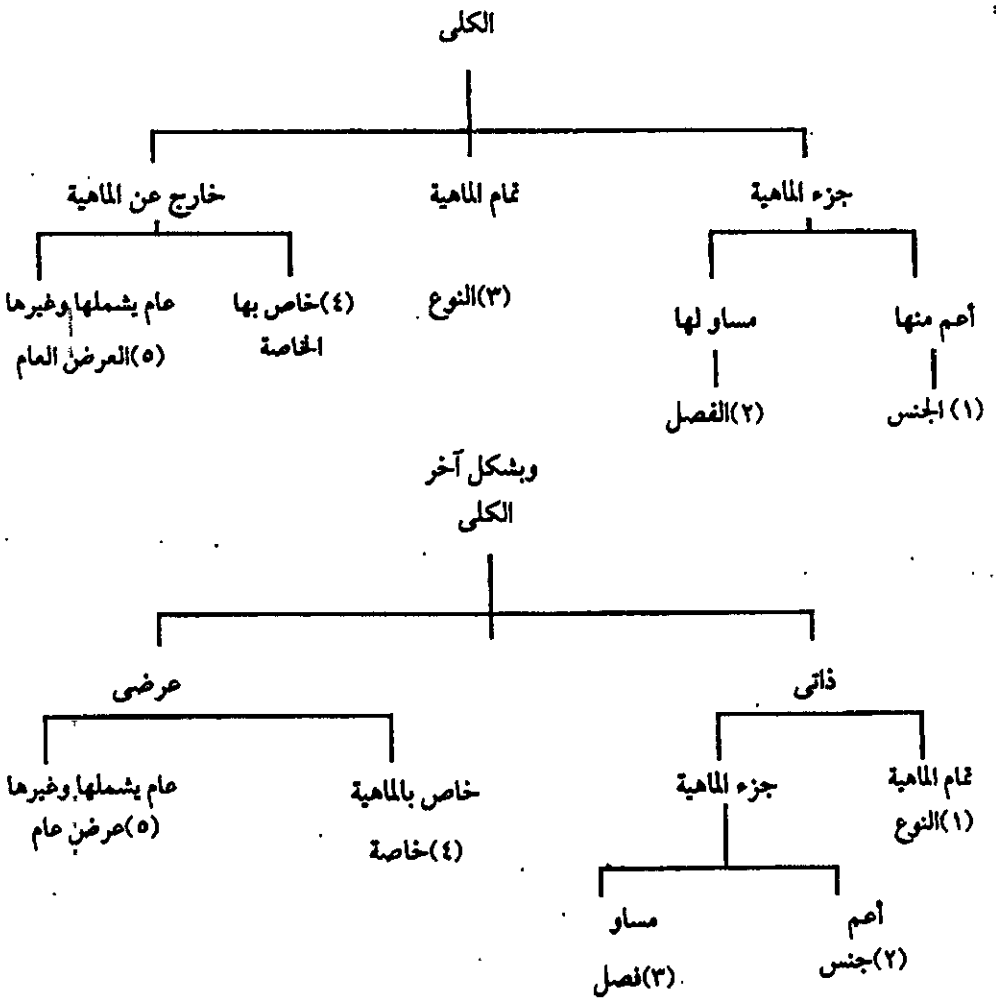

(١) صيغ السؤال عند المناطقة :

السؤال عند المناطقة فى باب التصورات يكون باحدى أداتين هما (ما) و (أى)

أولاً : (ما) ويسأل بها عن حقيقة الشىء ولها أربعة مواضع

١ـ يسأل بها عن كلى واحد .والجواب يذكر تعريفه مثال : ما الإنسان ؟

فيكون الجواب بتعريفه وهو : حيوان ناطق ، ماالأسد حيوان زائر .

قَدَّمَ الجنس على الخاصة والعَرَض العامِّ لأنهما خارجان عن المَاهيّةِ، والجنس جزء لهـا ، وعلى الفصل لاحتيـاجنا فى معرفة الفـصل القريب والبعيد إلى الجنس ، وعلى النوع لتوقف معرفة قسم من النوع وهو النوع الإضافى على الجنس .

وترك من تعريف الجـنس وسائر الكليات لفظ الـكلى ، لأن المقول على الكثرة مُغْنٍ عنه .

فالمقول على الكثرة جنس يشمل الكليات .

وبقوله ـ المختلفة الحقيقة ـ يخرج النوع .

وبقوله ـ فى جواب ما هو ـ يخرج الكليات الباقية[٢] .

= ٢ـ يسأل عن واحد جزئى والجواب بذكر نوعه . مامحمد ما أحمد

والجواب : إنسان .

٣ـ يسأل بها عن متعدد متماثل الحقيقه .ما محمد وأحمد وخالد وبكر

والجواب : إنسان .

٤ـ يسأل بها عن متعدد مختلف الحقيقة .

والجواب بذكر جنسه فمثلا : ما الإنسان والغزال والفرس

الجواب : حيوان

ماالذهب والفضة والحديد والجواب : معدن .

ثانيا (أى) ويسأل بها عن المميز الذاتى .

والجواب بذكر الفصل مثل : أى شىء يميز الإنسان فى ذاته فتقول : ناطق .

ويسأل بها عن المميز العرضى . والجواب بذكر الخاصة

مثل : أ ى شىء يميز الإنسان فى عرضه والجواب : ضاحك .

(٢) أشار الشارح إلى أن المصنف قدم الجنس على الخاصة والعرض العام لأنهما خارجان =

أقسام الجنس :

ثم الجنس إما قريب أو بعيد، لأنه لا يخلو من أن يكون الجواب عن الماهية وعن بعض المشَارِكَاتِ هو جواب عنها وعن كل المشاركات أوْ لاَ :

١ـ (**فإن كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات**) أى مشاركات الماهية (**هو الجواب عنها**) أى عن الماهية (**وعن الكل**) أى كل المشاركات (**فقريب كالحيوان**) فإنه جواب عن الإنسان وعن بعض

= عن الماهية والجنس جزء الماهية ، وقدمه على النوع لتوقف معرفة النوع على الجنس ، وقدمه على الفصل لاحتياجنا فى معرفة الفصل القريب والبعيد إلى الجنس .

والجنس هو الكلى وترك المصنف لفظ الكلى لأن القول على الحقيقة يغنى عنه فلا يكون هناك تكرار فى المعنى ، والجنس هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة فى جواب ما هو ، ويطلق على عدة أنواع تجمعها صفات مشتركة كالإنسان والأسد والفيل والقرد والذهب والفضة والحديد والرصاص ، والمنزل والمسجد والجامعة والمصحة .فحيوان جنس لإنسان وأسد وفيل وقرد ، ومعدن جنس للفضة والذهب والحديد والرصاص ومبنى جنس للمنزل والمسجد والجامعة والمصحة . وهكذا .

ويختلف الجنس عن النوع فى أن الجنس يقال على مختلفين فى الحقيقة وأن النوع يقال على كثيرين متفقين فى الحقيقة ،وإن كان كل منهما يقال فى جواب ما هو ؟

وقول الشارح فى جواب ما هو يخرج الكليات الباقية أى يخرج الفصل والخاصة فإنهما يقالان فى الجواب عن أى شىء هو ؟فالفصل أى شئ هو فى ذاته ، والخاصة أى شىء هو فى عرضه .

مشاركاته فى الْحَـيَوانيَّةِ كالفرس مثلا ، وكـذلك جواب عنه وعن جميع مشاركاته فى الحيوانية [1] .

---

(١) ينقسم الجنس إلى ثلاثة أقسام : قريب ومتوسط وعالى .

فالجنس القريب وهو ما يكون جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان فإنه إذا قيل: ما الإنسان والفـرس والحمار والجمل فـالجواب بالجنس القريب وهو حيـوان فأقرب جنس لهذه الأنواع هو : حـيوان ويسمى الجنس السـافل ، وهو مبدأ سـلسلة الأجناس .وكذا إذا قيل : مـا الذهب والفضـة والنحاس والرصـاص كان الجـواب معـدن .وإذا قيل ما البـقمح والشـعيـر والورد . كان الجـواب (نباتا) ، الجنس الوسط : هو الجنس الذى يكون فوقـه وتحتـه جنس . كالجسم أوالجـسم النامى فإذا قلنا مـا الإنسان والحصـان فالجنس الوسط هو نامى فإنه فـوق جنس وهو الجسم وتحتـه جنس وهو الحيوان ـ (فـالنامى والجسم) جنس وسط ويسمى جنس بعيد بمرحلة أو مرحلتين .

٣ ـ الجنس العـالى : وهو الجنـس الذى لا يوجـد فـوقه جـنس آخـر ويمـسى جنس الأجناس كالجوهر ـ أو الموجود .

ونقول : إذا كان الجنس يـشمل الماهية وكل ما يشاركـها فيه فـالجنس قريب كالحيـوان بالنسبة للإنسان وكالمبنى بالنسبة للمصنع والجامع والعـمارة وكالمعدن بالنسبة إلى الذهب والفضة والرصاص وإذا كان الجنس يشمل الماهية وبعض ما يشاركها فيه فهو بعيد كالجسم بالنسبة للحيوان ، وكالنامى بالنسبة للإنسان : وكالجوهر بالنسبة للنامى .

هذا وتختلف الفـاظ تقسيم الجنس عند المناطقـة وكلها تصب فى معنى واحد فـمنهم من يقول الجنس قريب وبعيد ، ومنهم من يقول الجنس قـريب وبعيد ووسط ، ومنهم من يقول عالى ومـتوسط وسـافل ، ويشـير الأخـضرى صـاحب السلم إلى تقـسيمـات الجنس وهو أول الكليات فيقول :

وأول ثلاثة بلا شطط ... جنس قريب أو بعيد أو وسط

فإذا قيل : ما الإنسان والفرس كان الجواب الحيوان .

وإذا قيل مـا الإنسان والفرس والحمـار والجمل إلى غيـر ذلك كان الجواب الحيوان .

(**وإلا**) أى وإن لم يكن الجواب عن الماهيـة وعن بعض ما يشاركـها هو الجواب عنهـا وعن الكل (**فبعيـد كالجسم النامى**) فإنه يقـع جوابا عن الإنسـان وعمـا يشاركـه في الجسم النامى فـقط ، لا عمـا يشاركـه فى الحيوانية .

فإذا قيل : مـا الإنسان والشجر ؟ يقع الجـسم النامى فى الجواب ، وأما إذا قيل : ما الإنسـان والفرس ؟ فلا يقع مع كونهما مـتشاركين فى الجسم النامى ، لأن الفـرس لم يشارك الإنسان فى الجـسم النامى فقط ، بل يشاركه فى الحيوانية التى هى عبارة عن الجسم النامى الحسَّاس المتحرك بالإرادة ، فلا يقع الجسم النامى فى الجواب .

* * * *

الثانى من الكليات النوع :

قال سعد الدين التفتازانى :

الثانى، النوع. وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة فى جواب ما هو. وقد يقال على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو، ويُخص هذا النوع باسم الإضافى كالأول بالحقيقى، وبينهما عموم وخصوص من وجه :

لتصادقهما على الإنسان، وتفارقهما فى الحيوان والنقطة.

ثم الأجناس تترتب متصاعدة إلى العالي، ويسمى جنس الأجناس، والأنواع تترتب متنازلة إلى السافل، ويسمى نوع الأنواع، وما بينهما متوسطات.

قال الخبيصى :

(وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة فى جواب ما هو) :

فالمقول على الكثرة جنس كما ذكرنا .

وبقيد المتفقة الحقيقة يخرج الجنس .

وبقوله ـ فى جواب ما هو ـ يخرج البواقى من الكليات .

ولما كان النوع تمام ماهية الأفراد تكون أفراده متفقة الحقيقة [1] ، فإذا

---

(١) يعرف النوع بأنه : المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة فى جواب ما هو ؟ ويعرف بأنه المقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة واقع فى جواب ما هو ؟ أو هو ما يقال على أفراد يشتركون فى صفات معينة . =

سئل عن أحدها أو عن جميعها صلح النوع فى الجواب ، كما إذا قيل : ما زيد ؟ كان الجواب الإنسان ، وكذلك إذا قيل : ما زيد وعمرو وبكر؟

فإن قيل : كل واحد من أفراد النوع مشتمل على النوع وعلى[1] التشخُّص فلا يكون النوع تمام ماهية الأفراد بل يكون جزءاً لها .

قلت : التشخص عارض غير معتبر فى ماهية تلك الأفراد ، فالنوع تمام الماهية [2] .

= أو هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط فى جواب ما هو وفى تعريف المصنف (متفقين فى الحقيقة) يخرج الجنس فإنه يقال على مختلفين فى الحقيقة وبقوله (فى جواب ما هو) يخرج الفصل والخاصة ، فإنهما يقالان فى جواب أى شىء هو ؟ والنوع يطلق على مجموعة من الأفراد يجمعهما صفات واحدة فهو من حيث المصدق مجموع أفراد تتمثل فيهم صفات ذاتية واحدة .

(١) المشخصات : هى الصفات العرضية كالطول والقصروالون والحجم وهى أمور عرضية غير معتبرة فى ماهية تلك الأفراد : والمراد تمام الماهية حقيقة الشخص التى يتفق بها مع الأشخاص الآخرين أمثاله والمقصود بالسؤال حينما نقول : ما محمد وبكر وخالد وعمرو تعيين تمام حقيقته بين الحقائق لا شخصه ، ولا يصلح للجواب إلا كمال حقيقته فتقول محمد إنسان وبكر إنسان ، ولا يقال محمد هو الطويل أو هو ابن فلان أو هو ضخم الجسم وهكذا لأن كل هذه عوارض والعوارض كما سيأتى لا تصلح فى التعريف .

(٢) وتمام الماهية لا يكون إلا بالصفات الذاتية الواحدة المشتركة بين جميع الأفراد كالناطق بالنسبة للإنسان ، والصاهل للفرس ، والزائر للأسد .

النوع الإضافي:[1]

(**وقد يقال**) أى كما يقال النوع على المعنى المذكور كذلك يقال النوع (**على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو**) كالحيوان فإنه نوع بهذا التفسير ، لأن الجنس - وهو - الجسم النامى - يقال عليه وعلى غيره من النباتات ، وكذلك الجسم النامى نوع، لأن الجسم يقال عليه وعلى غيره (**ويختص هذا النوع باسم الإضافى**) فإن نوعيَّتَهُ بالإضافة إلى ما فوقه (**كالأول**) أى كالنوع الأول ،لأنه يخص (**بالحقيقى**) لأن نوعيته بالنظر إلى حقيقته المتحدة فى أفراده .

(**وبينهما**) أى بين النوعين (**عموم**) وخصوص (من وجه لتصادقهما على الإنسان) فإنه يصدق عليه النوع الحقيقى والإضافى كما يظهر بأدنى تأمُّلٍ (**وتفارقهما**) بالجر عَطْفٌ على قوله - تصادقهما - أى لتفارق النوعين (**فى الحيوان والنقطة**) فإن الحيوان نوع إضافى لا

---

(١) النوع الإضافى المقصود به الكلى الذى فوقه جنس فهو نوع بالإضافة إلى الجنس الذى فوقه سواء كان نوعا حقيقيا أو لم يكن كالإنسان بالنسبة إلى جنسه وهو حيوان ، وكالحيوان بالإضافة إلى جنسه وهو الجسم النامى ، وكالجسم النامى بالإضافة إلى الجسم المطلق ، وكالجسم المطلق بالإضافة إلى الجوهر بين النوع الحقيقى عموم وخصوص من وجه لتصادقهما على الإنسان فإنه يصدق عليه النوع الحقيقى ، ويصدق عليه أنه نوع إضافى وتفارقهما فى الحيوان والنقطة فإن حيوان نوع إضافى لا حقيقى والنقطه نوع حقيقى لا إضافى لأنها ليست مندرجة تحت جنس ، ولو كانت مندرجة تحت جنس لما كانت بسيطة .

حـقيـقى، والنقطة بالعكس ، لأنهـا لو كانت إضـافيـة لاندرجت تحت جنس، فلا تكون بسيطة ، هذا خُلْفٌ .

واعلم أن النقطة فى اصطلاح الحكمـاء عبارة عن نـهاية الخط الذى هو نهـاية السطح ، والسطح ينقـسم إلى جهـتين ، الطول والعـرض ، والخط ينقسم إلـى جهة واحـدة هى الطول، والنقطة لا تنقسم إلى جـهة مَّا، والكل أعراض غير مستقلة الوجود ، لأنها نهايات وأطراف للمقادير على ما بُيِّنَ فى كتب الحكمة .

وعند المتكلمين أن هذه الثلاثة أشياء مـستقلة الوجود ويتألف الجسم من السطوح المتألفة فى العمق والسطوح من الخطوط المتألفة فى العرض ، والخطوط من النقط المتـالفة فى الطول ، فعلى هذا لا تكون أعـراضًا بل تكون جواهر [1].

ثم التمثيل بالنقطة إنما يصح إذا كـانت النقطة تمام ماهية الأفراد ولم تندرج تحت جنس أصلا .

ترتيب الأجناس والأنواع:

(ثم الأجناس) قد[2] (تترتب متصاعدة) بأن يكون جنس فوقه

---

(١) المتكلمون يرون أن العمق والطول والعرض جواهر تقوم بها الأعراض وليست أعراضا .

(٢) عبر الشارح بقد لأن من الأجناس مالا ترتب فيه ، وهو الجنس المنفرد الذى تحته جنس ، ولا فوقه جنس كالعقل المطلق بناء على أن الجوهر ليس جنسا له ، وأن العقول العشرة التى تحته أنواع مختلفة الحقيقة .

جنس وهكذا (إلى) الجنس (**العالى ويسمى**) ذلك العالى (**جنس الأجناس**) كالحيوان مثلا ، فإنه جنس فوقه جنس هو الجنس النامي ، وفوقه الجسم ، وفوقه الجوهر ، فالجوهر جنس الأجناس [1].

(و) كما أن الأجناس قد تترتب متصاعدة كذلك (**الأنواع**) الإضافية قد (تترتب متنازلة) بأن يكون نوع تحته نوع وهكذا (**إلى**) النوع (**السافل ويسمى**) ذلك النوع السافل (**نوع الأنواع**) [2].

كالجسم مثلا فإنه نوع إضافى تحته نوع وهو الجسم النامى ، وتحته الحيوان ، وتحته الإنسان ، فالإنسان نوع الأنواع .

وإنما اعتبرت الأنواع بحسب التنازل ، لأنا إذا فرضنا شيئًا وفرضنا نوعه يكون ذلك النوع تحته ، ثم إذا فرضنا لذلك النوع نوعا آخر يكون تحت ذلك النوع ، فلهذا كان ترتيب الأنواع على سبيل التنازل ، ويسمى السافل منها نوع الأنواع [3].

---

(١) الأجناس تترتب متصاعدة فتبدأ بالجنس السافل وتنتهى بالجنس العالى مثل حيوان ـ جسم نامى ـ جسم ـ جوهر .

(٢) الأنواع تترتب متنازلة أى تبدأ من العالى وهو مبدأ سلسلة الأنواع الإضافية وهو الجسم المطلق وآخيرها نوع الأنواع أو النوع السافل وهو الإنسان أما ما يقع بين العالى والسافل فهو المتوسط ، والمتوسط لابد أن يكون نوعا لما فوقه جنس لما تحته أى جسم مطلق ـ جسم نامى ـ حيوان انسان .

(٣) الجسم جنس باعتبار ما تحته ونوع باعتبار مافوقه فهو نوع بالنسبة إلى الجوهر وجنس بالنسبة إلى الجسم النامى ، فالجسم النامى نوع بالنسبة إلى الجسم ، والحيوان نوع بالنسبة إلى الجسم النامى والإنسان نوع بالنسبة إلى الحيوان .
ولذلك فالإنسان نوع الأنواع فليس بعده نوع آخر وإنما تحته أفراد .

أما إذا فـرضنا شيئًـا وفرضنا له جنسًـا يكون جنسه فـوقه ، ثم إذا فرضنا له جنسًا يكون فوق ذلك الجـنس ، وهَلُمَّ جرًّا ، فلهذا كان ترتُّبُ الأجناس على سبيل التصاعد ، ويسمى العالى منها جنس الأجناس .

(ومـا بينهمـا) أى ما بين السـافل والعالى من الأجناس والأنواع (متوسطات) لأنها ليست عالية ولا سافلة بل متوسطة بينهما ، فالمتوسط فى مراتب الأجناس هو الجـسم النامى والجسم المطلق ، وفى الأنواع هو الجسم النامى والحيوان [٢] .

* * * *

(١) عبر الشـارح بـ (قد) لأن من الأنواع مالا ترتب فيه كالعـقل المطلق بناء على أن الجوهر جنس له ، وأن العقول العشرة أفـراد له متفقة الحقيقة مختلفة فى الخواص والأعراض وقد اعـتبـر (فـورفـوريوس) الفـيلسـوف اليونانى الجنس والنوع من الأمـور الإضافـيـة التى لا يمكن تصـور طرف بدون الطرف الآخر فـالجنس جنس بالنسبـة للنوع الذى تحتـه ، والنوع نوع بالنسبة للجنس الذى فوقـه . وقد قام بترتيب الأجناس ترتيبا تصاعـديا مبتدئا بالجنس السافل ، ليصل إلى الجنس الحقيقى (جنس الأجناس) وترتيب الأنواع ترتيبا تنازليا مبتدئا بالنوع العالى ليصل إلى النوع السافل (نوع الأنواع) وهذا ما يعرف بشجرة (فورفريوس) وهى هكذا .

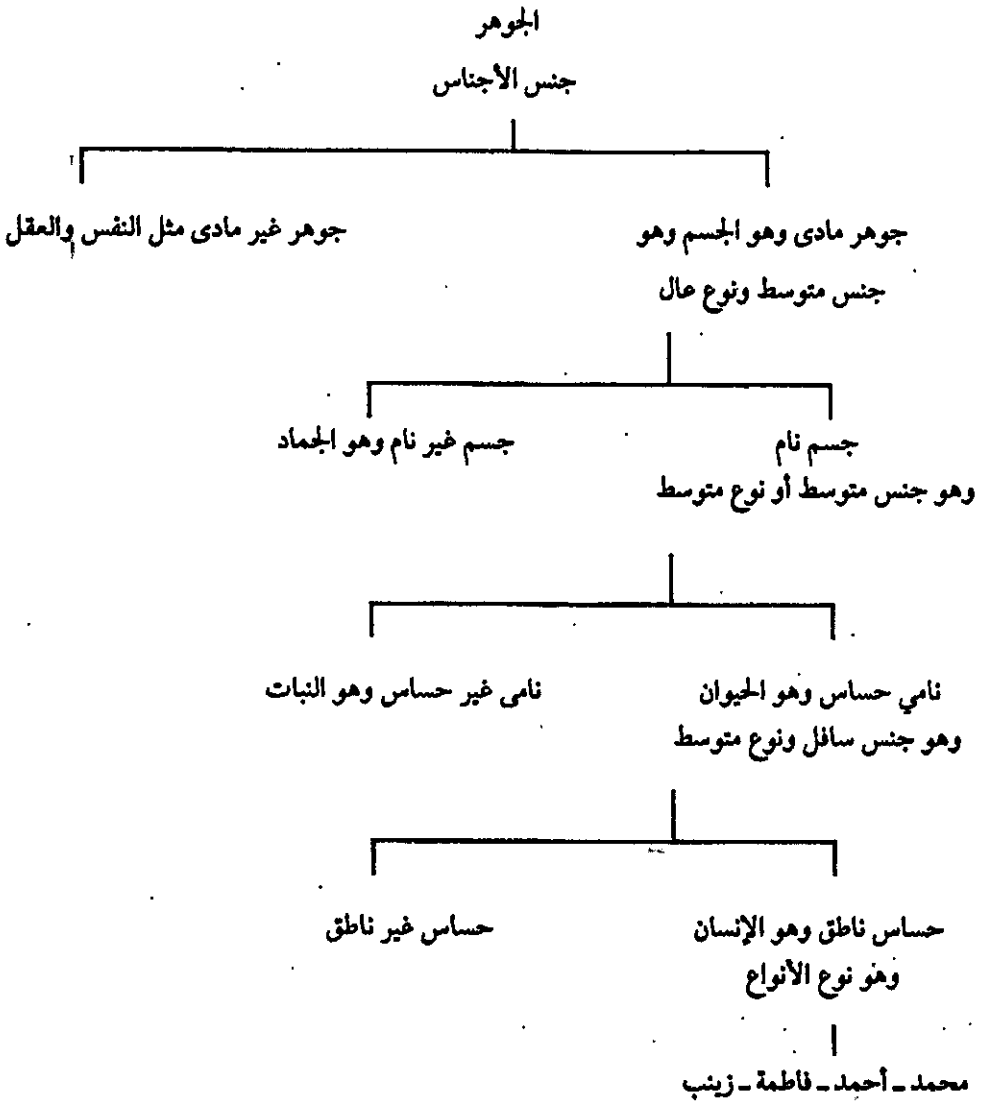
الجوهر
جنس الأجناس
جوهر مادى وهو الجسم وهو
جنس متوسط ونوع عال
جوهر غير مادى مثل النفس والعقل
جسم نام
وهو جنس متوسط أو نوع متوسط
جسم غير نام وهو الجماد
نامي حساس وهو الحيوان
وهو جنس سافل ونوع متوسط
نامى غير حساس وهو النبات
حساس ناطق وهو الإنسان
وهو نوع الأنواع
حساس غير ناطق
محمد ـ أحمد ـ فاطمة ـ زينب

الأسئلة وتدريبات

س١ : « والكليـات خمس » اذكـر منها الجنس والنوع مـعرفـاً لكل منهما وممثلا له ؟

(ب) متى يكون الجنس نوعا ، متى يكون النوع جنسا مع التمثيل .

(ج) رتب الأجناس الآتية

حيوان ـ جوهر ـ نامى ـ جسم

س٢ : ما وجه انحصار الكليات فى خمس ؟

وما نوع الكلى فيما يأتى

النامى بالنسبة للجسم

الجسم بالنسبة للنامى

الجوهر بالنسبة للعقل

الورد بالنسبة للنبات

س٣ : مثل لما يأتى

١ـ نوع إضافى

٢ـ نوع حقيقى

٣ـ جنس عالى

٤ـ جنس سافل

س٤: (ا) كيف ترتب الأجناس والأنواع مع التمثيل لما تقول

(ب) وضح العبارات الخطأ والعبارات الصائبة فيما يأتى

١ـ الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين فى الحقيقة واقع فى جواب أى شىء هو ؟

٢ـ النوع هو الكلى المقول على مختلفين فى الحقيقة واقع فى جواب ما هو ؟

٣ـ الجنس العالى هو جنس الأجناس .

٤ـ النوع السافل هو نوع الأنواع .

* * * *

الثالث من الكليات (الفصل) :

قال سعد الدين التفتازانى :

الثالث الفصل وهو المقول على الشىء فى جواب أى شىء هو فى ذاته.

فإن مُيز عن المشارك فى الجنس القريب فقريب، أو البعيد فبعيد.

وإذا نُسب إلى ما يميزه فمُقوِّم، وإلى ما يميز عنه فمقسِّم، والمقوِّم للعالى مُقوِّم للسافل. ولا عكس. والمقسِّم بالعكس.

قال الخبيصى :

وهو وإن كان جـزءاً من ماهيَّة الأفـراد كالجنس ، إلا أنه ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر ، بخلاف الجنس كـالحيوان مثلا ، فإنه تمام المشترك بين الإنسـان والفرس ، إذ لا جزء مشتـرك بينهما إلا وهو نفس الحيوان أو جزؤه [1] .

وإنما كان الجزء الذى ليس تمام المشترك فصلا ، لأنه إذا لم يكن تمام المُشتَرك بيـن الماهية ونوع آخر فإما ألاَّ يـكونَ مشتركا أصـلا ، بين الماهية ونوع مَّـا [2] ، وحينئذ يمـيز الماهية عن جميع ما عداهـا ، فيكونُ فصلا

---

(١) هذا هو ثالث الكليـات ،ومن هذا الكلام يتضح أن الفصل جـزء من مفهـوم الماهية ولكنه الجزء المختص بها الذى يميزها عن جميـع ما عداها ، كما أن الجنس جزؤها المشترك الذى يكون أيضا جـزءا من لماهيات أخرى كالحيوان فإنه جـزء من الإنسان وجـزء من الفرس والفصل هو جزء مفهومه مثل الجسم والنامى والحساس .

(٢) مثل الناطق للإنسان والزائر للأسد والصاهل للفرس من الفصول القريبة .

مطلقًا ، أو كان مشتركا ، بين الماهية ونوع آخر [1] ، لكنْ لا يكون تمام المشترك [2] ، فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركا بين الماهية وجميع ما عداها ، إذ من الماهيات ما تكون بسيطة لا جزء لها ، فحينئذ يكون ذلك الجزء مميزا للماهية عن الماهيات البسيطة فيكون هذا الجزء فصلا للماهية ، لأنا لا نعنى بالفصل إلا ما يميز الماهية فى الجملة[3].

(و) عرَّفوا الفصل بأنه (**هو المقول على الشىء فى جواب أى شىء هو فى ذاته**) .

فالمقول على الشىء جنس يشمل الكليات .

وبقوله - فى جواب أى شىء - يخرج النوع والجنس والعرَض العَامُّ، لأن النوع والجنس لا يقالان فى جواب أى شىء ، بل فى جواب - ما هو- كما سبق ، والعرض العام لا يقال فى الجواب أصلا .

وبقوله - فى ذاته - يخرج الخاصَّةُ ، لأنها وإن كانت مقولة على الشىء فى جواب أى شىء هو ، لكِنْ لا فى جوهره وذاته بل فى عرضه[4].

---

(١) مثل الحساس الذى يميز ماهية الإنسان عن النبات .

(٢) وإنما يكون بعضه .

(٣) الفصل هو جزء الماهية المختص بها الذى يميزها عن جميع ماعداها ، كما أن الجنس جزؤها المشترك الذى أيضا يكون جزءً لماهيات أخرى .

(٤) هذا تعريف للفصل وهو الكلى الذى يقال على الشىء فى جواب أى شىء هو فى ذاته وقوله فى جواب أى شىء هو يخرج الجنس والنوع ، وبقوله فى ذاته : أخرج الخاصة والعرض العام ، والفصل يطلق على صفة جوهرية أساسية وتميز نوعا معينا عن غيره من الأنواع الأخرى ، ولا يتصور أى فرد ينتمى إلى هذا النوع دون أن يتصف بهذه الصفة =

أقسام الفصل:

ثم الفصل إما قريب وإما بعيد .

لأنه لا يخلو من أن يميز النوع عن مشاركه فى الجنس القريب ، أو عن مشاركه فى الجنس البعيد .

١ـ (**فإن ميز**) الفصلُ النوعَ (**عن المشارك**) أى مشارك النوع (**فى الجنس القريب فقريب**) أى فهو فصل قريب كالناطق المُمَيِّز للإنسان عن مشاركه فى الحيَوانية .

٢ـ (**أو**) ميزَ النوع عن مشاركه فى الجنس (**البعيد فبعيد**) كالحسَّاسِ المميز للإنسان عن مشاركه فى الجنس النامى[1] .

= الأساسية ومن أمثلته : مفكر بالنسبة للإنسان فالتفكير صفة أساسية تميز نوع الإنسان عن غيره من الأنواع كالفرس والأسد وصاهل تميز الفرس عن غيره من الحيوانات ، وكذلك الأسد فزائر بالنسبة له تميزه عن غيره من الحيوانات ولا يمكن أن يوجد فرد من أفراد هذه الأنواع إلا ويتصف بهذه الصفة المنسوبة إلى نوعه ويقع الفصل جوابا مما إذا سألنا عن خصوصية الماهية التى بها تتميز عن غيرها فإذا قلنا : أى شىء يميز الإنسان فى ذاته كان الجواب : (ناطق) وأى شىء يميز الحيوان فى ذاته كان الجواب (حساس) .

(١) ينقسم الفصل إذا لوحظ بالقياس إلى نوعه المساوى له قسمان :

(أ) قريب

(ب) بعيد

فإذا لوحظ بالقياس إلى نوعه المساوى له قيل له : الفصل القريب : كالناطق بالنسبة إلى الإنسان ، والحساس بالنسبة إلى الحيوان وإذا لوحظ بالقياس إلى النوع الذى تحت نوعه قيل له : الفصل البعيد كالحساس بالنسبة إلى الإنسان فإن حساس فصل بعيد بالنسبة للإنسان وقريب بالنسبة للحيوان الذى هو نوع للجسم النامى .

والفصل أيضًا إما مُقَوِّم ، أو مُقَسِّم كما قال :

١ـ (**وإذا نسب**) الفصل (**إلى ما يميزه**) أى إلى شىء يميز الفصلُ ذلك الشىء [١] (**فمقوِّم**) أى فهو فصل مقوم لذلك الشىء ؛ بمعنى أنه داخل فى قِوَامِهِ وجزء له .

٢ ـ(**و**) إذا نسب (**إلى ما يميز عنه**) على صيغة المضارع المعروف، فضمير الفاعل يعود إلى الفصل وضمير عنه يعود إلى ما، أى إذا نسب الفصل إلى شىء يميِّزُ الفصلُ عن ذلك الشىء [٢] (**فمقسِّم**) أى فهو فصل مقسم لذلك الشىء ، بمعنى أنه مُحَصِّلٌ له قسم له .

فالناطق إذا نسب إلى ما يميزه كالإنسان يكون مقوِّمًا له ، وإذا نسب إلى ما يميز عنه كالحيوان ، يكون مقسمًا له ، لأنه إذا نسب إلى الحيوان ، وانضم إليه ،صار حيوانًا ناطقًا ، وهو قسم من الحيوان[٣] .

---

(١) المراد بالشىء هنا النوع

(٢) المراد بالشىء هنا الجنس

(٣) هذا تقسيم آخر للفصل وهو إذا نسب إلى ما يميزه ، فينقسم قسمين :

مقوم ومقسم :

فإذا نسب الفصل إلى شىء يميز الفصل فيه النوع فهو مقوم بمعنى أنه داخل فى قوامه وجزء له كالناطق بالنسبة إلى الإنسان . فالناطق بالنسبة للإنسان فصل مقوم .وإذا نسب الفصل إلى ما يميز الفصل عن ذلك الشئ فمقسم أى إذا نسب إلى الجنس فمقسم أى فصل مقسم كالناطق إذا نسب إلى الحيوان وانضم إليه صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان،وكذلك النامى إذا نسب إلى الجسم النامى كان مقوما إذا نسب إلى الجسم كان مقسما .

وكذلك النامى إذا نسب إلى ما يميزه أى الجسم النامى يكون مقومًا له ، وإذا نسب إلى ما يميز عنه كالجسم كان مقسما له .

(و) الفصل (**المقوم للعالى**) أى الْفَوْقَانِىُّ من الجنس والنوع (**مقوم للسافل**) أى التَّحْتَانِىُّ منهما ، فالفصل المقوم للجسم مقوم للجسم النامى ، والمقوم للجسم النامى مقوم للحيوان .

وإنما كان كذلك لأن العالى كالجسم مثلا داخل فى قِوَامِ السافل أى الجسم النامى وجزء له ، فيكون العالى مقومًا للسافل .

وإذا كان العالى مقومًا للسافل كان مقومه أيضًا مُقَوِّمًا للسافل ، لأن مُقَوِّمَ المقومِ مقومٌ ، وإذا تقرر هذا فنقول : كل فصل يُقَوِّمُ العالى فهو يقوم السافل ، (**ولا عكس**) بالمعنى اللغوى ، فليس - كل فصل يقوم السافل فهو يقوم العالى - إذ الموجبة الكلية لا تنعكس كلية ، نعم تنعكس جزئية ، فبعض ما يقوم السافل يقوم العالى[1] .

(و) الفصل (**المقسم بالعكس**) أى بعكس الفصل المقوم ، فكل

---

(١) الفصل المقوم نوعه المساوى له لابد أن يقوم أيضا ما تحته من الأنواع فالحساس المقوم للحيوان يقوم الإنسان وغيره من أنواع الحيوان لأن الفصل العالى لابد أن يكون جزءا من العالى .والعالى جزء من السافل وجزء الجزء جزء فيكون الفصل المقوم للعالى جزءا من السافل فيقومه والقاعدة العامة (مقوم العالى مقوم السافل ولا عكس) أى مقوم السافل ليس مقوما للعالى .

فصل يقسم السافل يقسم العالى ، لأن معنى تقسيم السافل تحصيله فى نوع ، وإذا حَصَّلَ السافلَ حَصلَ العالىَ لا محالة لكَوْنِ السافل أخص واستلزامِ وجودِ الأخصِّ وجودَ الأعمِّ ، فتثبت هذه الموجبة الكلية ، وهى ـ كل فصل يقسم السافل يقسم العالى ـ وقد عرفت أنها لا تنعكس كلية ، فليس ـ كل فصل يقسم العالى يقسم السافل ـ بل تنعكس جزئية ، فبعض ما يقسم العالى يقسم السافل [1] .

* * * *

(١) الفصل المقسم بعكس الفصل المقوم فإذا قلنا إن الفصل المقوم للعالى مقوم للسافل فهنا الفصل المقسم للسافل مقسم للعالى لكون السافل أخص والأخص يستلزم وجود الأعم فكل فصل يقسم السافل يقسم العالى ، وليس كل فصل يقسم العالى يقسم السافل ، بل بعض ما يقسم العالى يقسم السافل وإليكم امثلة .

مثال كل ما يقسم العالى يُقسم السافل (ناطق) فهو يقسم الجسم وهو الجنس العالى إلى ناطق وغيره ويقسم الحيوان (وهو الجنس السافل) إلى إنسان وغيره .

ومثال ما يقسم العالى ولا يقسم السافل الفصل (نام) فهو يقسم الجسم إلى نام وغيره ولا يقسم الحيوان .

أسئلة وتدريبات

قال السعد :

« الفصل هو المقول على الشيء فى جواب أى شيء هو فى ذاته »

س١: اشرح تعريف السعد ثم أخرج محترزات التعريف ، مع التمثيل؟

س٢: هل الفصل من الذاتيات أم من العرضيات وهل هو جزء الماهية أم تمام الماهية :

وضح ذلك مع التفصيل

س٣: بين ما يصلح أن يكون فصلا مقوما فيما يأتى مع بيان نوع الفصل

جسم بالنسبة للجوهر

نامى بالنسبة للجسم

حساس بالنسبة للحيوان

حيوان بالنسبة للنامى

ناطق بالنسبة للحيوان

س٤: ينقسم الفصل إلى قريب أو بعيد

(ا) عرف بكل من القسمين مع التمثيل

(ب) اشرح هذه العبارة

مقوم العالى مقوم للسافل ولا عكس

مثل لما يأتى

١ ـ فصل مقوم ٢ ـ جنس عالى

٣ ـ فصل مقسم ٤ ـ جنس وسط

٥ ـ فصل قريب ٦ ـ نوع إضافى

٧ ـ فصل بعيد ٨ ـ نوع حقيقى

س٥: متى يكون الفصل مقوما ومتى يكون مقسما مع التمثيل ؟

* * * *

الرابع من الكليات : الخاصة :

قال سعد الدين التفتازانى :

الرابع الخاصة وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة قولا عرضيا .

قال الخبيصى :

(وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيًا) .

وفى العبارة بحث ، لأن قوله ـ الخارج ـ يخرج غير الْعَرَض الْعَامّ من الجنس ، والفصل والنوع ، لأنها ـ ليست خارجة عن الماهية .

وبقوله ـ فقط ـ يخرج العرض العام ، لأنه مقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كما سيجىء [1] .

---

(١) الخاصة والعرض العام من أقسام العرضي فالعرضى إما خارج عن الماهية خاص بها فهو الخاصة وإما عام يشملها وغيرها فهو العرض العام والكلام هنا عن الخاصة وتعريفها كما ذكر المصنف : هى الخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة قولا عرضيا ، والخارج عن الماهية يخرج الجنس والنوع والفصل فالنوع تمام الماهية والجنس والفصل جزء الماهية وبقوله ما تحت حقيقة واحدة يخرج العرض العام فإنه يقال على الماهية وغيرها كما سيأتى والخاصة قد تكون مساوية لموضوعها كالضاحك بالنسبة للإنسان أو مختصة ببعض أفراده كالشاعر والأديب والخطيب وغيرها فيقال محمد الكاتب والشاعر ، وزيد الفقيه وللخاصة عند أرسطو معان منها ما هو موجود للنوع كله دائما وفى كل وقت وهو الضاحك للإنسان وما هو موجود للنوع كله وجوداً مؤقتا كبياض الشعر للإنسان وما كان موجوداً لبعض أفراد النوع كمهندس ، ومقرىء . جيولوجى .

فما عدا الخاصة من الكليات يخرج عن التعريف ، وانطبق التعريف عليها ، فيكون قَيْدُ ـ قولا عرضيًا ـ مُستَدْرَكًا ـ إلا أن يحمل على أنه ذكر بعد تمام التعريف لبيان الواقع توضيحًا وتبعًا للقوم لا للاحتراز، والصواب حذفه ، لأن قوله ـ الخارج ـ مغن عنه ، ولعل إثباته سهو وقع من الناسخ [1] ، ولهذا حذف من العرض العام كما قال في تعريفه [2] :

* * * *

(١) يرى الشارح وهو الخبيصى أن قيد قولا عرضيا لا قيمة له فى التعريف لأن قيد الخارج مغن عنه ، لأن الخارج دائما يكون عرضيا وكان ينبغى أن يقف التعريف عند قوله الخارج عن الماهية المقول تحت حقيقة واحدة .

هذا والخاصة كلى يطلق على صفة غير جوهرية تخص أفراد النوع ولذلك تسمى بالخاصة وهناك فرق بين الناطق والضاحك ، فإن الناطق مميز ذاتى ، والضاحك مميز عرضى لأن الضحك لازم عن النطق ، والنطق عند المناطقة بمعنى التفكير فمعنى ناطق مفكر .

(٢) حذف المصنف (التفتازانى) قيد قولا عرضيا من تعريف العرض العام .

أما تعريف الخاصة عند الجرجانى فهو (الخاصة كلية مقولة على أفراد تجمعهم حقيقة واحدة ـ قولاً عرضيا سواء وجد فى جميع أفراده كالكاتب بالقوة ـ أى الاستعداد للكتابة بالنسبة إلى الإنسان .أى بعض أفراده كالكاتب بالفعل (التعريفات) .

الخامس من الكليات: (العرض العام)[1]:

قال سعد الدين التفتازانى :

الخامس، العرض العام، وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها.

وكل منهما إن امتنع انفكاكه عن الشيء، فلازم إلى الماهية أو الوجود بيِّن يلزم تصوره من تصور الملزوم، أو من تصورهما الجزم باللزوم.

أو غير بيِّن: وهو بخلافه. وإلا فعرضٌ مفارق. يدومُ أو يزول بسرعة أو ببطء.

قال الخبيصى :

(وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها) :

فقوله ـ الخارج ـ يخرج غير الخاصة .

وقوله ـ وعلى غيرها ـ يخرج الخاصة ، لأنها مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط ، ويحتمل أن يُسْنَدُ إخراج النوع والفصل إلى القيد الأخير لكن إسناد إخراجهما إلى الأول أوفق ، لخروج الأنواع والأجناس والفصول به مطلقًا .

---

(١) هذا هو الكلى الخامس العرض العام : وهو الكلى المقول على الماهية وعلى غيرها خارج عنها والخارج عن الماهية يخرج الجنس والنوع والفصل ، وعلى غيرها أخرج الخاصة .
وقد قلنا : ان الخاصة تحمل على موضوعها وتختص به وهى صفة عرضية ، وأما العرض العام فهو يعرض لغير موضوعه ولا يختص به ، بل يشمل موضوعه وغيره كالماشى بالنسبة إلى الإنسان والطائر بالنسبة إلى الغراب : وقد يكون الشيء الواحد خاصة إذا نسب إلى موضوع وعرضا عاما إذا نسب إلى موضوع آخر فالماشى إذا نسب إلى الحيوان كان خاصة ، وإذا نسب إلى الإنسان كان عرضا عاما .

(**وكل منهما**) أى من الخاصة والعرض العام ينقسم إلى العرض اللازم ، والعرض المفارق ، وكل واحد من اللازم والعرض المفارق ينقسم إلى أقسام [1] .

فنقول فى التقسيم :

(**إن امتنع انفكاكه**) أى انفكاك كل واحد من الخاصة والعرض العام (**عن الشىء فلازم**) إما (**بالنظر إلى الماهية**) كالزَّوجية للأربعة ، فإنها لازمة لماهية الأربعة (**أو**) بالنظر إلى (**الوجود**) كالسواد للحبشى ، فإنه لازم لوجود الحبشى وشخصه لا لماهيته ، إذ ماهيته الإنسانُ والسواد لا يلزمه .

ثم اللازم سواء كان لازم الماهية أو لازم الوجود إما : (بيِّن) وهو الذى (**يلزم تصوره من تصور الملزوم**) فقط ، ككون الاثنين ضعف الواحد ، فإنه لازم يلزم من تصور الاثنين فقط تصوره ، لأن من أدرك الاثنين أدرك أنهما ضعف الواحد ، وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الأخص المعتبر فى الدلالة الالتزامية عند المحققين [2] .

---

(١) اللازم : ما يمتنع انفكاكه عقلا عن موضوعه كوصف (الفرد) للثلاثة والزوج للأربعة والحرارة للنار ، والمفارق ما لايمتنع انفكاكه عقلا عن موضوعه كأوصاف الإنسان المشتقة من أفعاله وأحواله مثل نائم ، مريض ، مجتهد وبليد وذكى .

(٢) سبق أن أوضحنا معنى اللزوم البين وغير البين عند الحديث عن موضوع الدلالة الالتزامية فارجع إليه فى موضعه .

(أو) يلزم (من تصورهما) أى تصور اللازم والملزوم (الجزم) فاعل يلزم المقدر ، أى اللازم البين يطلق بالاشتراك على ما يلزم تصوره من تصور الملزوم فقط وهو اللزوم البين بالمعنى الأخص وعلى ما يلزم من تصور اللازم والملزوم جزم العقل (باللزوم) بينهما ، كالانقسام بمتساويين للأربعة ، فإنه لا يلزم من تصور الأربعة فقط تصور الانقسام ، لكن يلزم من تصور الأربعة وتصور الانقسام جزم العقل باللزوم بينهما ، وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الأعم [1].

وفى كفايته ليكون الالتزام مقبولا اختلاف ، والمحققون على أنه غير كاف ، والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص كما ذكرنا .

(أو غيرُ بيِّن) بالرفع عَطْفٌ على قوله ـ بين ـ أى اللازم إما بين وهو ما ذكرنا ، وإما غير بين (وهو بخلافه) أى بخلاف البين [2] (وإلا) عَطْفٌ على قوله ـ إن امتنع انفكاكه ـ أى وإن لم يمتنع انفكاكه عن الشىء بأن كان جائز الانفكاك عنه (فعرض مفارق) .

---

(١) اللزوم البين بالمعنى الأعم : ما يلزم من تصوره وتصور الملزوم وتصور النسبة بينهما الجزم بالملازمة مثل الاثنان نصف الأربعة .

(٢) اللزوم البين ، بخلاف اللزوم غير البين فهو يقابله مطلقا ،وهو الذى يحتاج فيه إلى إقامة دليل لإثبات الملازمة مثل الحكم بأن مجموع زوايا المثلث تساوى ١٨٠ درجة فإنه لابد من البرهان الهندسى لإثبات هذا اللزوم ويمكننا أن نقول : بأن اللزوم البين ما كان لزومه بديهيا وغير البين نظريا وكسبيا .

والعرض المفارق إما أن (يدوم) للمعروض كالفقر الدائم (أو يزول) عنه (بسرعة) كحمرة الخَجَلِ ، وصفرة الْوَجَلِ (أو ببطء) كالشَّباب والشَّيْب .

فإن قيل : العرض المفارق كيف يدوم ؟ فإنه لو كان دائما لم يكن مفارقا .

قلت : المراد بالمفارق المفارق بحسب الإمكان ، سواء وقعت المفارقة بالفعل ، أو لم تقع أصلا ، فالدوام بحسب الواقع لا ينافى المفارقة بحسب الإمكان[1].

* * * *

(١) المفارق ثلاثة أنواع دائم كوصف الشمس بالمتحركة ، سريع الزوال كحمرة الوجه عند الخجل وبطيء وهو الشباب بالنسبة للإنسان .

أسئلة وتدريبات

س١: ا ـ عرِّف الخاصة ، وأخرج محترزات التعريف ثم مثل لها ؟

ب ـ هل ترى إضافة المصنف قولا عرضيا إلى تعريف الخاصة فى محله ؟

ج ما اللزوم ، وما أنواعه ، وما النوع المعتبر فى الخاصة

س٢: ما الفرق بين الخاصة والعرض العام ، والجنس والنوع

أى الألفاظ الآتية خاصة وأيها عرض عام

التنفس بالنسبة للحيوان

الماشى بالنسبة للإنسان

قابل للتعلم بالنسبة للإنسان

متحيز بالنسبة للجسم

س٣: ما الفرق بين اللزوم البين بالمعنى الأعم واللزوم البين بالمعنى الأخص

ما الفرق بين اللزوم البين واللزوم غير البين مع التمثيل لكل ما تقول

س٤: مثل لما يأتى :

خاصة لازمة

خاصة مفارقة سرعية الزوال

خاصة مفارقة ببطء

خاصة دائمة

س٥: وضح الصواب والخطأ فيما يأتى مع تصحيح الخطأ

١ـ الخاصة هى المقول على كثيرين فى جواب ما هو

٢ـ الخاصة والعرض العام من أقسام العرضى

٣ـ الخاصة تتفق مع الفصل فى أن كلا منهما مميز ذاتى

٤ـ الضاحك بالنسبة للإنسان خاصة

٥ـ الماشى بالنسبة للحيوان خاصة وبالنسبة للإنسان عرض عام.

* * * *

الكلى المنطقى والطبيعى والعقلى :

قال سعد الدين التفتازانى :

خاتمة : المفهوم الكلى يسمى : كليا منطقيا ، ومعروضه : طبيعيا ، والمجموع : عقليا . وكذا الأنواع الخمسة . والحق وجود الطبيعى بمعنى وجود أشخاصه .

قال الخبيصى :

خاتمة : أى هذه خاتمة لمباحث الكلى :

اعلم أن للكلى ثلاث اعتبارات[1] :

أحدها (المفهوم الكلى) و (يسمى كليا منطقيا) وهو ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه .

---

(١) الكلى له اعتبارات ثلاثة : مفهوم الكلى ، معروض الكلى ، المجموع المركب من المفهوم والمعروض فإننا إذا قلنا الحيوان كلى فهنا ثلاثة اعتبارات ١ـ ذات الحيوان بما هو حيوان ومفهوم الكلى مع عدم الالتفات إلى كونه حيواناً أو غير حيوان ، ومجموع الاعتبارين وهو الحيوان بوصف كونه كليا أو نقول الاعتبارات الثلاثة هى : ذات الموصوف مجردا ، مفهوم الوصف مجرداً ، المجموع من الموصوف والوصف ، أو نقول : الإنسان كلى (إنسان كلى طبيعى موجودة أفراده فى الخارج ومفهوم كلى ما لايمتنع فرض صدقه على كثيرين يعتبر كليا منطقيا ولا وجود له فى العقل فهو من المعانى الذهنية ، والكلى المركب من المعروض والمفهوم يسمى كليا عقليا فإذا قلت : السطح فوق فإذا لاحظت ذات السطح وقصرت النظر على ذلك فهو كلى طبيعى وإذا نظرت إلى مفهوم فوق مجرداً عن شىء يوصف بالفوقية فهو كلى منطقى ، وإذا نظرت إلى ذات السطح بأنه فوق فقد جمعت بين الكلى الطبيعى والكلى المنطقى تكون ما يسمى فى المنطق بالكلى العقلى.

(و) ثانيها (معروضه) أى ما تعرض الكلية له ، ويسمى كليا (طبيعيا) والفرق بين المفهوم والمعروض ظاهر ، فإن المفهوم هو ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه ، والمعروض هو ما تعرض له الكلية كالحيوان والإنسان مثلا ، ومن المعلوم أن مفهوم الكلى ليس هو بعينه مفهوم الحيوان ولا جزءا له ، بل خارج عنه صالح لأن يحمل على الحيوان وعلى غيره كالإنسان والناطق مما تعرض له الكلية فى العقل .

(و) ثالثها (المجموع) المركب من المفهوم والمعروض ويسمى كليا (عقليا) .

فإذا تقرر هذا نقول :

مفهوم الكلى يسمى كليا منطقيا ، لأن المنطقى إنما يبحث عنه .

ومعروضه يسمى كليا طبيعيا ، لأنه طبيعة من الطبائع .

والمجموع المركب منهما يسمى كليا عقليا ، لعدم تحققه إلا فى العقل .

(وكذا الأنواع الخمسة)[1] من الجنس ، والنوع ، والفصل ، والخاصة ، والعرض العامّ ، يعتبر فيها الأمور الثلاثة المذكورة ، فمفهوم الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة فى جواب ما هو ـ يسمى جنسا ـ منطقيا .

---

(١) أى أنواع الكلى الخمسة جنس ونوع وفصل وعرض وخاصة وجميع الكليات الخمسة يصح فيها الاعتبارات الثلاثة ، فالنوع الطبيعى مثل إنسان بما هو إنسان ،والنوع المنطقى هو مفهوم تمام الحقيقة المشتركة بين أفراده والعقلى مفهوم الإنسان بما هو تمام ماهية ما تحته من أفراد .

ومعروض الجنس أى ما تعرض له الجنسية كالحيوان ـ والجسم النامى مثلا ـ يسمى جنسا طبيعيًا .

والمجموع المركب منهما يسمى جنسا عقليا ، وكذا النوع وسائر الكليات الخمس .

واعلم أن الألف واللام فى الأنواع عوض عن المضاف إليه ، وهو الضمير العائد إلى الكلى ، أى وكذا أنواعه الخمسة ، فالكلى جنس تحته أنواع وهى الكليات الخمس .

فإن قيل إذا كانت الكليات أنواعا يلزم أن يكون الجنس نوعًا .

قلت : لا محذور فى ذلك ، فإنه نوع باعتبار ، وجنس باعتبار آخر ، (والحق وجود) الكلى (الطبيعى) فى الخارج ، لا بمعنى الاستقلال بل (بمعنى وجود أشخاصه) وأفراده ، فإن أفراده إذا كانت موجودة فى الخارج ـ وهو جزء من الأفراد ـ فيكون موجودًا فى الخارج تبعًا وضمنًا ، وأما الكلى المنطقى والعقلى فلم يثبت وجودهما فى الخارج، والنظر فيه خارج عن الصناعة ، فلهذا ترك البحث عن وجودهما .

* * * *

فصـــل
فى
المعرف وأقسامه

قال سعد الدين التفتازانى :

مُعرِّفُ الشىء: ما يقال عليه لإفادة تصوره.

فيشترط أن يكون مساوياً، أجلى. فلا يصح بالأعم، والأخص، والمساوى معرفة، والأخفى.

والتعريف بالفصل القريب حدٌّ؛ وبالخاصة رَسْمٌ، فإن كان مع الجنس القريب فتامٌّ، وإلا فناقص.

ولم يعتبروا التعريفَ بالعرض العام.

وقد أجيز فى الناقص أن يكون أعم كاللفظى، وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ.

قال الخبيصى :

اعلم أن الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفاسده [1]، والفكر إما لتحصيل المجهولات التصورية أو التصديقية ، فيكون للمنطق طَرَفَانِ:

١ـ قلنا فى تعريف المنطق أنه علم قوانين الفكر وأنه يميز صحيح الفكر وفاسده ، وقد حصر أرسطو قوانين الفكر فى ثلاثة هى قانون الذاتية ويعبر عنه بأن كل ما هو هو بمعنى أن حقيقة الشىء لا تتغير ولا تتبدل ، أى أن الشىء لا يكون غير ذاته فلا مغايرة بين الشىء وذاته . وأما القانون الثانى فهو قانون عدم التناقض أى لا يمكن إثبات صفة لشىء معين ونفيها عنه فى وقت واحد ، بمعنى أن الحقيقة لا تكون هى ونقيضها فى وقت واحد فلا يمكن أن نقول محمد إنسان ولا إنسان فى وقت واحد . والقانون الثالث هو : قانون الثالث المرفوع=

تصورات وتصديقات ، ولكل منهما مبادئ ومقاصد ، فمبادىء التصورات : الكليات الخمس ، ومقاصدها : المعرف والقول الشارح ، والمصنف لما فرغ من مباحث مبادىء التصورات شرع فى المقاصد فقال :

القول الشارح (١) :

(مُعَرِّف الشيء : ما يقال عليه) أى على الشيء (لإفادة تصوره) فقوله ـ ما يقال عليه ـ جنس شامل للمعرف وغيره (٢) .

وقوله ـ لإفادة تصوره ـ يخرج ما عداه ، ولا ينتقض بالجنس

= بمعنى أن النقيضتين لايجتمعان ولا يرتفعان أى لا وسط بينهما فلا وسط بين وجود الشئ ولا وجوده فلا وسط بين زيد موجود ولا موجود، وبكر حاضر ولا حاضر ولهذه القوانين تسميات أخرى منها مبدأ الهوية ، عدم التناقض الثالث المرفوع ولهذه القوانين أهميتها وضروريتها لكل فكر سليم ، وتطبيقاتها فى مباحث التصورات والتصديقات ظاهرة وجلية على نحو ما ستعرفه فيما بعد .

(١) القول الشارح هو التعريف ويسمى قولا شارحا لأنه يشرح الماهية ويجليها ويوضحها ويميزها عما سواها ، والتعريف ، والمعرِّف سواء ، وهو مجموع الصفات التى تكون ماهية الشيء ومفهومه بما يميزه عما سواه . فإذا كان من نخاطبه يجهل مفهوم اللفظ الذى نخاطبه به فإنه يطالبنا بتعريف هذا اللفظ الذي نخاطبه به ، وبالتعريف يزول الخلط والغموض واللبس عن المعانى حيث إن الاستخدام الدقيق للألفاظ يكون بناء على التعريف الدقيق لها ، وتعريف الأشياء كان أكبر ما اهتم به سقراط فى مواجهته للسوفسطائيين ، وقد قلنا إن التعريف من أهم مقاصد التصورات .

(٢) قوله : (ما يقال عليه) شامل للمعرِّف وغيره مثل الجمل الخبرية نحو محمد ناجح فهى تخرج بقوله (لإفادة تصوره) .

والعرض العام مع أنهما يقالان على الشيء لإفادة تصوره ، لأنه لا يراد بالتصور تَصَوُّرُهُ بوجهٍ مَّا، وإلا لجاز أن يكون الأعم والأخص مُعرِّفا ، لكنه لم يجز كما سيجيء [1] ، بل المراد ، تصوره بالْكُنْه كما في الحد التام[2] ، أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه كما في الحد الغير التام والرسم [3] ، والجنس والعرض العام وإن أفادا تصور الشيء بوجه مَّا ، لكن لم يفيدا تصوره بالكنه ، أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه [4] .

شروط التعريف:

(فيشترط أن يكون) المعرِّف (مساويًا) للمعرَّفِ بحيث يصدق كل منهما على جميع أفراد الآخر[5] .

وكذا يشترط أن يكون (أجلى) وأوضح من المعرَّفِ [6] .

---

(١) يشير الشارح هنا إلى أن المعَّرف لابد من أن يفيد تصور الشيء المعَّرفُ ، وإلا لجاز التعريف بالأعم والأخص ، وكلاهما من التعريفات الباطله على ما سيأتى .

(٢) لابد فى المعِّرف ان يكون حدا تاما بحيث ينطبق على كل المعَّرف.

(٣) الحد الغير تام هو الحد الناقص ، والرسم إما أن يكون تاما أو ناقصا ، وسيأتى تفصيل ذلك فى موضعه .

(٤) أشار الشارح هنا إلى أن التعريف بالجنس والعرض العام لا يفيد تصور المعَّرف بالكنه ولا بوجه يميزه عن جميع ما عداه ، فيكون تعريف القول الشارح : هو ما يلزم من تصوره تصور المعَّرف بالكنه أو بما يميزه عن جميع ما عداه .

(٥) أى يشترط فى التعريف أن يكون مساويًا للمعرف بحيث يمكننا القول بأنهما يعتبران أحدهما موجز والآخر مفصل يصدق كل منهما على كل أفراد الآخر .

(٦) يشترط فى التعريف (المعِّرف) أن يكون أجلى وأوضح من المعرف ، وقد عبر المناطقة عن هذا الشرط بقولهم : يشترط فى التعريف أن يكون جامعا مانعا . ومعنى « جامعا » =

وإنما اشترط أن يكون مساويا له ، لأنه لا يخلو إما أن يكون نفس المعرف أو غيره ، لا سبيل إلى الأول ، لأن المعرَّف معلوم قبل المعرِّف ، والشيء لا يعلم قبل نفسه ، فتعيَّن أن يكون غير المعرَّف ، ثم ذلك الغير لم يجز أن يكون أعمَّ ولا أخصَّ ، فتعيَّن أن يكون مساويًا أجلى .

وإذا اشترط أن يكون مساويا أجلى (فلا يصح) التعريف (بالأعم [1] ، والأخص [2] ، والمساوى معرفة [3] ، والأخفى)[4]

= أى يجمع التعريف كل أفراد المعرف بحيث لا يخرج منه فرد واحد ، ومعنى « مانع » أى ، يمنع المعرِّف دخول أى فرد ليس من أفراد المعرَّف .وقد يعبر عن هذا الشرط بأنه يشترط فى التعريف أن يكون مطردا منعكسا ، ومعنى الاطراد التلازم فى الثبوت بحيث كلما وجد المعِّرف وجد التعريف ومعنى الانعكاس التلازم فى النفى أى كلما انتفى المعِّرف انتفى التعريف .

(١) مثال التعريف بالأعم (النبات جسم ينمو) وهو تعريف باطل ، لأن كلمة ينمو تشمل جميع أفراد الحيوان والنبات لأن كلا منهما جسم ينمو ، وكذلك الإنسان كائن حى ، (والإنسان حيوان يمشى) وهذه كلها تعريفات باطلة .

(٢) مثال التعريف بالأخص : الإنسان حيوان أديب وهو تعريف باطل لا يشمل أفراد الإنسان غير الأدباء والمثلث شكل هندسى محاط بثلاثة خطوط متساوية فإنه لا يشمل مختلف الأضلاع أو متساوى الساقين .

(٣) مثال التعريف بالمساوى معرفة (الساكن ماليس متحركا ، والمتحرك ماليس ساكنا والصدق ماليس كذبا ، والحق ماليس باطلا).

(٤) ومثال التعريف بالأخفى الأرض الجدباء هى الأرض الدقعاء .

وإنما لم يجز بالأعم ، لأن المقصود من التعريف إما تَصَوُّرُ المعرَّفِ بِالكنهِ أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه ، والأعم لا يفيد شيئا منهما[1].

وإنما لم يجز بالأخص ، لأنه أقل وجودا فى العقل ، وما هو أقل وجودا فى العقل يكون أخفى .

وإنما لم يجز بالمساوى معرفة ، لأن المعرَّف يجب أن يكون أقدم من المعرِّف ، وما يساوى الشيء فى المعرفة والجهالة لا يكون أقدم معرفة، فلا تعرَّفُ الحركة بما ليس بسكون ، لتساوى الحركة والسكون معرفة وجهالة ، فإن من عَرَفَ أحدهما عرف الآخر ، ومن جهل أحدهما جهل الآخر .

وإنما لم يجز بالأخفى ، لأن المساوى لما لم يصح فالأخفي بطريق الأولى [2] .

---

(١) أى أن التعريف بالأعم لا يفيد تصور المعرف بالكنه ، ولا بما يميزه عن جميع ما عداه كما أوضحنا ذلك بالأمثلة يقول الأخضرى :

وشرط كل أن يرى مطردا منعكسا وظاهراً لا أبعدا
ولا مساويا ولا مجوزا بلا قرينة بها تحرزا
ولا بما يدرى بمحدود ولا مشترك من القرينة فدخلا

(٢) اشتراط المصنف أن يكون التعريف أجلى وأوضح من المعرف يجعل التعريفات الآتية باطلة :

(أ) التعريف بما يتضايف مع المعرف كتعرف الأب بأنه ماله ابن والابن ماله أب .

(ب) التعريف بما يستلزم المحال كتعريف النحو بأنه مجموعة القواعد النحوية ،والنفس مجموع القوى النفسية . علم المنطق هو مجموعة القواعد المنطقية.

(جـ) التعريف بالمشترك اللفظى الخالى من القرينة كتعريف الطهر بأنه القرء وتعريف الجاسوس بالعين . =

أقسام التعريف[1] :

(والتعريف بالفصل القريب حد ، وبالخاصة رسم ، فإن كان) الفصل القريب أو الخاصة (مع الجنس القريب فتام)[2] إما :

حد إن كان بالجنس والفصل القريبين .

وإما رسم إن كان بالخاصة والجنس القريب (وإلا) أى وإن لم يكن كل واحد من الفصل والخاصة مع الجنس القريب ، بل يكون وحده أو مع الجنس البعيد (فناقص)[3]. إما :

حد إن كان بالفصل القريب وحده ، أو به وبالجنس البعيد .

وإما رسم إن كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد[4].

= (د) التعريف بالمجاز الخالي عن القرينة كتعريف المعلم بأنه مصباح يبدد الظلام وتعريف الفتاة بأنها : غزال يخلب الألباب .

(هـ) التعريف بالمساوي معرفة : المتحرك ما ليس بساكن

(و) التعريف بالأخفي : الأرض الجدباء هي الأرض الدقعاء .ولما كان التعريف بالمساوي لا يصح فمن باب أولى لايصح التعريف بالأخفي .

(١) المراد بالتعريف هنا التعريف المنطقي الذي يراه أرسطو وهو البحث عن الماهية وهو غاية علم التصورات .

(٢) تقسيم المصنف هنا التعريف إلي تعريف بالحد وتعريف بالرسم وقال : إن كان التعريف بالجنس القريب والفصل القريب فهو تعريف بالحد التام وإن كان التعريف بالجنس القريب مع الخاصة فرسم تام .

(٣) التعريف بالجنس البعيد والفصل ، أو الفصل وحده فحد ناقص.

(٤) التعريف بالخاصة وحدها أو بالجنس البعيد مع الخاصة رسم ناقص وقد أشار الأخضري إلي هذا التقسيم قائلا :

فالمعرف أربعة أقسام :

الأول : الحد التام ، وهو بالفصل ، والجنس القريبين [1] .

الثاني : الحد الناقص ، وهو بالفصل القريب وحده ، أو به وبالجنس البعيد [2] .

الثالث : الرسم التام ، وهو بالخاصة وحدها ، والجنس القريب[3].

الرابع : الرسم الناقص ، وهو بالخاصة وحدها ، أو بها وبالجنس البعيد[4] .

(ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام) [5] فلا يصلح معرِّفًا

= فالحد بالجنس وفصل وقعا والرسم بالجنس وخاصة ها

وناقص الحد بفصل أدمعا جنس بعيد أو قريب وقعا

وناقص الرسم بخاصة فقط أومع أبعد قد ارتبط

(١) التعريف بالحد التام وهو تعريف دال على ماهية المعرَّف ومستوف لجميع ذاتياته ويتكون من الجنس القريب والفصل ومثاله : الإنسان حيوان مفكر فحيوان أقرب جنس إلى الإنسان ومفكر هو الفصل وهى أهم ما يميز الانسان عن بقية أفراد الحيوان .

(٢) التعريف بالحد الناقص : تعريف غير مستوف لجميع الذاتيات ويكون بالجنس البعيد والفصل كتعريف الإنسان بأنه كائن مفكرأو بالفصل وحده كالإنسان هو المفكر .

(٣) التعريف بالرسم يعتمد على تعريف الشيء بخواصه أو فيه شيء من العرضيات وهو رسم تام ويكون بالجنس القريب والخاصة : الانسان : حيوان قابل للتعليم أو حيوان ضاحك . فإن حيوان جنس وضاحك من خواص الإنسان .

(٤) التعريف بالرسم الناقص وهو ما كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد وهو أقل التعريفات أهميه كتعريف الانسان بأنه الضاحك ، أو جسم ضاحك .

(٥) لا يصلح أن يكون التعريف بالعرض العام لأنه قاصر عن إفادة التعريف ذلك كتعريف الإنسان بأنه : الماشى ، وهذا لا يصلح تعريفا فإن هناك الماشى على بطنه والماشى على رجليه والماشى على أربع .

لقصوره عن إفادة التعريف ، ولا جزء مُعرِّف لأنه لو كان جزءاً لكان إما مع الخاصة أو الفصل [1] ، ولا فائدة فى ضمه مع أحدهما ، فلهذا سقط العرض العـام من الاعتبار فى التـعريفات ، وإنما ذكـر فى باب الكليات استيفاء لأقسام الكلى [2] .

واعلم أن المتأخرين اعـتبروا فى التعريف أن يفيـد تصور المعرَّف إما بالكنه أو بوجـه يميـزه عن جميـع ما عداه، فلـهذا شرطوا المسـاواة بين التـعريف والمعـرف، وأخرجوا الأعم والأخـص عن صَلاَحِيَةِ التعـريف أصلا، فـالتعـريف سواء كـان تاما أو ناقـصا لم يجـز بالأعم والأخص عندهم [3] :

وأما المتقدمون فاعتبـروا التصور بالكنه أو بوجه مَّا ، سواء كان مع التصور بوجه يميزه عن جميع مَا عداه، أو عن بعض ما عداه ، والامتياز عن جميع ما عداه ليس بواجب عندهم ، فلهذا جوزوا التعريف بالأعم والأخص ، لكن خصـصوا هذا الجـواز بالتعريف الـناقص دون التام [4] كمـا قال : (**وقد أجيز فى**) التعـريف (**الناقص أن يكون أعم**) مـن

---

(١) وكذا إذا كان العرض العام مع الخاصة أو الفصل .

فمثاله مع الخاصة : الماشى الضاحك ، ومع الفصل الماشى الناطق فى تعريف الإنسان .

(٢) العرض العام لا اعتبار له فى باب التعريفـات ، وإنما ذكر فى باب الكليات استيفاء لأقسام الكلى لأنه لا يقع فى جواب ما أو أى ويلاحظ أن وجود العرض العام لا يفيد تصور الشى بالكنه ، ولا يميزه عما عداه وهذا هو الغرض من التعريف .

(٣) المتأخرون من المناطقة لا يجوزون من التعريف بالأعم والأخص .

(٤) المتـقدمـون خصـصوا جـواز التـعريف بالأعم والأخص فى التـعـريف الناقص وليس فى التعريف التام .

المعرَّفِ ، وهذا إشارة إلى مذهب المتقدمين ، وهو الصواب عند المحققين .

فإن قيل كما أجيز فى التعريف الناقص كونُ المعرِّفِ أعمَّ كذلك أجيز أن يكون أخص ، فلم تركه المصنف ؟

قلت لأن قرب الأخص إلى المعرَّفِ أكثر من قرب الأعم ، فإذا جوزوا التعريف بالأعم فتجويز الأخص بطريق الأولى فلهذا لم يذكروه اعتمادًا على فهم المتعلم ، واختصارًا فى العبارة ، وهذا كما قال فى تعداد ما لا يقع معرِّفًا ـ فلا يصح بالأعم والأخص والمساوى معرفة والأخفى ـ فترك المباينَ مع أنه لا يقع معرفًا أيضًا ، وإنما تركه بناء على أن التعريف لمَّا لم يجز بالأعم فالمباين بطريق الأولى ، لأنه فى غاية البعد عن المعرَّفِ [1] .

والحاصل أن التعريف بالأعم والأخص لم يجز عند المتأخرين مطلقا ، أى فى التعريف التام والناقص ، وعند المتقدمين لم يجز فى التعريف التام أيضًا ، وأما فى الناقص فجائز [2] .

---

(١) أى أن التعريف بالمباين فى غاية البعد عن المعرف وبناء على أن التعريف لا يصلح بالأعم والأخص والمساوى معرفة والأخفى فمن باب أولى لا يصح التعريف بالمباين لأن المتباينين لا يصح حمل أحدهما على الآخر ولا يتصادقان أبدا فلا يمكن أن يقال الحجر هو الشجر أو الإنسان هو الشجر .

(٢) يشير المؤلف هنا إلى رأى المتأخرين والمتقدمين فى جواز التعريف بالأعم والأخص وينتهى إلى أن المتأخرين لا يجيزون التعريف بالأعم والأخص مطلقا ، وأن المتقدمين لم يجوزوه فى التعريف التام لكنهم جوزوه فى التعريف الناقص كالتعريف اللفظى الذى يراد منه تفسير لفظ بلفظ أوضح منه وأمثلته كتفسير لفظ الغضنفر : الأسد فإن كلمة الأسد أوضح=

(كـــاللـفظى) أي كالتـعريف اللفظى ، فإنه يجـوز أيضًا بالأعم والأخص .

(وهـو) أى التعريف اللفظى (**ما يقصد به تفـسير مدلول اللفظ**) بألاَّ يكونَ اللفظ واضح الدلالة على مـعنى ، فيفـسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى ، كقولنا ـ الْغَضَنْفَرُ الأسد ، والْعُقَارُ الخمر ـ وليس هذا تعريفا حقيقيا يراد به إفـادة تصور غير حاصل إنما المراد تعيين ما وضع له اللفظ من سائر المعانى لِيُلْتَفَتَ إليه ، ويعلم أنه موضوع بإزائه ، وحاصله أن يقصد به تفسير صـورة حاصلة من بين سائر الصور بأنها المرادة بلفظة كذا [1] .

* * * *

= من الغضنفر . وكتـفسير العُقار بالخمـرْ وأشار إلى أن هذا ليس تعريفا حقيـقيا يراد منه إفاده تصور غير حاصل فى الذهن ، وإنما يراد منه تعيين ما وضع له اللفظ من سائر المعانى .

(١) التعريف اللفظى أو كما يسمى التعـريف المعجمى أو القاموسى أو التعريف بالمراد هو من الرسم الناقص ، وهو تعريف الشىء بمراد ف أوضح منه ، وهو من أكثر التعاريف استعمالاً فى اللغة العادية :

وما بلفظى لديهم شهراً بتديل لفظ برديف أشهرا

وتعريف بالمثال كتعـريف الاسم بانه مثل محمد والفعل بأنه مثل نصر والتعـريف بالتقسيم مثل الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف فهذه الأقسام الثلاثة من الرسم الناقص .

وهناك تعريف بالإشارة ومثال ذلك الإشارة إلى الشىء لطفل يجهل حقـيقة شىء ما فتشير إليه ونقول له : كهذا .

وأفضل التعاريف التعريف بالحدود ، ويليها التعريف بالرسوم ،لأن الغاية من التعريف التوصل إلى الماهية الكاملة فيجب أن يعبر عن كل عناصر التصور المرتبطة بتلك الماهية ، وأن المعرِّف لابد أن يكون مطابقا تمام المطابقة للمعرَّف .

أسئلة وتدريبات
على مبحث التعريف

س١: ما التعريف ، وما شروطه ، وما أقسامه مع التمثيل وما تعريف ما يأتى :

الأسد ـ الحيوان ـ النبات ـ الإنسان

س٢: أى التعريفات الآتية يعتبر تعريفا منطقيًا

الأسد : ملك الغابة ـ الفرس ـ حيوان سريع المشى

الانسان : حيوان يأكل ويشرب

الأسد حيوان له زئير . الإنسان حيوان مفكر

الفعل مثل كتب ـ الغضنفر هو الأسد

س٣: لم اشترط المناطقة فى التعريف أن يكون جامعا مانعا

وما معنى كون التعريف جامعًا مانعًا مع التمثيل

س٤: (أ) مم يتكون التعريف بالحد التام ، وما مثاله

(ب) هات تعريفا بالحد التام وآخر بالحد الناقص

(ج) متى يكون التعريف رسما ناقصا ، ومعنى يكون رسما تامًا مع التمثيل .

س٥ : هل يجوز التعريف بالأعم والأخص ؟ وهل يجوز التعريف بالعرض العام ، وضح ما تقول بالشرح .

س٦ : مثل لما يأتى :

تعريف جامع مانع

تعريف جامع غير مانع .

تعريف غير جامع وغير مانع .

س٧: قال السعد : معرِّف الشيء ما يقال عليه لإفادة تصوره ، فيشترط أن يكون مساويا أجلى » اشرح عبارة السعد مع التمثيل لما تقول.

س٨: بين الصواب والخطأ فيما يأتى مع التوجيه

(أ) التعريف بالرسم أكمل من التعريف بالحد .

(ب) الحد التام : هو ما تركب من الجنس القريب والخاصة .

(ج) المثلث شكل هندسى تعريف جامع مانع .

(د) الرسم الناقص : هو ما تركب من الجنس البعيد والخاصة .

س٩: « الهزبر هو الأسد » .

هذا التعريف السابق هل هو تعريف . بالحد أو تعريف لفظى .

(ب) أى التعريفات الآتية يعد تعريفا جامعا مانعًا .

١ـ البيت هو الجدار .

٢ـ الانسان هو الضاحك

٣ـالفرس حيوان صاهل

٤ـالدائرة شكل هندسى

٥ـ الشجرة مالها ثمر

س١٠: أ ـ لم لم يصلح التعريف بالعرض العام ، وبالأخفى وبالمتباين ؟ وضح ما تقول .

ب ـ اختر العبارة الصحيحة فيما يأتى

يمكن استخدام الخاصة فى التعريف

التعريف بالرسم يكون بالعرض العام

التعريف بالجنس والفصل القريبين حد تام

التعريف بالخاصة وحدها رسم تام

التعريف بالجنس البعيد والفصل القريبين حد ناقص

س١١: وضح الصواب والخطأ فيما يأتى مع التوجيه لما تذكر .

الإنسان حيوان ضاحك ، تعريف بالحد الناقص .

الحيوان : هو الجسم تعريف بالرسم الناقص .

المعدن : جسم صلب قابل للسحب والطرق تعريف بالحد التام .

الفرس : حيوان صاهل تعريف بالرسم التام .

الأسد : حيوان زائر تعريف بالحد التام .

* * * *

المقصد الثانى

فى التصديقات

قال سعد الدين التفتازانى :

القضية : قولٌ يَحتمِل الصدق والكذب.

فإن كان الحكم بثبوت شيء لشيء، أو نفيه عنه فحملية، موجبة أو سالبة.

ويسمى المحكوم عليه : موضوعاً، والمحكوم به : محمولاً، والدّال على النسبة : رابطة، وقد استعير لها : هو.

وإلا فشرطيّة، ويُسمى الجزء الأول : مقدّماً، والثانى : تاليا.

والموضوع إن كان مُشخَّصاً، سميت القضية : مخصوصة، وإن كان نفسُ الحقيقة : فطبيعية، وإلا فإن بُيّنَ كمية أفراده كلاً أو بعضاً فمحصورة :

كلية أو جزئية. وما به البيان سوراً، وإلا فمهملة، وتلازم الجزئية.

ولا بُدّ في الموجبة من وجود الموضوع محققاً، وهى الخارجية، أو مقدراً فالحقيقية، أو ذهناً فالذهنية.

وقد يجعل حرف السلب جزءاً من جزء، فيُسمى معدولاً .

قال الخبيصى :

ولما وقع الفراغ من مباحث التصورات مباديها ومقاصدها شرع فى التصديقات ، ولها أيضًا مبادئ ومقاصد ، فمباديها القضايا . وأقسامها، وأحكامها ، ومقاصدها القياس والحجة ، ولابد من تقديم المبادى لتوقف المقاصد عليها ، فلهذا قدم القضايا وقال فى تعريفها .

تعريف القضية:

(القضية قول يحتمل الصدق والكذب)[1] .

فـالقول ـ وهو اللفـظ المركب، أو المفهـوم العـقلى المركب ـ جنس يشـمل القضـية وغـيرها من المركـبـات التقـييـدية، والإنشائيـة والخبـرية المشكوكة[2].

وقوله ـ يحتـمل الصدق والكذب ـ فصل يخرج ما عدا القـضية ، وانطبق التعريف عليها [3].

---

(١) بعـد أن فرغ المصنف من مـبـاحث التصـورات مبـاديها ومـقـاصدها شـرع فى مبـاحث التصديقات مبادئها ومقاصدها ومن مبادىء التصديقات القضايا وأحكامها ، والقضايا هى مواد الأقيسة ، ولهذا فلا بد من دراستها لأهميتها .

تعريف القـضية : قول يحتـمل الصدق والكذب لذاته . أى يحتمل الصـدق والكذ ب بحسب مفهـومه بصرف النظر عن أى اعتـبار ، وبصرف النظر عن قائل هذا القـول فكان ينبغى أن يوضع فى تعريـف المؤلف للقضيـة لذاته ليخرج الأقـوال التى تحتـمل الصدق والكذب لا لذاتها ، بل للازمها (لذاته) يدخل فى تعريف القضية الأقوال المقطوع بصدقها بالنظر إلى قائلهـا مثل قوله : « الله الصـمد » والأقوال المقطوع بصـدقها لبداهتـها مثل الكل أكـبر من الجزء والأقوال المقطوع بكذبها بالنظر لقائلها مـثل قول مسيلمة الكذاب : أنا نبى والأقوال المقطوع بكذ بها لأنها تخالف بديهة العقل مثل : السمـاء تحتنا فهذه الأقوال تعتبر قضايا ، لأنها فى ذاتها تحتمل الصدق والكذب و (لذاته) أيضـا تخرج الأقوال التى تحتمل الصدق والكذب للازمها مثلاً فإذا قلت للخادم (اسقنى مـاء) فهذا القول يلزمه مركب خبرى هو (أنا عطشان) وعلى ذلك فـلا يعتبر قولك (اسـقنى ماء) قضية ، لأنه لا يحـتمل الصدق والكذب لذاته .

(٢) القـول : جنس فى التـعريف يـشمل جـمـيع المركبـات التـقـييـدية والانشـائيـة والخبـرية والمشكوكة.

(٣) يحتمل الصدق والكذب أخرج ماعدا القضية وهى جملة خبرية لأن الجمل الخبرية =

فإن قيل : الخبرية المشكوكة محتملة للصدق والكذب ، فتكون داخلة فى التعريف .

قلت : المحتمل للصدق والكذب هو الحكم ، والمشكوكة عارية عنه[1] كما عرفت فى صدر الكتاب ، فتكون خارجة .

واعلم أن إطلاق الخبر على المشكوك ليس بالحقيقة ، لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، والمشكوك ليس كذلك ، بل بالمجاز : إما باعتبار أن صورته صورة الخبر ، أو باعتبار اشتماله على أكثر أجزاء الخبر .

تقسيم القضية إلى حملية وشرطية :

ثم القضية إما حملية أو شرطية كما قال (**فإن كان الحكم**) فيها (**بثبوت شيء لشيء**) كقولنا : الإنسان كاتب ، والحيوان الناطق ينتقل

= هى التى تحتمل الصدق والكذب ،أى التى يحكم عليها بالصدق والكذب ، وبهذا تخرج الجمل الإنشائية لأنها ليست خبرية أى أنها لا تفيد خبرا ولا تحتمل صدقاً أو كذباً ، كالاستفهام والأمر والنهى والتمنى والتعجب . وذلك مثل هل ذاكرت . اجتهد ، لا تهمل ـ ليتنى فعلت كذا ، ما أعظم قدرة الله .

أما الجمل الخبرية فتحتمل الصدق والكذب لأنها تفيد خبرا والخبر بطبيعته إما صادق وإما كاذب . الشمس مشرقة ، الخلال الحميدة طيبة .

والجمل الخبرية هى التى تسمى فى المنطق قضية . يقول الساوى : وهذا التركيب الخبرى النافع فى اكتساب التصد يق يسمى قولا جازما وقضية.

(١) القضية والحكم متلازمان فالقضية هى الألفاظ المعبرة عن الحكم ، والحكم هو معنى القضية فالعلاقة بينهما كالعلاقة بين اللفظ ومعناه والمشكوكة عارية عن ذلك وعند ما يقال القضية صادقة أو كاذبة فذلك معناه أن الحكم صادق أو كاذب يقول الأخضرى :

ما احتمل الصدق لذاته جرى بينهم قضية وخبرا

بنقل قدميه ، وزيد عالم يناقضه زيد ليس بعالم (**أو نفيه**) بالجر عطف على قوله ـ بثبوت شيء ـ أى إن كان الحكم بثبوت شيء لشيء كما مر أو بنفي شيء (**عنه**) أى عن شيء ، كقولنا : لا شيء من الإنسان بحجر (**فحملية**) أى فالقضية حملية [1].

وهى إما (**موجبة**) إن حكم فيها بالثبوت المذكور .

(**و**) إما (**سالبة**) إن حكم فيها بالنفى المذكور [2].

ثم الحملية لابد لها من ثلاثة أمور :

الأول : المحكوم عليه (**ويسمى المحكوم عليه موضوعا**) لأنه وضع ليحمل عليه .

الثانى : المحكوم به . (**و**) يسمى (**المحكوم به محمولا**) لحمله على الأول .

---

(١) التقسيم الأولى للقضايا : حملية وشرطية ، والقضايا الحملية هى التى تلك التى تعبر عن حكم غير مقيد بقيد أو مشروط بشرط بينما الشرطية فهى التى تقيد الموضوع بشرط ما . وتعرف القضية الحملية بأنها ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفى شيء عن شيء ،أو هى التى تحمل فيها صفة معينة على موضوع معين أو هى : ما أطلق فيها الحكم إطلاقا بدون قيد أو شرط وأمثلتها : الشمس تضيء الأرض زيد ليس فقيهًا ، وتسمى القضية الحملية بالقضية البسيطة لأن طرفيها وهما الموضوع والمحمول بسيطان ، ومعنى بسيطان ، أى لا يدخل فى تركيبهما قضايا كالشرطية .

(٢) هذا تقسيم القضية الحملية باعتبار الكيف ، والكيف معناه : الإيجاب والسلب وفيه ننظر إلى المحمول إن كان مثبتا للموضوع فالقضية تكون موجبة ، وإن كان المحمول منفيا عن الموضوع فالقضية سالبة ، وعلى هذا فالقضية الحملية تنقسم بحسب الكيف قسمين : موجبه ومثالها : زيد عالم وسالبة ومثالها زيد ليس بجاهل .

الثالث : النسبة الحكمية بينهما ، وبها يرتبط الثانى بالأول [1].

وكما أن من حق المحكوم عليه وبه أن يعبر عنهما بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية أن يعبر عنها بلفظ دالٍّ عليها (و) ذلك اللفظ (الدال على النسبة) يسمى (رابطة) لدلالتها على النسبة الرابطة ، تسمية للدَّالِّ باسم المدلول [2].

---

(١) أجزاء القضية الحملية ثلاثة .

الموضوع : وهو الذى نخبر عنه ،أو هو ما وضع ليحمل عليه غيره ، أو لينصب عليه الحمل أو هو المحكوم عليه ، ويسمى فى علم النحو بالمبتدأ وفى البلاغة بالمسند إليه ،ويجب أن يكون اسما ، وهو المتقدم رتبة وإن تأخر فى اللفظ كقولنا : التفاح فاكهة.

الفضة معدن ـ الكذب ليس محمودا فالكلمات (تفاح ـ فضة ـ كذب) أسماء وضعت ليحمل عليها غيرها من نحو فاكهة ، ومعدن ، وليس محمودا .

المحمول : هو المحكوم به ويسمى محمولا لأنه يحمل على غيره ، أو يحمل على الموضوع ومعنى المحمول هو الموصوف به الموضوع ويسمى فى علم النحو بالخبر وفى علم البلاغة بالمسند ورتبته التأخير وإن تقدم لفظا نقول : على فدائى ، الإسلام يدعو إلى السلم والكفار فى النارفإن الكلمات فدائى ـ يدعو ـ فى النار ـ محمولة على الموضوع الذى قبلها، ويمكن أن يكون المحمول اسما أو كلمة .

الرابطة : هى اللفظ الذى يربط المحمول بالموضوع وهى عادة ما تكون مستترة فى اللغة العربية وقد تكون الرابطة ضميرا كـ (هو) وفعلى الكينونة كـ (كان ويكون) ،

(٢) يرى الخبيصى أن من حق النسبة الحكمية التى هى الرابطة أن يعبر عنها بلفظ يدل عليها ، كما أن لكل من الموضوع والمحمول لفظا وإذا ذكرت الرابطة فى القضية سميت القضية ثلاثية (موضوع ـ محمول ـ رابطة) وإذا لم تذكر الرابطة سميت القضية ثنائية (موضوع ـ محمول) قال ابن سينا فى الشفاء : إنه يستغنى عن الرابطة إذا كان المحمول كلمة أو اسما يتضمن النسبة ، وأنه قد يستغنى عنها اختصارا .

ثم الرابطة أداة ، لأنها تـدل على النسبة التى هى غـير مسـتقلة ، لتَوَقُّفـهَا على المحكوم عليه وبه ، والدال على المعنى الغيـر المستقل يكون أداة ، فالرابطـة أداة . لكنها قد تـكون فى قالب الاسم ، كـهو في : - زيد هو عالم - وقد تكون فى قالب الكلمة ككان فى - زيد كان قائما - .

ومن هنا يعلم أن لـفظة - هو وكـان - ليسـت رابطة حـقيـقـة بل استعيرت للرابطة، ولهذا قال : (**وقد استعير لها**) أى للرابطة (هو) مفعول ما لم يسمَّ فاعله لقوله - استـعير - أى قد استعير للرابطة لفظة هو كما فى المثال المذكور .

واعلم أن الرابطة لا تنحصر فـى لفظة - هو وكان - بل كل ما يدل على الربط فهو رابطة ، كحركـة الكسر فى نحو - زيد دِبيرِ ، وأست فى نحو - زيد قائم أستِ ، وغيرهما مما يدل على الربط [1].

(**وإلا**) أى وإن لم يكن الحكـم فى القـضـيـة بالثـبـوت والنفى المذكورين (فشرطية) أى فالقضية شرطية ، فالحملية هى التى حكم فيها بثبـوت شىء لشىء أو بنفى شىء عن شىء ، والشرطيـة هى التى حكم فيها بغير ذلك ، كما سيـجىء من أن الشرطية هى التى حكم فيها بثبوت نسبة أو بنفيها على تقدير نسبـة أخرى إن كانت متصلة ، وبتنافى نسبتين أو لا تنافيهما إن كانت منفصلة [2].

---

(١) الرابطة التى تد ل على النسبة بين المحمول والموضوع إيجابا أو سلبا تسمى أداة لأن النسبة غيـر مستـقلة والأداة غير مـستقلة ومن ألفـاظها هو ، وكـان ، وحركة الكسـر فى زيد دبير ومعنى زيد دبيـر أى زيد كاتب بالفارسية وزيد قائم أست مـعناها زيد هو قائم بالفارسـية أيضا ، وكلمة (دبير وأست لا تستعملان فى اللغة العربية).

(٢) بعد أن فرغ المصنف من تعريف القـضية الحملية وأجزائها شـرع فى تعريف القسم الثانى من القضية وهى القضية الشرطية وتعريفها مـتصلة وهى قضية مركبة تتألف من قضيتين=

(ويسمى الجزء الأول) من الشرطية (مقدما) لتقدمه فى الذكر .

(و) الجزء (الثانى) منها يسمى (تاليا) لكونه تابعًا للأول ، من التُلُوِّ بمعنى التَّبَعِ[1] .

* * * *

أقسام الحملية :

(والموضوع) فى الحملية (إن كان مشخصًا) بأن يكون جزئيًا حقيقيًا ، نحو - زيد عالم ، زيد ليس بحجر ، (سميت القضية مخصوصة) وشخصية [2] .

(وإن كان) الموضوع (نفس الحقيقة) بأن لا يرادَ منه الأفراد نحو : الحيوان جنس والإنسان نوع (فطبيعية) أى فالقضية طبيعية[3] ،

= حمليتين مرتبطتين بأداة شرط ومثالها إذا امطرت السماء ابتلت الأرض ، ومفصلة وهى ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها العدد إما زوج وإما فرد وسيأتى مزيد تفصيل حينما نتناول القضية الشرطية .

(١) والجزء الأول من القضية الشرطية يسمى مقدما ،والجزء الثانى يسمى تاليا فالشرطية أجزاؤها المقدم والتالى . فالمقدم ماذكر أولاً والتالى ما ذكر ثانيا .

(٢) شرع المصنف هنا فى ذكر أقسام القضية الحملية وأول قسم منها القضية المخصوصة أو الشخصية فالقضية التى موضوعها يكون جزئيا حقيقيا تسمى شخصية كقولنا : زيد عالم . وإذا كان موضوعها ذات البارى جل وعلا تسمى قضية مخصوصة كقولنا : الله قادر ، الله الصمد . ولا يقال إنها قضية شخصية .

(٣) القضية الطبيعية هى ما كان الحكم فيها ليس على أفراد موضوعها وإنما الحكم على حقيقتها وطبيعتها ولذا تسمى طبيعية كالحكم على الحيوان بأنه جنس ، والإنسان بأنه نوع، فالحيوان جنس بالنسبة للإنسان ، والإنسان نوع بالنسبة للحيوان ، والحكم بالجنسية والنوعية ليس على أفراد الحيوان والإنسان فلا يقال الفرس جنس ، ولا يقال محمد نوع .

لأن الحكم بالجنسية ، والنوعية ليس على أفراد الحيوان والإنسان ، بل على نفس حقيقتهما وطبيعتهما .

ثم القضايا الطبيعية غير معتبرة فى العلوم فلهذا تركها الشيخ الرئيس فى الشفاء ، حيث ثَلَّثَ القسمة وحصرها فى الشخصية والمحصورة والمهملة [1].

(**وإلا**) أى وإن لم يكن الموضوع جزئيًا حقيقيًا ولا نفس الحقيقة ، بأن يكون الموضوع أفراد الحقيقة ، فلا يخلو من أن يُبيَّنَ فى هذه القضية كمية أفراد الموضوع ، أى كليتُها وجزئيتها أو لا يبين .

(**فإن بُيِّنَ**) فيها (**كمية أفراده كلا أو بعضاً فمحصورة**) أى فالقضية محصورة بِحصْرِ أفراد الموضوع ، وهى إما :

(**كلية**) إن بُين فيها كمية الأفراد كلاً نحو : كل إنسان حيوان ، ولا شىء من الإنسان بحجر [2].

---

(١) القضية الطبيعية غير معتبرة عند المناطقة وابن سينا لم يذكرها فى كتابة الشفاء، والمعتبر فى الحملية المخصوصة ، والمحصورة ، والمهملة ، أما المخصوصة فقد تكلمنا عنها وسننتقل إلى المحصورات .

(٢) المصنف هنا بدأ فى المحصورات ، ومنها : القضية الكلية ، وقد مثل لها الشارح بمثالين أحدهما للموجبة الكلية كل إنسان حيوان والآخر للسالبة الكلية وهو لا شىء من الإنسان بحجر وهناك أمثلة أخرى كل ذهب معدن ، لا واحد من الكفار بناج من العذاب .

(**أو جزئية**) إن بُين كمية الأفراد بعضا نحو : بعض الحيوان إنسان، وليس بعض الحيوان بإنسان .

وكل واحد من الكلية والجزئية إما موجبة أو سالبة فالمحصورات أربع[1]:

(**وما**) أى اللفظ الذى يحصل (**به البيان**) أى بيان كمية الأفراد ، كلفظة ـ الكل والبعض ـ فى الموجبة الكلية والجزئية ، ولفظ ـ لا شىء وليس بعض ـ فى السالبة الكلية والجزئية ، يسمى (**سوراً**) لأن اللفظ الذى بُيِّنَ به كمية الأفراد يحصر الأفراد ويحيط بها ، كما أن سور البلد يحصر البلد ويحيط بها [2].

---

(١) القضايا المحصورة بالسور أربعة وهى :

(أ) الكلية الموجبة ويرمز لها بـ (ك م) وهى ما كان الحكم فيها بثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع على وجه الإحاطة والشمول ومثالها كل من يعمل خيرا يلق خيرا .

(ب) الكلية السالبة ويرمز لها بـ (ك . س) وهى ما كان الحكم فيها بسلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع على وجه الإحاطة والشمول ومثالها : لا شىء من الحجر بناطق .

(جـ) الجزئية الموجبة ويرمز لها بـ (جـ . م) وهى ما كان الحكم فيها بثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع ومثالها : بعض الطلاب أذكياء ، كثير من الطلاب مجدون .

(د) الجزئية السالبة ويرمز لها بـ (ج ـ س) وهى ما كان الحكم فيها بسلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع ومثالها : ليس كل ما يتمنى المرء يدركه ، بعض الطلاب ليس مجدا .

وأعلم أن الكلية الموجبة تستغرق الموضوع ولا تستغرق المحمول ، والجزئية الموجبة لا تستغرق موضوعا ولا محمولاً والكلية السالبة تستغرق موضوعا ومحمولا والجزئية السالبة لا تستغرق موضوعا وإنما تستغرق محمولاً .

(٢) الكلام هنا عن (سور القضية) وتعريف السور هو : اللفظ الذى به بيان كمية الأفراد كلاً أو بعضا . ويسمى سوراً تشبيها له بسور البلد ، فكما أن سور البلد يحصر البلد ويحيط بها جميعا فكذلك سور القضية يحصر الأفراد ويحيط بها جميعا ، وهذا السور يدل =

(**وإلا**) أى وإن لم يبين فيها كمية الأفراد لا كلا ولا بعضا نحو : الإنسان كاتب ، الإنسان ليس بكاتب (**فمهملة**) أى فالقضية مهملة ، لإهمال بيان كمية الأفراد فيها .

= أنواع السورعلى نوع القضية كما وكيفا وأنواعه أربعة ، لأنه إما أن يكون كليا أو جزئيا وفى كل إما موجب أو سالب .

أنواع السور :

(١) سور الإيجاب الكلى وهو يدل على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع وألفاظه كل ما دل على الإحاطة والشمول كـ (كل ، جميع ،عامة ، قاطبة ـ كافة ، ... الخ) وأمثلته (كل من عليها فان) (جميع طلبة الأزهر مسلمون) (كافة المؤمنين موحدون) (عامة الخلائق يبعثون) .

(٢) سور السلب الكلى وهو مادل على نفى المحمول أو سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع ، وألفاظه (لا شيء ـ لا أحد ـ لا ديار ـ لا . وكل نكرة فى سياق النفى ، لأن النكرة فى سياق النفى تعم وأمثلته : لا شيء من الجماد بناطق ـ لا مهمل محبوب ـ لا أحد يكره الخير) .

٣ـ سور الإيجاب الجزئى ـ وهو ما يدل على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع وألفاظه (بعض ـ غالب ـ معظم ـ قليل ـ كثير ـ من ـ) ـ الخ .

وأمثلته : بعض الأغنياء يجودون بأموالهم ، قليل من الناس شاكرون ـ معظم الطلاب مقصرون .

(٤) سور السلب الجزئى ، وهو ما دل على سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع وألفاظه (ليس كل ـ ليس بعض ـ بعض ليس) ما كل ـ وأمثلته :

ليس كل من ركب الفرس بخيال ، بعض من يتعلم فى الأزهر ليس حافظاً للقرآن ـ ما كل ما يتمنى المرء يدركه ـ ليس بعض الفاكهة حلو المذاق

وإلى أقسام السور أشار الأخضرى المتوفى فى القرن العاشر الهجرى بقوله

والسور كليا وجزئيا يرى ... وأربع أقسامه حيث جرى

إما بكل أو ببعض أو بلا ... شيء وليس بعضه أو شبه جلا

(و) المهملة (تلازم الجزئية) فإنه إذا صدق ـ الإنسان كاتب ـ صدق ـ بعض الإنسان كاتب ـ لا محالة ، وبالعكس ، فهما متلازمتان[1] .

القضية بحسب وجود موضوعها :

واعلم أن الموجبة الحملية تستدعى وجود الموضوع ، ثم الحكم إما أن يكون على كل أفراد الموضوع المحقَّقَة فى الخارج الموجودة فيها ، وهى القضية الخارجية كقولنا ـ كل ج ب ـ على معنى أن كل ما يصدق عليه ـ ج ـ فى الخارج فهو ـ ب ـ فى الخارج [2] .

وإما ألاَّ يكونَ على الأفراد الموجودة فى الخارج ، بل يكون على الأفراد المقدرة الوجود فيه ، وهى القضية الحقيقية ، كقولنا ـ كل ج ب ـ على معنى أن كل ما لو وجد كان ـ ج ـ فهو بحيث لو وجد كان ـ ب ـ فالحكم ليس على أفراد ـ ج ـ الموجودة فى الخارج ، بل على أفراده المقدرة الوجود فى الخارج ، سواء كانت موجودة فى الخارج أو معدومة ، ثم إن لم يكن أفراد ـ ج ـ موجودة فى الخارج فالحكم مقصور على الأفراد المقدرة الوجود ، كقولنا ـ كل عنقاء طائر ـ وإن كانت موجودة فى

---

(١) القضية التى لم يبين فيها كمية الأفراد لا كلا ولا بعضا تسمى قضية مهملة وهى فى قوة القضية الجزئية وفى حكمها فتصدق المهملة كلما صدقت الجزئية ، وتصدق الجزئية إذا صدقت المهملة أى فهما متلازمان فإذا قلنا مثلاً : الإنسان كاتب فإنه يصدق بعض الانسان كاتب وإذ ا قلنا : الإنسان حيوان صدق قولنا بعض الإنسان حيوان ، وإذا صدق قولنا: الإنسان شاعر . صدق قولنا : بعض الإنسان شاعر . وهكذا .

(٢) القضية الموجبة الحملية تنقسم ثلاثة أقسام خارجية وحقيقية وذهنيه فالقضية الخارجية: ما كان الحكم فيها على كل أفراد الموضوع المحققة الوجود فى الخارج مثالها كل (جـ ب) بمعنى أن كل ما هو موجود فى الخارج جـ فهو (ب) كل إنسان حيوان .

الخارج ، فالحكم ليس مقصوراً على أفراده الموجودة فى الخارج ، بل عليها وعلى أفراده المقدرة الوجود أيضًا ، كقولنا : كل إنسان حيوان[1].

وإما ألاَّ يكونَ على الأفراد الموجودة فى الخارج ولا المقدرة فيه ، بل على الأفراد الموجودة فى الذهن فقط ، وهى القضية الذهنية ، كقولنا ـ شريك البارى معدوم ـ فإن أفراد الموضوع ليست موجودة فى الخارج ولا مقدرة فيه ، لعدم إمكان التقدير ، لكنها موجودة فى الذهن [2].

وإلى كل ما ذكرنا مفصلا أشار مجملا بقوله : (**ولابد فى الموجبة من وجود الموضوع**) إما (**محققًا وهى الخارجية ، أو مقدرًا فالحقيقية ، أو ذهنا فالذهنية**) [3].

واعلم أن السالبة تقتضى وجود الموضوع أيضًا فى الذهن [4]، من حيث إن السلب حكم ، فلابد له من تصور المحكوم عليه ، لكنْ إنما

---

(١) القضية الحقيقة هى ما كان الحكم فيها على أفراد مقدرة الوجود أى من الممكن أن توجد ومثالها : كل عنقاء طائر ، كل غول مخيف .

(٢) توضيح ذلك كما يلي :

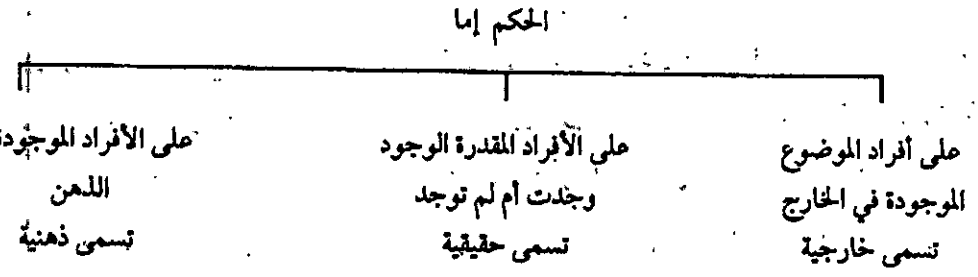

(٣) هذا التقسم للقضية بحسب وجود موضوعها وهى خارجية وحقيقية وذهنية .

(٤) إشارة إلى أن القضية السالبة تقتضى وجود الموضوع فى الذهن وأن السلب حكم كالإيجاب فلا بد من تصور المحكوم عليه .

يعتبر هذا الوجود حال الحكم ، أى بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كلحظة مثلا ، وذلك الوجود الذهنى الذى يقتضيه الحاكم مغاير للوجود الذهنى الذى يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع ، فإن الوجود الثانى [1] إنما يعتبر بحسب ثبوت المحمول للموضوع ، إنْ دائمًا فدائمًا ، وإنْ ساعةً فساعةً ، وإن خارجًا فخارجًا ، وإن ذهنًا فذهنًا [2]، وأما الوجود الأول الذى يقتضيه الحكم فهو إنما يعتبر حال الحكم كما ذكرنا ، وهو الوجود الذى تتشارك الموجبة والسالبة فى اقتضائه ، لكن صدق الموجبة يتوقف على الوجود الثانى[3] بخلاف السالبة . تأمَّلْ .

تقسيم الحملية إلى معدولة ومحصلة :

(وقد يجعل حرف السلب) كلفظة : لا ، وغير ، وليس (جزءًا من جزء) أى من جزء القضية كالموضوع والمحمول (فيسمى) جزء

---

(١) أى الوجود الذهنى الذى يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع .

(٢) أى على أى لون من ألوان الثبوت سواء كان دائما أو وقتيا أو خارجا أو ذهنيا.

(٣) ثبوت المحمول للموضوع خارجيا أو ذهنيا ، وقد مر الكلام عن القضية الخارجية والحقيقية والذهنية . فالخارجية كالإنسان ناطق والحقيقية كالعنقاء طائر والذهنية : شريك البارى معدوم

وهى ما رمز لها بالرموز الآتية :

كل حـ ب كل إنسان حيوان .

كل حـ ب كل عنقاء طائر .

كل حـ ب شريك البارى معدوم .

وقول الشارح صدق الموجبة يتوقف على الوجود الثانى أى على الوجود الذى هو ثبوت المحمول للموضوع .

القضية الذى جعل حرف السلب جزءاً منه (**معدولا**) والقضية معدولة موجبة أو سالبة ، كقولنا : اللاَّحىٌّ جماد ، والجماد لا عالمٌ ، ولا شىء من اللاَّحَى بعالم ، أو من العالم بلا حىٍّ .

وقد لا يكون حرف السلب جزءاً لا من المحمول ولا من الموضوع، فالقضية حينئذ تسمى محَصَّلةً إن كانت موجبة ، وبسيطة إن كانت سالبة[1] .

* * * *

(١) القضية المعدولة هى التى جعل حرف السلب فيها جزءا من الموضوع أو من المحمول ، أو من الموضوع والمحمول معا ، ويسمى جزء القضية الذى جعل حرف السلب جزءا منه معدولاً فإذا جعلنا حرف السلب جزءا من الموضوع فالقضية معدولة الموضوع ومثالها : اللاحى جماد ، وإذا كان جزءاً من المحمول كانت القضية معدولة المحمول : ومثالها : الجماد لا ناطق ، وإذا كان حرف السلب جزءاً من الموضوع والمحمول فالقضية معدولة الطرفين كقولنا : اللاحى لا حساس هذا فى المعدولة الموجبة وقد تكون المعدولة سالبة كقولنا :

لا شىء من اللاحى بعالم ، أولا شىء من العالم بلا حى .

أما إذا كان حرف السلب جزءاً من سور القضية وليس جزءاً من الموضوع والمحمول فالقضية حينئذ تكون محصلة إن كانت موجبة ، وبسيطة إن كانت سالبة والفرق بين اعتبار القضية موجبة معدولة المحمول وبين اعتبارها سالبة يتضح بما يأتى : فإذا كانت القضية ثلاثية: موضوع ومحمول ورابطة ، فإن كان حرف السلب قد دخل على الرابطة فالقضية سالبة.

وإذا كانت القضية ثنائية . أى موضوع ومحمول .فإن كان حرف السلب ليس فالقضية محصلة وإن كان غير ولا فالقضية معدولة حسب عرف المناطقة لأنهم تعارفوا على جعل ليس للسلب ولا وغير للعدول .

أسئلة وتدريبات

س١ : (أ) عرف القضية ، ثم قسمها تقسيما أوليا ، مع التعريف والتمثيل لكل قسم .

(ب) عرِّف القضية الحملية ، ثم اذكر أقسامها باعتبار الكيف مع التمثيل .

(جـ) ما أجزاء القضية الحملية ، مع التعريف لكل منها .

س٢ : (أ) اذكر المحصورات الأربعة ، ولم سميت محصورات ، مع التمثيل لكل منها .

(ب) عرِّف السور واذكر ألفاظه فى الكلية الموجبة والكلية السالبة ، مع التمثيل ؟

(جـ) عرِّف القضية المهملة ، والقضية الشخصية مع التمثيل لكل منهما إيجابًا وسلبا .

س٣ : قال سعد الدين التفتازانى :

« القضية قول يحتمل الصدق والكذب فإن كان الحكم بثبوت شىء لشىء أو نفيه عنه فحملية ، موجبة أو سالبة » .

اشرح قول السعد مع التمثيل لكل ما تقول .

س٤ : (أ) ما معنى « وقد يجعل حرف السلب جزء من جزء فيسمى معدولا ، وما الفرق بين الموجبة المعدولة ، والمحصلة السالبة مع التمثيل.

(ب) بين القضايا المحصلة والمعدولة فيما يأتى :

اللاحى لا حساس ـ الإنسان ليس مخلدا

اللاحى جماد ـ الحساس لا جماد .

لا شىء من الجماد بناطق ـ لا واحد من الإنسان بلا ناطق .

س٥: بين نوع القضايا الآتية تفصيلا :

بكر فاهم ـ الإهمال مذموم ـ لا دنيا لمن لم يحي دينه ـ

قليل من الطلاب حضروا الندوة ـ الله واحد قهار ـ

الجماد لا ناطق ـ المدينون هم ليسوا سعداء

ليس الحجر لا جماد ـ اللا إنسان لا ناطق .

* * * *

أسئلة وتدريبات

س١: وضح فيما يأتى الصواب من الخطأ مع التوجيه .

أ ـ القضية الخارجية هى ما كان الحكم فيها على أفراد مقدرة الوجود ؟

ب ـ القضية الحقيقية : ما كان الحكم فيها على أفراد الموضوع المحققة فى الخارج .

جـ ـ القضية المهملة فى قوة القضية الجزئية .

س٢: اشرح قول السعد

« ولا بد فى الموجبة من وجود الموضوع محققا وهى الخارجية أو مقدرا فالحقيقية ، أو ذهنا فالذهنية مع التمثيل .

س٣: ما أجزاء القضية الشرطية مع التمثيل .

س٤: قال السعد :

والموضوع إن كان مشخصا كانت القضية مخصوصة اشرح قول السعد مع التمثيل .

س٥: بم تسمى القضية التى لا يراد من موضوعها الأفراد بل نفس الحقيقة مع التمثيل .

* * * *

الموجهات:

قال سعد الدين التفتازانى :

وقد يُصرَّح بكيفيَّة النسبة فموجَّهة، وما به البيان: جهة. فإن كان الحكم بضرورة النسبة. مادام ذات الموضوع، فضروريَّة مطلقة، أو مادام وصفه، فمشروطة عامة، أو فى وقت معين، فوقتية مطلقة، أو غير معين، فمنتشرة مطلقة، أو بدوامها مادام الذات، فدائمة مطلقة، أو مادام الوصف: فعُرفيَّة عامة، أو بفعليتها، فالمطلقة العامة: أو بعدم ضرورة خلافها، فالممكنة العامة. فهذه بسائط.

وقد تقيدان العامتان والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتى: فتسمى المشروطة الخاصة، والعرفية الخاصة، والوقتيَّة، والمنتشرة.

وقد تقيَّدُ المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية، فتسمى: الوجودية اللاضرورية، أو باللادوام الذاتى، وتسمى: الوجودية اللادائمة.

وقد تقيَّد الممكنة العامة بلاضرورة الجانب الموافق أيضاً، وتسمى: الممكنة الخاصة.

وهذه مركبات؛ لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة، واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة، مخالفتى الكيفيَّة، موافقتى الكميَّة، لما قيد بهما.

قال الخبيصى :

واعلم أن نسبة المحمول إلى الموضوع إيجابية كانت أو سلبية إذا نسبت إلى نفس الأمر إما أن تكون مكيَّفة بكيفيةِ الضرورة أو اللاَّضرورةِ،

وإمـا أن تكون مكيـفة بكيـفـية الدوامِ أو اللاَّدوامِ ، إلـى غيـر ذلك من الكيفيات [1] .

فإذا قلنا ـ كل إنسان حيوان ـ ونظرنا إلى نسبتها فى الواقع وجدناها ضرورية ، وإذا قلنا ـ كل إنسـان كاتب ـ وجدنا نسـبتهـا اللاضرورية ، فالضرورية واللاضرورية فى المثالين هى كيفية النسبة .

ثم تلك الكيفية الثابتـة فى نفس الأمر قد لا يصرح بها لا لفظًا ولا ملاحـظةً، وتخرج عن كـونها مـوجهـة ، وقد يصـرح بها إمـا لفظًا أو ملاحظة ، كما قال : (**وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة**) أى فالقضية موجـهة (ومـا) أى الذى يحصل به البيان أى بيان الكيـفية كالضرورة، واللاضرورة فى المثالين المذكورين (**جهة**) للقضية ، فإن كانت القضية ملفوظة فجهتـها لفظ الضرورة واللاضرورة ، وإن كانت معقولة فـجهتها حكم العقل بأن النسبة مكيفةٌ بكيفيةٍ كذا [2] .

ثم القضـايا الموجهـة التى يبحث عنهـا وعن أحكامهـا من العكس والتناقض خمس عشرة ، منها بسـيطة وهى التى يكون معناها إما إيجابًا

---

(١) جهة القضية هى لفـظ زائد على الموضوع والمحمول والرابطة تدل على الوجوب والإمكان والامتناع والقضيـة التى يصرح فيها بذكر الجـهة تسمى رباعية ، والرباعيـة هى القضية التى بها جهة وهذه الجـهة تتصل بالرابطة ومثالها : كل إنسان يـجب أن يكون حيوانا ، يمتنع أن يكون الانسان حجرا ويمكن أن يكون الإنسان كاتبا .

(٢) أى إذا صرح بذكر النسبة التى هى جهة القضية سواء كان الوجوب أو الامتناع أو الإمكان فالقضيـة تسمى موجهة ،والذى يبين كـيفية النسبة يسمى جهة أى أن هذه القضية جـهتها الضرورة فى قـولنا من الضرورى أن يكون زيد إنسـانا ، ومن الممتنع أن يكون زيد جـمادا ، ومن الممكن أن يكون زيد حيا .

فقط أو سلبًا فقط ، ومنها مركبة وهى التى معناها مركب من إيجاب وسلب ، أما البسائط فثمان [1] كما أشار إلى تعدادها وتعريفها بقوله :

(**فإن كان الحكم**) فى القضية (**بضرورة النسبة**) الإيجابية أو السلبية (**ما دام ذات الموضوع**) موجودة (**فضرورية مطلقة**) وإنما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة ، وإنما سميت مطلقة لأن الحكم فيها غير مقيد بوصف أو وقت ، كقولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، ولا شىء من الإنسان بحجر بالضرورة ـ فإن ثبوت الحيوانية للإنسان وسلب الحجَرِيَّة عنه ضروريٌّ ما دام ذات الإنسان موجودة [2] .

(**أو ما دام وصفه**) عطفٌ على قوله ـ ما دام ذات الموضوع ـ أى إن كان الحكم بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع موجودًا ، أى بشرط وصف الموضوع (**فمشروطة عامة**) كقولنا ـ بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا [3] ، وبالضرورة لا شىء من الكاتب بساكن

---

(١) تنقسم القضية الحملية الموجهة إلى بسيطة ومركبة والبسيطة هى التى يكون معناها إيجابا فقط أو سلبا فقط ، والمركبة ما يكون معناها مركبا من إيجاب وسلب وقد أشار السعد إلى أن البسائط ثمانية وهى :

١ـ الضرورية المطلقة ٢ـ المشروطة العامة ٣ـ الوقتية المطلقة ٤ـ المنتشرة المطلقة
٥ـ الدائمة المطلقة ٦ـ العرفية العامة ٧ـ المطلقة العامة ٨ـ الممكنة العامة

(٢) الضرورية المطلقه هى الضرورية الذاتية وهى مادل الحكم فيها على ضرورة النسبة الإيجابية والسلبية (بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه) مادام ذات الموضوع موجودا من دون قيد أو شرط فتكون جهتها الوجوب فى الموجبة والامتناع فى السالبة ومثالها : كل إنسان حيوان بالضرورة ، ولا شىء من الحجر بمتحرك بالضرورة .

(٣) المشروطة العامة : ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام شرط الموضوع ثابتا لذاته ومثالها : الماشى متحرك بالضرورة مادام ماشيا ، الكاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا وسالبة : =

الأصابع مـا دام كاتبا ـ فـإن ثبوت التحـرك للكاتب وسلب السكون عنه ليس ضـروريًا ما دام ذاته موجـودة ، بل ضرورى بشـرط الوصف وهو الكتـابة ، وأعلم أن مـا صـدق عليه المـوضوع من الأفـراد يسـمى ذات الموضوع ، ومفهـوم الموضوع يسمى وصف الموضوع وعنوانهُ ، والوصف العنوانىُّ قـد يكون عـين الذات ، إن كان عنوانا لـلنوع ، كقـولنا ـ كل إنسان حيوان ـ فإن مفهوم الإنسان عين ماهية أفراده ، وقد يكون جزءا له إن كان عنوانا للجنس أو الفصل كقولنا ، كل حيـوان حساس فإن مفهوم الحيوان جزء ماهية أفراده ، وقد يكون خارجا عنه إن كان عنوانا للخاصة أو العرضِ العامِّ كـقولنا ـ كل ضاحك أو كل ماشٍ حيوان ـ فـإن مفهوم الضاحك والماشى خارج عن ذات الموضـوع أى أفراده، وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلىُّ بين الوصف والذات ـ فليُتأملْ ـ[1] وإنما سميـت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف ، وعامة لكونها أعمَّ من المشروطة الخاصة التى ستعرفها فى المركبات ، وقـد تقال المشروطة العامة على القضية التى حكم فيها بضـرورة النسبة فى جميع أوقات ثبـوت الوصف للموضوع ،

= لا شىء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا . وسميت مشروطة عامة لأنها مشتملة على شرط ـ ما دام كاتبا ـ وكونها أعم لأنها أعم من المشروطة الخاصة التى هى من الموجهات المركبة .

(١) مـا صدق علـيه أفـراد الموضـوع يسـمى الماصدق وأمـا مـفـهوم الموضـوع يسـمى وصف الموضوع، ومفهوم الموضـوع ذاته وما صدقاته أفراده فإن مفهـوم إنسان يصدق على كل فرد من أفراده مـثل محمد وأحـمد وخالد ، وقد يكون مـفهوم الموضوع خـارجا عنه وذلك إذا كان خاصـة أو عرضا عاما كالضـاحك والماشى بالنسبة للإنسان فـإن كلا من لفظ ضاحك وماشى خارج عن مفهوم الإنسان .

والفـرق بين المعنيـين أن وصف الموضـوع إن لم يكن له دخلٌ فى تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة العامة بالمعنى الثانى دون الأول ، كقولنا ـ بالضرورة كل كاتب إنسان ما دام كاتبـا ـ فإنه حكم فيها بضرورة ثبوت المحـمول للمـوضوع فى جـمـيع أوقات وصف الموضـوع ، فإن ثبـوت الإنسانية لذات الكاتب ضرورى فى جمـيع أوقات وصفه بالكتابة ، لكن ليس ضروريًا له بشـرط وصف الكتابة، فتصدق المشـروطة بالمعنى الثانى دون الأول ، وإن كان لوصف الموضوع دخل فى تحقق ضرورة النسبة فلا يخلو إمـا أن يكون ذلك الوصف ضـروريًا لذات الموضـوع فى وقت من الأوقات أولا يكون ، فـإن كان ضروريًا فى وقت من الأوقـات صدقت المشروطة بالمعنيين كقولنا ـ كل منخسف مظلم ما دام منخسفًا [1] ـ سواء أريد بشرط كونه منخـسفًا أو بلا اعتبار الاشتـراط ، أما صدقُ المشروطة بالمعنى الأول فلأن ثبوت الاظلام ضرورىٌ لذات الموضوع أى القمر بشرط وصفه وهو الانخـساف، وأما صدقها بالمعنى الثـانى فلأن ثبوت الإظلام ضرورى للقـمر فى جميع أوقـات وصفه أى الانخـساف ، وإن لم يكن وصف الموضـوع ضروريًا لذات الموضوع فـى وقتٍ مّا صدقت المـشروطة بالمعنى الأول دون الثانى ، كقولنا ـ بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبًا ـ فإن ثبوت التحرك ضرورى لذات الموضوع أى أفراد الكاتب بشـرط وصفه وهـو الكتابة ، ولكن ليس ضـروريًا له فى جمـع أوقات الوصف ؛ إذ الوصف وهو الكتابة ليس ضروريًا لذات الموضوع فى وقت من الأوقات ، فالتـحرك التابع للكتابة لا يكـون ضروريًا لذات الموضوع

(١) تسمى المشروطة لا شتمالها على شرط الوصف فإن قولنا كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا فإن شرط الوصف فيها مادام كاتبا .

مطلقًا، فتصدق المشروطة بالمعنى الأول دون الثانى ، واعلم أن ما ذكره المصنف فى تعريف المشروطة يحتملِ كلاَ المعنيين ، لأن قوله ـ ما دام وصفه ـ يحتمل أن يراد به بشرط الوصف ، فتكون مشروطة بالمعنى الأول ، ويحتمل أن يراد به ما دام الوصف بلا اعتبار الاشتراط ، فتكون مشروطة بالمعنى الثانى .

(**أو فى وقت معين**) عَطْفٌ على قوله ـ ما دام ذات الموضوع ـ أى إن كان الحكم بضرورة النسبة فى وقت معين (**فوقتية مطلقة**) كقولنا ـ بالضرورة كل قمر منخسف وقت حَيْلُولَةِ الأرض بينه وبين الشمس ، ولا شىء من القمر بمنخسف وقت التربيع . فإن ثبوت الانخساف للقمر وسلبه عنه ضرورى فى وقت معين أى وقت الحيلولة والتربيع ، وإنما سميت وقتية لاعتبار تعَينِ الوقت فيها ومطلقة لعدم تقييدها باللا دوام أو اللاضرورة ، ولهذا إذا قيدت باللاَّدوام حذف الاطلاق من اسمها فكانت وقتية كما سيجىء فى المركبات [1] .

(**أو غير معين**) عطف على قوله ـ معين ـ أى إن كان الحكم بضرورة النسبة فى وقت غير معين (**فمنتشرة مطلقة**) كقولنا ـ بالضرورة كل إنسان متنفسٌ فى وقت ما ، وبالضرورة لا شىء من الإنسان بمتنفس

---

(١) القضية الثالثة من الموجهات ٣ ـ الوقتية المطلقة ، وهى ما كان الحكم فيها بضرورة النسبة فى وقت معين وهو وقت اتصاف ذات الموضوع بوصفه ومثالها كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ، كل طائر خافق الجناحين بالضرورة حين هو طائر بالضرورة كل مصل ينصت وقت قراءة الإمام للقرآن ،لا شىء من القمر بمنخسف وقت التربيع والتربيع (أى ربع الفلك بين الشمس والقمر).

فى وقت ما ـ فـإن ثبوت التنفس للانسان وسلبـهَ عنه ضرورى فى وقت معـين ، وإنما سميت منتـشرة لاحتمـال الحكم فيهـا كل وقت ، فيكون منتشراً فى الأوقات ، ومطلقة لما ذكرنا فى الوقتية المطلقة (**أو بدوامها**) عطف على قوله ـ بضرورة النسبة ـ .

أى وإن كان الحكم فيها بدوام النسبة (**ما دامت الذات**) أى ما دام ذات الموضوع مـوجودة (**فدائمـة مطلقة**) وإنما سميت دائمة لاشـتمالها على الدوام ، وإنما سميت مطلقـة لأن الدوام فيها غير مـقيد بوصف أو وقت ، كقولنا ـ كل إنسان حيوان دائما [1] .

ولا شىء من الإنسان بحـجر دائما ـ فـإن الحكم فيهـا بدوام ثبوت الحيوانية للإنسان وسلْب الْحَجَرية عنه ، والفرق بين الدوام والضرورة أن الضرورة تستلزم الدوام ولا عكس .

أما الأول فـلأن ثبوت المحمـول للموضوع إذا كـان ضروريًا يكون دائما لا مـحالة ، وأمـا الثانى فـلأن ثبوته له قد يكون دائـما ومع ذلك يمكن الانفكاك ، فحينئذ يثبت الدوام لا الضرورة [2] .

---

(١) ٤ـ المنتشرة المطلقة : ما كان الحكم فيها بضرورة النسبة فى وقت غير معين وسميت منتشرة لاحتمال الحكم فيها كل وقت ، ومطلقة لأن الانتشار فيها غير مقيد بوصف .
بالضروره كل إنسان يتنفس فى وقت ما ، ولا شىء من الإنسان بمتنفس فى وقت ما .

(٥) الدائمة المطلقـة هى : مادلت على ثبوت المحـمول لذات الموضوع أو سلبه مـادام الموضوع بذاته موجودا ومثالها : كل صاهل فرس دائما ، ولا شىء من الجماد بناطق دائما ، كل فلك متحرك دائما .

(٢) الضرورة تستلزم الدوام ولكن الدوام لايستلزم الضـرورة بمعنى أنه إذا كان ثبوت المحمول للموضوع ضروريا فـهو دائم لا محالة ، وأما الدوام فقد ينـفك عن الموضوع فهو ليس =

(**أو ما دام الوصف**) عطف على قوله ـ ما دام الذات ـ أى إن كان الحكم بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً (**فعرفية عامة**) ومثالها إيجابًا وسلبًا ما مَرَّ فى المشروطة العامة [1] .

والفرق بينهما كالفرق بين الدائمة والضرورية ، وإنما سميت عرفية لأنك إذا قلت ـ لا شىء من النائم بمستيقظ ـ ولم تذكر ـ ما دام نائما ـ يَفْهَمُ الْعُرْفُ أن سلب الاستيقاظ عن ذات النائم ليس دائما ، بل ما دام نائما ، فلما كان هذا المعنى فى سالبتها مأخوذاً من العرف نسبت إليه ، وعامة لأنها أعم من العرفية الخاصة التى ستجىء فى المركبات .

(**أو بفعليتها**) عطفٌ على قوله ـ بضرورة النسبة ـ أى إن لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها ، بل يكون الحكم بفعليتها (**فالمطلقة العامة**) كقولنا ـ كل إنسان متنفس بالإطلاق العام ، ولا شىء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام ـ فإن ثبوت التنفسُ للإنسان وسلبَه عنه ليس ضروريًا ولا دائمًا بل بالفعل [2] ، أى المحمول ثابت للموضوع أو

= بضرورة كما إذا قلنا : كل زنجى أسود دائما فإنه ليس ضروريا أن يكون هذا السواد ضروريا ، فقد ينفك عنه هذا السواد لكن لم يقع .

(١) العرفية العامة هى ما كان الحكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع موجودا وسميت عرفية لأن الحكم فيها مأخوذ من العرف وعامة لأنها أعم من العرفية الخاصة التى هى من المركبات ، فالحكم فيها مشروط ببقاء وصف الموضوع أى ليس دائما نحو : كل كاتب متحرك الأصابع دائما مادام كاتبا ، فتحرك الأصابع ليس دائما مادام ذات الموضوع ، ولكنه دائم مادام وصف الموضوع الذى هو مادام كاتبا .

(٢) المطلقة العامة وتسمى بالفعلية وهى ما تدل على أن النسبة بين المحمول والموضوع واقعة فعلا وخرجت من القوة إلى الفعل ووجدت بعد ان لم تكن سواء كانت ضرورية =

مسلوب عنه فى الجملة ، وإنما سميت مطلقة لأن القضية إذا أطلقت من غير تقييد باللاَّدوام أو اللاَّضرورةِ يفهم منها فِعْلِيَّةُ النسبة فسميت القضية التى حكم فيها بفعلية النسبة مطلقة تسمية للمدلول باسم الدال وعامة لأنها أعم من الوجودية اللاَّدائمة والوجودية اللاَّضرورية ، كما ستعرفه فى المركبات .

(**أو بعدم ضرورة خلافها**) أى إن لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها ولا بفعليتها ، بل يكون الحكم بعدم ضرورة خلاف النسبة (**فالممكنة العامة**) كقولنا : كل نار حارَّةٌ بالإمكان العام [1] .

فحكم فيها بعدم ضرورة السلب ، إذ السلب خلاف النسبة ، ولو لم يكن عدَمُ ضورة السلب لم يكن الإيجاب ممكنا ، وكقولنا : لا شىء من الحارِّ ببارد بالإمكان العام ، فحكم فيها بعدم ضرورة الإيجاب ، إذ الإيجاب خلاف النسبة ، ولو لم يكن عدم ضرورة الإيجاب لم يكن

= أولا وسواء كانت دائمة أولا كما عرفها الشارح بقوله مالم يكن الحكم فيها بضرورة النسبة أو بدوامها بل يكون بفعليتها . كل إنسان متنفس بالفعل وكل فلك متحرك بالفعل ، وكل إنسان متنفس بالإطلاق العام .

(١) الممكنة العامة ، هى ما كان الحكم فيها بعدم ضرورة خلاف النسبة أى ان الحكم فى هذه القضية ليس بضرورة النسبة ولا بدوامها ولا بفعليتها . أى هى ما دلت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة فى القضية فإن كانت القضية موجبة دلت على سلب ضرورة السلب، وإن كانت سالبة دلت على سلب ضرورة الإيجاب ومعنى ذلك أنها تدل على أن النسبة المذكورة فى القضية غير ممتنعة مثالها : كل إنسان كاتب بالإمكان العام أى أن الكتابة لا يمنع ثبوتها لكل إنسان فعدمها ليس ضروريا ،وإن اتفق أنها لا تقع لبعض الأشخاص .

السلب ممكنا ، فمعنى الموجبة أن سلب الحرارة عن النار ليس بضرورى ، ومعنى السالبة أن إيجاب البرودة للحار ليس بضرورى ، وسميت ممكنة لاشتمالها على معنى الإمكان ، وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة التى ستعرفها فى المركبات [1] .

(فهذه) القضايا المذكورة (بسائط) لأن معناها إما إيجاب فقط ، أو سلب فقط [2] .

---

(١) الممكنة العامة موجهة بسيطة ، والممكنة الخاصة موجهة مركبة والفرق بينهما أن الممكنة العامة هى التى حكم فيها بلا ضرورة الجانب المخالف للنسبة وأما الممكنة الخاصة فهى التى حكم فيها بلا ضرورة الجانب الموافق للنسبة .

(٢) إليكم ملخصا شاملاً للموجهات البسائط الثمان بالتعريف والمثال لكل منها .

١ـ الضرورية المطلقة : هى ما كان فيها الحكم بضرورة النسبة الإيجابية أو السلبية مادام ذات الموضوع موجودا وسميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة وسميت مطلقة لأن الحكم فيها غير مقيد بوصف أو وقت : كل انسان حيوان بالضرورة ـ لا شىء من الإنسان بحجر بالضرورة .

٢ـ المشروطة العامة : هى ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع موجودا أى بشرط وصف الموضوع : بالضرورة كل كاتب متحرك الأصباع مادام كاتبا ، وبالضرورة لاشىء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا .

٣ـ الوقتية المطلقة : وهى ما كان الحكم فيها بضرورة النسبة فى وقت معين بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بنيه وبين الشمس .

لا شىء من القمر بمنخسف وقت التربيع .

٤ـ المنتشرة المطلقة: ما كان الحكم فيها بضرورة النسبة فى وقت غير معين مثالها : بالضرورة كل إنسان متنفس فى وقت ما ، بالضرورة لا شىء من الانسان بمتنفس فى وقت ما .

٥ـ الدائمة المطلقة : هى التى حكم فيها بضرورة النسبة مادامت ذات الموضوع موجودة ومثالها: كل انسان حيوان دائما ، لا شىء من الإنسان بحجر دائما . =

وأما المركبات فسبع ، وهى بعينها البسائط المذكورة ، لكن مع تقييدها باللاَّدَوَامِ الذَّاتِّى أو اللاضرورة الذاتية كما قال : (**وقد تقيد**) المشروطة والعرفيةُ (**العامتان و**) تقيد (**الوقتيتان**) أى الوقتية والمنتشرة (**المطلقتان باللادوام الذاتى**) أى تقيد كل واحدة من هذه القضايا المذكورة بالادوام الذاتى (**فتسمى**) المشروطة العامة المقيدة باللادوام (**المشروطة الخاصة**) منصوب على أنه مفعول تسمى (**و**) تسمى العرفية العامة المقيدة باللادوام (**العرفية الخاصة و**) تسمى الوقتية المطلقة المقيدة به (**الوقتية و**) تسمى المنتشرة المطلقة المقيدة به (**المنتشرة**) [1] .

= ٦ـ العرفية العامة : هى ما كان الحكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع موجودا ومثالها : كل رومى أبيض دائما مادام روميا ولا شىء من النائم بمستيقظ مادام نائما .

٧ـ المطلقة العامة : هى ماحكم فيها بفعلية النسبة بين الموضوع والمحمول ومثالها : كل إنسان متنفس بالإطلاق العام . ولا شىء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام .

٨ـ الممكنة العامة : هى ما كان الحكم فيها بعدم ضرورة خلاف النسبة كل نار حارة بالإمكان العام ،لا شىء من الحار ببارد بالإمكان العام .

تلك هى لمحة سريعة عن الموجهات البسائط الثمانية وسميت بسائط لأنها غير مركبة أى أن معناها إما إيجاب فقط أو سلب فقط .

(١) عرفنا أن الموجبة البسيطة ثمان فماذا عن الموجهة المركبة ؟

الموجهة المركبة ما كان معناها مركبا من إيجاب وسلب ، والقضية المركبة تتألف من قضية مذكورة بعبارة صريحة هى الجزء الأول منها سواء كانت موجبة أو سالبة ، وباعتبار هذا الجزء الصريح تسمى المركبة موجبة أو سالبة ،ومن قضية أخرى تخالف الجزء الأول بالكيف، وتوافقه بالكم غير مذكورة بعبارة صريحه وإنما يشار إليها بنحو كلمة (لادائما) و(لا بالضرورة) ومثال ذلك إذا قلنا : كل مؤمن يتجنب الوقوع فى المعاصى بالفعل فيحتمل أن يكون ذلك ضروريا فلأجل . =

= ـ دفع الاحتمال ولأجل التنصيص على أنه ليس بضروري نقيد القضية بقولنا (لا بالضرورة) كما يحتمل أن يكون ذلك دائما ويحتمل أن لا يكون دائما ولأجل دفع الاحتمال وبيان أنه ليس بدائم نقيد القضية بقولنا : لا دائما .

والمركبات سبع هي ١ـ المشروطة الخاصة وتسمى العرفية العامة المقيدة باللادوام وتتركب من مشروطة عامة موجبة هي الجزء الأول ومطلقة عامة سالبة وهي مفهوم لا دائما لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائما كان متحققا في الجملة ومثالها : كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما ، وتكون سالبة الجزء الأول مشروطة عامة ،وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام ومثالها :

لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا لا دائما ، لأن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائما كان الإيجاب محققا في الجملة ، ولذلك فإن الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها إيجاب الجزء الأول وسلبه . فإن كان الجزء الأول موجبا كانت القضية موجبة وإن كان سالبا كانت القضية سالبة .

٢ـ العرفية الخاصة : وهي ما كان الحكم فيها بضرورة النسبة أو دوامها بحسب الوصف مقيدا باللادوام بحسب الذات وهي أخص من العرفية العامة ، وتتركب من العرفية العامة والمطلقة العامة التي هي مفهوم اللادوم ومثالها : دائما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما .

٣ـ الوقتية : هي ما كان الحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام حسب الذات ومثالها موجبة : كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما وسالبة : لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما .

٤ـ المنتشرة : وهي التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقت غير معين لا دائما بحسب الذات كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائما لا شيء من الإنسان بمتنفس في وقت ما لا دائما .

٥ـ الوجودية اللاضرورية وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية مثالها : كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة وسالبة لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل بالضرورة .

فالمشروطة الخاصة إن كانت موجبة كقولنا : بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما فتركيبها من مشروطة عامة موجبة هى الجزء الأول ، ومطلقة عامة سالبة ، وهى مفهوم اللادوام ، لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائما كان السلب متحققًا فى الجملة ، وهو معنى المطلقة العامة السالبة أى كقولنا : لا شىء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل ، وإن كانت سالبة كقولنا ـ بالضرورة لا شىء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما ـ فتركيبها من سالبة مشروطة عامة هى الجزء الأول ، وموجبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام ، لأن سلب المحمول عن الموضوع ، إذا لم يكن دائما كان الإيجاب محققًا فى الجملة ، وهو معنى الموجبة المطلقة العامة ، أى كقولنا ـ كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل .

ومن هنا يتبين أن الاعتبار فى إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب الجزء الأول وسلبه ، فإن كان الجزء الأول موجبا كانت القضية موجبة ، وإن كانت سالبا كانت سالبة ، والجزء الثانى مخالف للجزء الأول فى الكيف ، أى الإيجاب والسلب ، وموافق له فى الكمّ أى الكلية والجزئية[1]، وسيجىء لهذا زيادة تحقيق .

٦ـ الوجوديه اللادائمة هى المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتى ومثالها كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما .

٧ـ الممكنة الخاصة هى الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الدائمة كل انسان متحرك بالإمكان الخاص وهناك مزيد تفصيل كما سيأتى بعد فى موضعه .

(١) القضية الموجهة المركبة تكون موجبة أو سالبة بالنظر إلى الجزء الأول فإن كان الجزء الأول موجباً كانت موجبه وإن كان الجزء الأول سالبا كانت سالبة ، والجزء الثانى مخالف للجزء الأول فى الكيف أى إذا كان الجزء الأول موجبا كان الجزء الثانى سالبا والعكس .

ومثال العرفية الخاصة إيجابا وسلبا ما مر فى المشروطة الخاصة ، وتركيبها من العرفية العامة والمطلقة العامة التى هى مفهوم اللادوام كما عرفت ، وإنما قيِّدَ اللادوام فيهما بالذاتى ، لأن المشروطة الخاصة على ما عرفتها هى المشروطة العامة المقيدة باللادوام ، والعرفية الخاصة هى العرفية العامة المقيدة به أيضًا [1] ، ويمتنع تقييد المشروطة والعرفية العامتين باللادوام الوصفى ، إذ فى كل واحدة منهما دَوَامٌ بحسب الوصف ، أما العرفية العامة فظاهر ، وأما المشروطة العامة فلأنها ضرُورَةٌ بحسب الوصف ، فتكون دواما بحسب الوصف لا محالة ، والدوام الوصفى يمتنع أن يقيد باللادوام الوصفى، بل إذا أريد تقييده بقيد صحيح فلابد أن تقيد باللادوام الذاتى، ويكون الحكم حينئذ بضرورة النسبة أو دوامها بحسب الوصف مقيدًا باللادوام بحسب الذات، وتسميتهما بالخاصتين لكونهما أخصَّ من المشروطة والعرفية العامتين اللتين عرفتهما فى البسائط، إذ كلما وجد الخاصتان وجد العامتان ولا عكس .

وأما الوقتية فهى إن كانت موجبة كقولنا : بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما ، فتركيبها هو موجبة وقتية مطلقة هى الجزء الأول ، وسالبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام ، وإن كانت سالبة كقولنا : بالضرورة لا شىء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما ، فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة هى

---

(١) ٦ـ العرفية الخاصة : هى العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتى ومعناه أن المحمول وإن كان دائما مادام الوصف هو غير دائم ما دام الذات فيرفع به احتمال الدوام مادام الذات كل شجر نام دائما مادام شجرا لا دائما ـ أى لا شىء من الشجر بنام بالفعل .

الجزء الأول ، وموجبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام ، فالوقتية هى التى حُكِمَ فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيَّدًا باللادوام بحسب الذات .

والمنتشرة هى التى حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب فى وقت غير معين لا دائما بحسب الذات [1] ، وتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة هى الجزء الأول وسالبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام إن كانت سالبة ، ومثالها إيجابا قولنا ـ بالضرورة كل إنسان متنفِّسٌ فى وَقْتٍ مَّا لا دائما ـ وسلبا قولنا ـ بالضرورة لا شىء من الإنسان بمتنفس فى وقت ما لا دائما .

(وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية)[2] وهى إن كانت موجبة كقولنا : كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة ، فتركيبها من موجبة مطلقة عامة هى الجزء الأول ، وسالبة ممكنة عامة هى مفهوم اللاضرورة ، لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن ضروريًا كان هناك عدم ضرورة الإيجاب ، وهى السالبة الممكنة العامة ، أى كقولنا : لا شىء من الإنسان بضاحك بالإمكان العام ، وإن كانت سالبة كقولنا : لا شىء من الإنسان بضاحك

---

(١) هذا تعريف للموجهة المنتشرة .

(٢) الوجودية اللاضرورية هى المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية لأن المطلقة العامة يحتمل أن يكون المحمول ضروريا لذات الموضوع ويحتمل عدمه ، ولأجل التصريح بعدم ضرورة ثبوته لذات الموضوع تقيد بكلمة لا بالضرورة ، وسلب الضرورة معناه الإمكان العام ، قد سبق التمثيل لها .

بالفعل لا بالضرورة، فتركيبها من سالبة مطلقة عامة هى الجزء الأول ، وموجبة ممكنة عامة هى مفهوم اللاضرورة لأن السلب إذا لم يكن ضروريًا كان هناك عدم ضرورة السلب ، وهى الموجبة الممكنة العامة ، أى كقولنا : كل إنسان ضاحك بالإمكان العام ، واعلم أن تقييد المطلقة العامة ، وإن صح بالالضرورة الوصفية إلا أنهم لم يعتبروا هذا التركيب، ولم يتعرفوا أحكامه ، فلهذا قيد اللاضرورة بالذاتية .

(**أو باللادوام الذاتى**) عطفٌ على قوله ـ باللاضرورة ـ أى المطلقة العامة قد تكون مقيدة باللاضرورة ـ وتسمى الوجودية اللاضرورية كما عرفتها[1] ، وقد تكون مقيدة باللادوام (**وتسمى الوجودية اللادائمة**) كقولنا : كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما ، ولا شىء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائما ، وتركيبها من مطلقتين عامتين ، إذ الجزء الأول مطلقة عامة ، والجزء الثانى هو اللادوام ، وقد عرفت أن مفهومه مطلقة عامة ، فتكون مركبة من مطلقتين عامتين ، لكن إحداهما موجبة، والأخرى سالبة ، فإن الجزء الأول إن كان موجبا يكون مفهوم اللادوام سالبة وبالعكس ، كما عرفت غير مرة [2] .

(**وقد تقيد الممكنة العامة**) أى الممكنة العامة ـ وهى التى حكم فيها بلا ضرورة الجانب المخالف للنسبة ـ قد تقيد (**بلا ضرورة الجانب**

---

(١) سبق التعريف بالقضية الوجودية اللاضرورية وهى المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية.

(٢) الوجودية اللادائمة : هى المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتى لأن المطلقه العامة يحتاج فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت للذات الموضوع .

الموافق) للنسبة (**أيضًا**) حتى يكون الحكم بلا ضرورة الجانبين (**وتسمى**) حينئذ (**الممكنة الخاصة**) [1] كقولنا : كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص ، والمعنى فى الموجبة والسالبة أن ثبوت الكتابة للإنسان وسلبها عنه ليس ضروريًا ، فيكون الحكم فيها بلا ضرورة الجانبين ، أى السلب والإيجاب ، وتركيبها من ممكنتين عامتين : إحداهما موجبة ، والأخرى سالبة ، لكن لا فرق بين موجبتها وسالبتها بحسب المعنى ، بل الفرق إنما يحصل بحسب التلفُّظ ، فإن عبرتَ بالعبارة الايجابيةِ فموجبة ، أو بالعبارة السَّلْبِيَّةِ فسالبة .

(**وهذه**) القضايا السبع المذكورة (**مركبات ، لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتى الكيفية موافقتى الكمية لما قيد بهما**) فقوله ـ مخالفتى الكيفية موافقتى الكمية ـ صفتان للمطلقة العامة والممكنة العامة ، والكيفية عبارة عن السلبِ والإيجابِ ، والكمية عبارة عن الكلِّيةِ والجزئيةِ [2] .

---

(١) الممكنة الخاصة هى الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية ومعناها أن الطرف الموافق المذكور فى القضية ليس ضروريا ، وتركب الممكنة الخاصة من ممكنتين عامتين وكل حيوان متحرك بالإمكان الخاص .

(٢) أى لا فرق بين الممكنة الخاصة الموجبة والممكنة الخاصة السالبة من ناحية المعنى وإنما الفارق لفظى فقط .

وقوله ـ لما قيد ـ الجار يتعلق بالمخالفة والموافقة ، و ـ ما ـ عبارة عن القضية ، والضمير الذى فى ـ قيد ـ راجع إليه باعتبار اللفظ ، والضمير المثنى فى ـ بهما ـ عائد على اللادوام واللاضرورة ، وحاصل المعنى أن القضايا السبع المذكورة مركبات لكونها مقيدة باللادوام واللاضرورة [1] ، واللادوامُ إشارة إلى مطلقة عامة ، واللاضرورةُ إشارة إلى ممكنة عامة ، مخالفتين للقضية المقيدة بهما بحسب الكيفِ موافقتين لها بحسب .

---

(١) القضايا السبع الموجهات المركبات هى :

١ـ المشروطة الخاصة ومثالها : كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لادائما وسالبة لا شىء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا لا دائما .

٢ـ العرفية الخاصة ومثالها موجبة : دائما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لادائما كل زنجى أسود مادام زنجيا لا دائماً .

٣ـ الوقتية ومثالها : كل قمر منخسف ..... لا دائما وسالبة لا شىء من القمر ..... التربيع لا دائما

٤ـ المنتشرة ومثالها إيجابا : كل انسان متنفس فى وقت ما لا دائما لا شىء من الإنسان بمتنفس... لا دائما .

٥ـ الوجوديه اللاضرورية : كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة لاشىء من الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة .

٦ـ الوجودية اللادائمة : كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما لا شىء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائما.

٧ـ الممكنة الخاصة : كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص لا شىء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص

فهذه هى القضايا السبع المركبة فإذا أضيفت إلى البسائط الثمانية صارت الموجهات خمس عشرة قضية وإليكم بيانها

الكيف موافقتين لها بحسب الكم .

فتكون القضايا المقيدة بهما مركبات .

لاشتمال معناها على إيجاب وسلب .

* * * *

١ـ ضرورية مطلقة	٢ـ مشروطة عامة	٣ـ وقتية مطلقة
٤ـ منتشرة مطلقة	٥ـ دائمة مطلقة	٦ـ عرفية عامة
٧ـ مطلقة عامة	٨ـ ممكنة عامة	٩ـ مشروطة خاصة
١٠ـ عرفية خاصة	١١ـ وقتية	١٢ـ منتشرة
١٣ـ وجوديه لا ضرورية	١٤ـ وجودية لادائمة	١٥ـ ممكنة خاصة

وإليكم هذا الرسم التوضيحى :

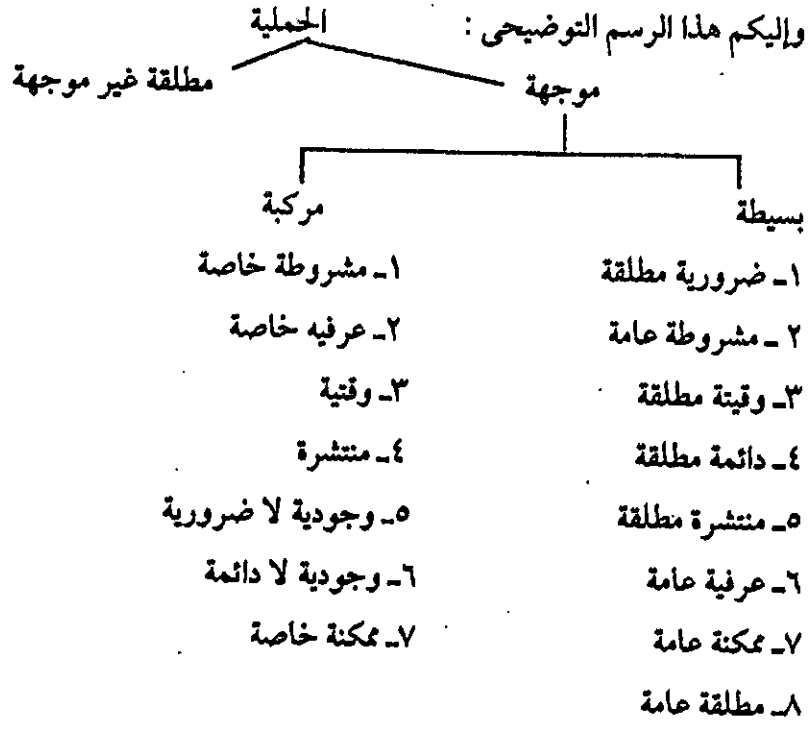

وقد سبق التعريف والتمثيل من هذه القضايا الخمس عشرة

أسـئلة

أجب عن الأسئلة الآتية :

س١ : قال سعد الدين التفتازانى .

(وقد يصرح بكيفيـة النسبة فموجهة ، وما به البـيان جهة) اشرح قول السعد مع التمثيل .

س٢ : (أ) اذكر أربعـة قضايا موجـهة بسيطة مـبينا نوعهـا من حيث الإيجاب والسلب .

(ب) بين نوع الموجهات الآتية :

كل إنسان حيوان بالضرورة .

لا شىء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا .

كل طائر خافق الجناحين بالضرورة حين هو طائر .

لا شىء من الجماد بناطق دائما .

س٣ : هات قضـية موجـهة عرفـية عامة ، مُـبينا الفـرق بينها وبين العرفية الخاصة .

س٤ : ما معنى القضية الموجهة المركبة مع التمثيل ؟

س٥ : قال السعد :

وقد تقـيد المطلـقة العامـة باللاضرورة الـذاتية فتـسمى الوجـودية اللاضرورية ، أو الوجودية اللادائمة اشرح قول السعد مع التمثيل .

س٦: وضح الصواب والخطأ فيما يأتى مع التوجيه .

١ـ جهة القضية هى لفظ زائد على الموضوع والمحمول والرابطة .

٢ـ ما به بيان كيفية النسبة يسمى جهة .

٣ـ الضرورية المطلقة هى ما حكم فيهـا بضرورة النسبة ما دام شرط الموضوع ثابتا لذاته .

٤ـ المشروطة العامة هى ما حكم فيـها بضرورة النسبة الذاتية ما دام ذات الموضوع موجودا .

* * * *

أسئلة وأجوبة

س١: عرِّف القضايا الآتية مع التمثيل

الوقتية المطلقة

العرفية العامة

المشروطة العامة

الإجابة:

الوقتية المطلقة هى : ما حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت معين وهو وقت اتصاف ذات الموضوع بوصفه ومثالها كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس .

٢ـ العرفية العامة : هى ما حكم فيها بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع موجودا .

ومثالها : كل كاتب متحرك الأصابع دائما ما دام كاتبا .

٣ـ المشروطة العامة هى ما حكم فيها بضرورة النسبة ما دام شرط الموضوع ثابتا لذاته .

ومثالها : كل ما شى متحرك بالضرورة ما دام ما شيا .

س٢: اكمل النقط الآتية

١ـ وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى .....

٢ـ وما يحصل به البيان . . . . . .

٣ـ وإن كان الحكم بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع ف

. . . . . .

٤ـ وقد تقيد الممكنة العامة بلا ضرورة الجانب الموافق أيضا وتسمى

. . . . . .

الإجابة:

١ـ الوجودية اللاضرورية. ٢ـ جهة .

٣ـ ضرورية مطلقه . ٤ـ الممكنة الخاصة .

* * * *

فصـــل
فى
أقسام الشرطيـة

قال سعد الدين التفتازانى :

الشرطية متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى أو نفيها : لزومية إن كان ذلك لعلاقة ، وإلا فاتفاقية ، ومنفصلة إن حكم فيها بتنافى نسبتين أو لا تنافيهما ، صدقا وكذبا ، وهي الحقيقية ، أو صدقا فقط ، فمانعة الجمع ، أو كذبا فقط ، فمانعة الخلو . وكل منها عنادية ، إن كان التنافى لذات الجزأين ، وإلا فاتفاقية .

ثم الحكم فى الشرطية : إن كان على جميع التقادير للمقدم فكلية ، أو بعضها مطلقا فجزئية ، أو معينا فشخصية وإلا فمهملة .

وطرفا الشرطية فى الأصل قضيتان حمليتان ، أو متصلتان ، أو منفصلتان ، أو مختلفتان ، إلا إنهما خرجتا بزيادة أداة الاتصال ، أو الانفصال عن التمام .

قال الخبيصى :

والشـرطيـة [1] تنقسم إلى متصلة ومنفصلة ، وكل واحدة منـهما تنقسم إلى أقسام كما قال :

---

(١) بعد أن فرغ المصنف من ذكر الحملية وأقسامها شرع فى ذكر الشرطية ، وأقسامها وقد سبق تعريف الشرطية فى معرض تقسيم القضية تقسيمًا أوليًا إلى حملية وشرطية ، ونعود=

أولاً: الشرطية المتصلة:

(الشرطـية) إمـا (متصلة إن حكم فيها بثـبوت نسبة على تقدير) نسبة (أخـرى) كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . فإنه حكم فيها بثـبوت نسبة هى وجود النهار على تقـدير نسبة أخرى ، وهى طلوع الشمس وهذه هى المتصلة الموجبة [1].

(أو نفيـها) عطفٌ على قوله ـ بثبوت نسـبة ـ أى المتصلة ما حكم فيها بثبوت نسبة عـلى تقدير أخرى ، وهى الموجبة ، أو بنفى نسبة على تقدير أخرى ، وهى المتصلة السالبة [2].

= فنذكـر بتعـريف الشرطيـة وهى التى يكون حكمـها مـصحـوبًا بشرط وهى مـركيـة من قضيتين حمليتين تربطهما أداة الشرط ، وتنقسم قسمين : شرطية متصلة وشرطية منفصلة . القضية الشرطية المتصلة وعرفها المصنف بأنها ما حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى أو نفيها ، أو هى : ما حكم فيها بالربط بين طرفـيها أو بسلب الربط أو هى قضية مركبة من قضيتين حمليتين بينهما علاقة لزوم أو مـتابعة ويستعمل فيها للدلالة على الشرط كلمة إذا أو ما فى معناها ، وليس المقصـود من القضية الشرطية الحكم بصدق طرفـيها المقدم والتالى بل الحكم بوجود اللزوم بينهما أى الحكم بصدق التالى على فرض صدق المقدم .

(١) أعطى المؤلف الشارح مثالاً للمتصلة الموجبة فـقال كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، ومثال آخر إذا أقبل الربيع تفتحت الأزهار وقوله تعالى : ﴿ إذا لقيتم فئة فاثبتوا ﴾ وقال تعالى : ﴿ إذا لقيتم الذين كفروا زحفًا فلا تولوهم الأدبار ﴾ .

(٢) ومن هذا التعـريف نرى أن الشرطية المتصلة باعتـبار الكيف تنقسم إلى مـوجبة وسـالبة ، موجبـة إذا كان الحكم باللزوم أو الاتفـاق بين طرفيهـا إيجابًا . وسالبـة : إذا كان اللزوم أو الاتفاق بين طرفيها سلبًا .

واعلم أن ثبوت نسبة على تقدير أخرى عبارة عن الاتصال بين النسبتين ، فالحكم بنفيها يكون عبارة عن سلب الاتصال فالقضية السالبة هى التى حكم فيها بسلب الاتصال ، لا باتصال السلب ، فإن ما حكم فيها باتصال السلب موجبة لا سالبة .

فإذا قلنا : ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود . كانت سالبة ، لأن الحكم فيها بسلب الاتصال [1].

وإذا قلنا : إن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا . كانت موجبة، لأن الحكم فيها باتصال السلب [2].

تقسيمها إلى لزومية واتفاقية:

ثم المتصلة سواء كانت موجبة أو سالبة إما (لزومية إن كان ذلك) الحكم بالاتصال أو سلبه (**لعلاقة**) بين المقدَّم والتالى كالمثالين المذكورين، فإن الحكم بالاتصال أو سلبه فيهما ليس لمجرد اتفاق المقدم

---

(١) سلب الاتصال ، أو سلب الربط بين المقدم والتالى والقضية التى حكم فيها بسلب الاتصال تسمى شرطية سالبة بخلاف اتصال السلب فإن الحكم فى القضية التى حكم فيها بإتصال السلب فهى موجبة إذا كان الليل موجوداً فليست الشمس طالعة .

(٢) القضية الشرطية المتصلة تنقسم قسمين من حيث اللزوم والاتفاق :

١ـ لزومية : ما كان الحكم فيها بالاتصال أو سلبه لعلاقه بين المقدم والتالى أى أن هناك ملازمة بين المقدم والتالى إيجابًا وسلبًا .

والتالى فى الواقع، بل لـعلاقة بينهـما توجب ذلك ، والمراد بالعلاقـة ما بسببه يستلزم المقدم التالى [1].

(وإلا) وإن لم يكن الحكم بالاتـصال أو سلبـه لعـلاقـة بل يكون لمجرد اتفاق المقدم والتالى (فاتفاقية) [2] كقولنا : إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق . فى الموجبة ، فإنه حكـم فيها بالاتصال لكن لا لعلاقة ،

---

(١) والعلاقة أنواع (أ) أن يكون المقدم سببًا فى التالى مثل : إن كانت البيرة مسكرة فهى حرام.
ب ـ أن يكون المقدم مسببًا عن التالى مثل (إن كان النهار موجودًا فالشمس طالعة) .
جـ ـ أن يكون المقدم والتالى مسببين عن سبب آخر (إن كان النهـار موجودًا فالعـالم مضىء فوجود النهار وإضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس) .
د ـ أن يكون المقدم والتالى متـضايفين لا يعقل أحدهما بدون تعقل الآخر (إن كـان محمدًا أبا لخالد فخالد ابنه) .

(٢) أقسام القضية الشرطية المتصلة إلى لزومية واتفاقية .
تنقسم الشـرطية المتصلة قسـمين : لزومية وهى مـا كان الحكم بين طرفيهـا بالاتصال أو سلب الاتصال لعلاقة بين المقدم والتالى وقلنا : إن العلاقة هى الأمر الذى به يستلزم المقدم التالى وذكرنا هذه العلاقات الأربعة ومثالها موجبة إذا كان الإنسان مريضًا بالحمى ارتفعت درجة حرارته ، ومثالها سالبة ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودًا .
الاتفاقية : هى ما كان الارتباط فيهما بين المقدم والتالى من قبيل الاتفاق البحت دون أن يكون هناك علة أو سببا ومثالها موجبة .إذا كان الحيوان مجترًا كان مشقوق الظلف ، ليس إن كان هذا أسود فهو كاتب ومن هنا فإن اللزومية والاتفاقية ينقسمان إلى موجبة وسالبة كما مر بالأمثلة فالشرطية من حيث كونها لزومية ، أو اتفاقية تنقسم إلى أربعة أقسام :
١ـ لزومية موجبة . ٢ـ لزومية سالبة . ٣ـ إتفاقيه موجبة . ٤ـ اتفاقية سالبة .
والأمثلة قد مرت بك وستأتى أمثلة أخرى لزيادة التوضيح والبيان .

بين ناطقيةِ الإنسان وناهقيةِ الحمار ، بل لمجرد اتفاق الطرفين وصدقهما في الواقع ، لأنهما وُجدَا كذلك ، وكقولنا للأسود اللاكاتبِ: ليس ألْبَتَّةَ إذا كان هذا أسود فهو كاتب . في السالبة .

فالاتفاقية الموجبة هي التي حكم فيها بثبوت الاتفاق ، والسالبة هي التي حكم فيها بسلب الاتفاق ، وكذا اللزومية الموجبة حكم فيها بثبوت اللزوم ، والسالبة حكم فيها بسلب اللزوم [1].

ثانياً: الشرطية المنفصلة:

(ومنفصلة) بالرفع عطفٌ على قوله ـ متصلة ـ أي الشرطية إما متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة أو نفيها على تقدير أخرى كما مرَّ، وإما منفصلة (**إن حكم فيها بتنافي نسبتين أو لا تنافيهما**) :

١ـ (**صدقا وكذبا ، وهي الحقيقية**) فالمنفصلة الحقيقية هي التي حكم فيها بتنافي نسبتين أو عدم تنافيهما في الصدق والكذب معا [2].

---

(١) هذا التقسيم الذي ذكره شارح التهذيب هو تقسيم للشرطية اللزومية والاتفاقية باعتبار الكيف (أي باعتبار الإيجاب والسلب لكل من اللزومية والإتفاقية فمثال اللزومية الموجبة ، إذا كان الطالب أزهريًا فهو مسلم.

ومثال اللزومية السالبة ليس البتة إذا كان الطالب أزهريًا كان نصرانيًا .

ومثال الاتفاقية الموجبة إذا كان محمد طالبًا في جامعة الأزهر فعلى طالب في جامعة القاهرة .

ومثال الاتفاقية السالبة ليس البتة إذا كان هذا أسود فهو كاتب .

(٢) القضية الشرطية المنفصلة تتركب من قضيتين حمليتين بينهما عناد ، أو هي ما حكم فيها بالعناد بين طرفيها صدقًا وكذبًا ، فالقضية الشرطية المنفصلة تثبت أن القضيتين لا يمكن أن تكونا صادقتين في الوقت نفسه ، ولا يمكن أن تكونا كاذبتين في الوقت نفسه والشرطية=

وهى إما موجبة أوسالبة :

(ا) فالموجبة هى التى حكم فيها بتنافى نسبتين فى الصدق والكذب معا، كقولنا : هذا العدد إما زوج أو فرد . فإن زوجيةَ العدد وفرديتهُ متنافيان فى الصدق والكذب ، أى لا يصدقان ولا يكذبان .

(ب) والسالبة هى التى حكم فيها بعدم تنافى نسبتين فى الصدق والكذب، كقولنا : ليس البتةَ إما أن يكون هذا أسود أو كاتبا . فإنهما يصدقان ويكذبان [1] ولا منافاة بينهما صدقا وكذبا .

٢ ـ (**أو صدقا فقط**) عطفٌ على قوله : صدقا وكذبا . أى إن كان الحكم بتنافى نسبتين أو عدم تنافيهما فى الصدق فقط (**فمانعة الجمع**) .

وهى أيضا إما موجبة أو سالبة [2] :

= المنفصلة فى صورتها العامة إما كذا وإما كذا لا يفهم فيها إلا شىء واحد هو الحكم بصدق أحد طرفيها من غير تعرض لإمكان صدق الطرفين معًا أو كذبهما معًا .

وأداة العناد (إما) والمراد بالصدق والكذب معًا فى قول المؤلف الاجتماع والافتراق والقضية الحقيقية هى مانعة الجمع والخلو وتكون من الشىء ونقيضه أى هى تحقيق كامل لقانون عدم التناقض الذى أشرت إليه من قبل وهوأن الشىء لا يمكن أن يكون هو ولا هو فى وقت واحد أو تتكون من الشىء والمساوى لنقيضه فتركيبها من الشىء ونقيضه الإنسان إما متحرك أو لا متحرك وتكوينها من الشىء والمساوى لنقيضه العدد إما زوج وإما فرد .

ويلاحظ أن طرفى القضية هنا لا يجتمعان معًا ولا يرتفعان معًا .

(١) يصدقان أى يجتمعان فى إنسان كاتب ويكذبان أى يرتفعان فى إنسان أبيض .

(٢) مانعة الجمع هى التى تتركب فى الإيجاب من الشىء والأخص من نقيضه ، وفى حالة السلب فى الشىء والأعم من نقيضه فإذا قلنا : الشىء إما أبيض وإما أسود فإن الحكم =

فالموجبة هى التى حكم فيها بتنافى الجزأين فى الصدق فقط ، كقولنا : هذا الشيء إما شجر وإما حجر . فإنهما لا يصدقان ، ولكن يكذبان بأن يكون إنسانا .

(ب) والسالبة هى التى حكم فيها بعدم تنافى الجزأين فى الصدق فقط ، كقولنا : ليس إما أن يكون هذا الشيء لا شجراً أو لا حجراً . فإنهما يصدقان ولا يكذبان وإلا لكان شجرا وحجرا معا [1].

٣ ـ (أو كذبا فقط) عطفٌ على قوله : صدقا وكذبا . أى وإن حكم فيها بتنافى نسبتين أو عدم تنافيهما فى الكذب فقط (فمانعة الخلو). وهى إما موجبة أو سالبة :

فالموجبة كقولنا : زيد إما أن يكون فى البحر أو لا يغرَقَ . حكم فيها بتنافى الجزأين فى الكذب ، لأن الكونَ فى البحر مع عدم الغرق يصدقان ولا يكذبان ، وإلا لغرقَ فى البرِّ [2].

= الممتنع هو الحكم على الشيء بأنه أبيض وأسود فى الوقت نفسه ، فقد يكون الشيء لا أبيض ولا أسود فيكون أخضر مثلاً أو أصفر .

(١) يصدقان بأن يكون الشيء إنسانًا أو غزالاً فهو لا شجر ولا حجر .

(٢) مانعة الخلو : هذه القضية تتكون من الشيء والأعم من نقيضه وفى حالة السلب تتركب من الشيء والأخص من نقيضه ويكون الحكم فيها بتنافى نسبتين أو عدم تنافيهما كذبًا فقط ، فهى تتركب من شيئين كل منهما أعم من نقيض الآخر ويجب أن لا يخلو الشيء عن الاتصاف بأحدهما فالتمثيل بقول الشارح زيد إما أن يكون فى البحر أولا يغرق قد يجتمعان بأن يكون زيد هذا سباحًا ماهرًا ولا يكذبان بالا يغرق فى البر وهذا لا يتأتى.

والسالبة كقولنا : ليس إمـا أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجرا . حكم فيـها بعـدم تنافى الجزءين فى الكذب وإلا لكان شـجرا أو حـجرا معا، فالمنفصلة ثلاثة أقسام : حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو [1].

* * * *

(١) يتلخص مما سبق أن الشرطية المنفصلة من حيث التنافى وعدمه تنقسم إلى ثلاثة أقسام مانعة جمع وخلو (حقيقية) (مـانعة جمع) (مانعة خلو) وإلى هذه الأقسام الثلاثة أشار صاحب البصـائر النصيرية بقوله . وأن المنفـصل فهو ما يراد فيـه بأما أن الأمر لا يخلو عن أحد الأقـسام ولا يجتـمع فيه فـفيه المنع من الخلـو والمنع من الجمع ... وأما غـير الحقـيقى فقسـمان : أحدهما الذى يراد فيـه بلفظة إما المنع من الاجتماع ولا يـمنع الخلو كقولك فى جواب من يقـول : هذا الشيء حيوان ، وشجـر ليس كذلك بل إما أن يكون حيـوانًا، وإما أن يكون شجراً ، أى هذان لا يجتمعان فيه وليس المراد به أن الشيء لا يخلو منهما فإنه قد يخلو منهما كالجماد فإنه ليس بحيوان ولا شجر .

والقسـم الآخر هو الذى يراد بلفظة إمـا (المنع من الخلو) لا المنع من الجـمع مثل قولـك حين يقال هذا الشيء نـبات . حيـوان إما أن يكون نباتًا وإمـا أن يكون حيـوانًا ، وإلى هذا أشار السعـد بقوله : ومنفـصلة إن حكم فـيها بتنافى شيئين أولا تنافيـهمـا صدقًا وكـذبًا وهى الحقيقية أو صـدقًا فقط فمانعة الجمع أو كذبًا فقط فـمانعة الخلو ، وفى ذلك يقول صاحب السلم :

مـا أوجبت تنـافراً بينهـمـا ... أقسـامهـا ثـلاثة فلتعلمـــا

مانع جمع ، أو خلو ، أو هما ... وهو الحقيقى الأخص فاعلما

تقسيمها إلى عنادية واتفاقية :

(وكل منها) أى من أقسام المنفصلة (عنادية إن كان التنافى) بين الجزئين (لذات الجزئين) كالتنافى بين الزوج والفرد والشجر والحجر ، وكون زيد فى البحر أو لا يغرق ، فإنه لذاتهم لا لمجرد اتفاقهما ، فالعنادية ما حكم بالتنافى لذات الجزئين أى حكم بأن مفهوم أحدهما مناف لمفهوم الآخر .

(وإلا) أى وإن لم يكن التنافى لذات الجزأين (فاتفاقية) فهى التى حكم فيها بالتنافى لا لذات الجزأين بل لمجرد أن اتفق فى الواقع أن من يكون بينهما منافاة ، وإن لم يقتض أن يكون مفهوم أحدهما منافيا لمفهوم الآخر ، كقولنا للأسود اللاكاتب : إما أن يكون هذا أسود أو كاتبا . فإنه لا منافاة بين مفهومى الأسود والكاتب ، ولكن اتفق تحققُ السواد وانتفاء الكتابة ، فلا يصدقان لانتفاء الكتابة ، ولا يكذبان لوجود السواد[1] .

هذا فى الحقيقية ، وأما مانعة الجمع أو الخلو فيمكن استخراجهما من هذا المثال [2].

---

(١) هذا إشارة إلى أن القضية الشرطية المنفصلة تنقسم قسمين : وهما عنادية واتفاقية فالعنادية: ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها لذات الجزئين أى حكم بأن مفهوم أحدهما مناف لمفهوم الآخر كالتنافى بين الزوج والفرد والشجر والحجر والاتفاقية : هى التى حكم فيهما بالتنافى بين طرفيها لا لذات الجزئين بل لمجرد أنه اتفق فى الواقع أن يكون بينهما منافاة وإن لم يقتضى أن يكون مفهوم أحدهما منافيًا لمفهوم الآخر ، كقولنا للأسود اللاكاتب ، إما أن يكون هذا أسودًا أو كاتبًا .

(٢) نقول فى مانعة الجمع إما أن يكون هذا غير أسود أو كاتبًا وفى مانعة الخلو اما أن يكون هذا أسود أو غير كاتب .

تقسيم الشرطية بحسب أوضاع المقدم [1] :

(**ثم الحكم**) باللزوم والعناد وغيرهما (**فى الشرطية**) المتصلة أو المنفصلة (**إن كان على جميع التقادير**) من الأزمان والأوضاع ثابتا (**للمقدم فكلية**) أى فالشرطية كلية ، كقولنا : كلما كان زيد إنسانا فهو حيوان . فالحكم بلزوم الحيوانية للإنسان ثابت على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم.

(**أو بعضها**) بالجر عطفٌ على ـ جميع التقادير ـ أى إن لم يكن الحكم ثابتا على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع ، بل يكون على بعض التقادير والأزمان ، فلا يخلو من أن يكون على بعض التقادير والأزمان مطلقا ، أو على بعضها معينا.

فإن كان على بعضها (**مطلقا**) من غير تعيين (**فجزئية**) نحو قولنا: قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا . فإن الحكم باللزوم ليس على جميع الأزمان والأوضاع ، بل على بعضها مطلقا .

(**أو معينا**) عطفٌ على قوله ـ مطلقا ـ أى إن كان الحكم على بعض الأزمان معينا (**فشخصية**) كقولنا : إن جئتنى اليوم أكرمتك [2].

فَعُلِمَ أن الأوضاع والأزمان فى الشرطية بمنزلة الأفراد فى الحملية،

---

(١) هذا التقسيم بحسب الأوضاع للمقدم يشمل المتصلة والمنفصلة.

(٢) الحكم هنا على زمن معين وهو اليوم ، وكذا إذا كان فى حال معين إن جئتنى معتذراً قبلت اعتذارك فمعتذراً حال معين أو وضع معين .

فإن كان الحكم باللزوم والعناد فى زمان معين فشخصية ومخصوصة، وإلا فإن بُيِّنَ كمية الزمان جميعِهِ أو بعضه فمحصورة (**وإلا فمهملة**) [1].

---

(١) تنقسم القضية الشرطية متصلة كانت أو منفصلة بحسب الأوضاع والأزمان إلى ثمانية أقسام كما ذكرنا أن الحملية بحسب موضوع أفرادها انقسمت إلى ثمانية أقسام وفيما يلى أقسام الشرطية المتصلة باعتبار الأوضاع والأزمان .

١ـ الشرطية المتصلة الكلية الموجبة : كلما كان الشيء حيوانًا كان حساسًا وهى ما كان الحكم فيها باللزوم بين طرفيها فى جميع الأزمان والأحوال .

٢ـ الشرطية المتصلة الكلية السالبة : ليس البتة إذا كان الشيء جمادًا كان ناطقًا وهى ما كان الحكم فيها بسلب اللزوم بين طرفيها فى جميع الأزمان والأحوال .

٣ـ الشرطية المتصلة الجزئية الموجبة : قد يكون إذا كان الشيء حيوانًا كان إنسانًا وهى ما كان الحكم فيها باللزوم بين طرفيها فى بعض الأوضاع والأزمان .

٤ـ الشرطية المتصلة الجزئية السالبة : قد لا يكون الشيء إذا كان فاكهة كان عنبًا .

٥ـ الشرطية المتصلة المهملة الموجبة : إذا نزل المطر تبللت الأرض وهى ما حكم فيها باللزوم بين طرفيها بدون الحكم بزمن معين أو وضع معين .

٦ـ الشرطية المتصلة المهملة السالبة : ليس إذا ازداد مال الإنسان زاد كرمه .

٧ـ الشرطية المتصلة الشخصية الموجبة : إن جئتنى معتذرا قبلت اعتذارك .

٨ـ الشرطية المتصلة الشخصية السالبة : ليس إن جئتنى مساءً وجدتنى بالمنزل .

والشرطية المنفصلة أقسامها كالتالى :

١ـ منفصلة كلية موجبة وهى ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها فى جميع الأحوال والأزمان .

٢ـ منفصلة كلية سالبة وهى ما حكم فيها برفع التنافى بين طرفيها فى جميع الأحوال والأزمان.

٣ـ منفصلة جزئية موجبة ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها فى بعض الأزمان والأحوال .

٤ـ منفصلة جزئية سالبة ما حكم فيها برفع التنافى بين طرفيها فى بعض الأزمان والأحوال .

٥ـ مهملة موجبة ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها دون اعتبار الأزمان والأحوال . =

وما به بيان الكمية يسمى سورا :

١ـ فسور الموجبة الكلية من المتصلة : كلما ، ومهما ، ومتى .

ومن المنفصلة : دائما .

٢ـ وسور السالبة الكلية منهما : ليس ألبتة .

٣ـ وسور الموجبة الجزئية منهما : قد يكون .

٤ـ والسالبة الجزئية منهما : قد لا يكون [1] .

= ٦ـ مهملة سالبة ما حكم فيها برفع التنافى بين طرفيها دون اعتبار الأزمان والأحوال .

٧ـ شخصية موجبة ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها فى حال معين أو زمن معين .

٨ـ شخصية سالبة ما حكم فيها بسلب التنافى بين طرفيها فى حال معين أو زمن معين .

وإليكم توضيح وجه الحصر هكذا : الحكم باللازم أو العناد إما

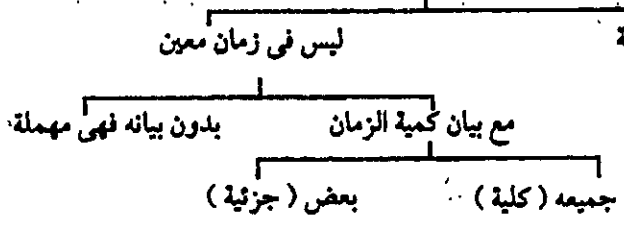

(١) السورة فى الشرطيات بمنزلة السور فى الحمليات وهى أربعة أقسام :

١ـ سور الإيجاب الكلى وألفاظه كلما ومهما ومتى فى المتصلة ودائمًا فى المنفصلة مثال المتصلة : كلما أوقدوا نارًا للحرب أطفأها الله ـ ومثال المنفصلة : دائمًا العدد إما زوج وإما فرد .

٢ـ سور السلب الكلى : (ليس البتة) إن كانت الشمس طالعة كان الليل موجودًا فى المتصلة وفى المنفصلة (ليس البتة) إما أن يكون الجسم متحركًا أو ساكنًا .

٣ـ سور الإيجاب الجزئى فى المتصلة قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان المطر نازلاً وفى المنفصلة : قد يكون إما أن يكون الطالب مجتهدًا وإما أن يكون مهملاً .

٤ـ سور السلب الجزئى فى المتصلة : قد لا يكون إما أن تكون الشمس طالعة أو الضوء موجودًا وليس دائمًا إما أن يكون زيد فى المنزل أو فى المسجد .

وإطلاق لفظة : لـو ، وإنْ ، وإمـا . فى الاتصـال والانفـصـال للاهمال [1] .

(**وطرفا الشـرطية**) أى المقدم والتالى وإن كانا بعد التـركيب قضية واحدة لكنهما (**فى الأصل قضيتان**) إما :

(**حمليتان**) كقولنا : كلما كان هذا الشىء إنسانًا فهو حيوان، وإما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا .

(**أو متصلتان**) كقولنا : كلما إن كان هذا الشىء إنسانا فهو حيوان فكلما لم يـكن هذا الشىء حيوانا فـهو لم يكن إنسـانا وإما أن يكون إن كانت الشـمس طالعة فـالنهار موجـود وإما أن يكون إن كـانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا .

(**أو منفصلتان**) كقولنا : كلما كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما إمـا أن يكون منقسما بمتساويين أو غـير منقسم ، وإما أن يكون هذا العـدد زوجا أو فردا وإمـا أن يكون هذا العـدد لا زوجا أو لا فردا .

(**أو مـختلـفتـان**) فى الحمـل والاتصال والانفصـال ، بأن يكون طرفاها إما حملية ومتصلة ، أو حملية ومنفصلة ، أو متصلة ومنفصلة ، والأمثلة غير خافية على المتأمِّلِ [2] .

---

(١) الشرطية إذا كانت أداة الشرط فيها لو وإن فهى مهملة مثا لها :

إن جئتنى أكرمتك ـ لو كان الطالب أزهريًا كان مسلمًا

ومهما تكن عند امرىء من خليقة ـ وإن خالها تخفى على الناس تعلم .

(٢) مثال المركبة من حملية ومتصلة : إن كان المـال سببًا للثراء فإن كان عنـد الإنسان مال كان ثريًا ، ومثال المركبة من حملية ومنفصلة ، إن كـان اللفظ مفردًا فإما أن يكون اسمًا أو كلمة أو أداة ، ومثال المركبة المنفصلة من حملية ومتصلة .

إما أن يكون المال سببًا للثراء أو إذا كان المال سببًا للثراء كان صاحبه ثريًا .

ثم طرفا القضية الشرطية وإن كانا قبل التركيب قضيتين تامَّتَيْنِ (إلا أنهما خرجتا بزيادة أداة الاتصال أو الانفصال عن التمام) فإن قولنا ـ الشمس طالعة ـ قضية ، فتكون تامة فى الإفادة ، لكن إذا زدنا أداة الاتصال عليه وقلنا : إن كانت الشمس طالعة . خرجت عن أن تكون قضية ، فتكون خارجة عن التمام بزيادة أداة الاتصال ، وكذا قولنا ـ العدد زوج ـ قضية ، وبزيادة أداة الانفصال عليه خرجت عن التمام [1] .

وبعد أن فرغنا من تعريف القضايا وتقسيمها إلى الأقسام ، فحانَ لنا أن نشرع فى بيان الأحكام ، وعلى الله التوكل وبه الاعتصام .

* * * *

---

(١) إذا قلنا إن الشرطية قبل التركيب كانت قضيتين تامتين ، إلا أن هاتين القضيتين خرجتا عن أن تكونا تامتين ، وذلك بسبب أداة الاتصال التى تسمى فى علم النحو بأداة الشرط فإن الشرط لا يتم إلا إذا ذكر جوابه كما إذا قلنا ، إذا اجتهد الطالب فإن الكلام لن يتم إلا بجواب الشرط وهو نجح فى الامتحان وكذلك فى المنفصلة إذا قلنا العدد زوج ، أو العدد فرد .

فإذا قلنا إما أن يكون العدد زوجًا فإن الكلام هنا لا يكون تامًا إلا إذا قلنا وإما أن يكون فردًا وبهذا نكون قد انتهينا من ذكر القضايا وأقسامها وننتقل إلى أقسام القضايا بعون من الله تعالى وتوفيقه .

س١: عرّف القضية الشرطية المتصلة مع التمثيل ثم بين نوع القضية الشرطية من حيث الكم والكيف فيما يأتى :

كلما كان الطالب أزهريًا فهو مسلم .

ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً .

لو زارنى محمد مساءاً لوجدنى خارج الدار .

ليس كلما كان الشيء نباتًا كان قمحاً .

إن جئتنى زائراً أكرمتك .

س٢: أكمل ما يأتى :

المتصلة الكلية ما حكم فيها باللزوم .....

المتصلة المهملة الموجبة ..... باللزوم ..... بدون .....

المتصلة الشخصية الموجبة ما حكم فيها باللزوم .....

الشخصية السالبة ما حكم فيها .....

المتصلة الجزئية الموجبة هى ما حكم فيها .....

س٣: بين ألفاظ السور للشرطيات الآتية واذكر مثالاً لقضايا مسورة :

١ـ الكلية السالبة . ٢ـ الجزئية الموجبة .

٣ـ الكلية الموجبة. ٤ـ الجزئية السالبة .

س٤: بين نوع القضايا الآتية :

كلما أوقدوا نارًا للحرب أطفاها الله .

فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب .

إذا أنت لم تزرع وأبصرت حاصداً. ندمت عى التفريط فى زمن البذر.

ليس كلما كان المطر نازلاً كان الجو بارداً .

س٥: بين الاتفاقية ،واللزومية فيما يأتى :

إذا كان الإنسان ناطقًا كان الفرس صاهلاً .

إن كان زيد طالبًا فى كلية أصول الدين فعمرو طالب فى كلية الشريعة .

إن كان محمد مجتهداً فسينجح .

إذا كان خالد أبا لبكر فبكر ابنه .

* * * *

أسئلة وتمرينات

على مبحث القضايا

س١: عرِّف القضية الشرطية المتصلة ، واذكر أقسامها من حيث اللزوم وعدمه مع التمثيل ؟

ب) إيت بقضية شرطية لزومية ، وأخرى اتفاقية .

جـ) مثل لما يأتى :

متصلة موجبة كلية .

متصلة سالبة جزئية .

متصلة شخصية موجبة .

س٢: حول الشرطية المتصلة إلى شرطية منفصلة فيما يأتى :

إذا كان زيد فى البحر لا يغرق .

قد يكون إذا كان الجو بارداً كان المطر نازلاً .

قد يكون العدد زوجًا أو فردًا .

ليس كلما كان زيد فى الدار كان نائمًا .

س٣: ما نوع القضايا المنفصلة الأتية :

زيد إما فى البحر ، وإما يغرق .

ليس دائمًا زيد إما فى الدار ، وإما فى المسجد .

زيد إما حى ، وإما ميت .

س٤: مثل لما يأتى :

أ) منفصلة مانعة جمع ، وأخرى مانعة خلو ، وأخرى حقيقية .

ب) كون قضايا شرطية من كل قضيتين فيما يأتى :

اجتهد بكر ـ نجح فى الامتحان بكر .

اقبل الربيع ـ تفتحت الأزهار .

العدد زوج ـ العدد فرد .

السماء ممطرة ـ الجو بارد .

الشمس مشرقة ـ النهار موجود .

المال الكثير ـ المال سبب للثراء .

* * * *

أسئلة وتدريبات على القضايا

س١ : القضية قول يحتمل الصدق والكذب .

القضية قول يحتمل الصدق والكذب لذاته .

أى التعريفين تختار ولماذا ؟

س٢ : بين ما يصلح أن يكون قضية ، وما لا يكون قضية فيما يأتى ولماذا ؟

أـ الحق أحق أن يتبع .

ب ـ اللهم لك الحمد .

جـ ـ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر .

د ـ لاتنه عن خلق وتأتى مثله .

هـ ـ الله واحد قهار .

س٣ : اشرح معنى قول السعد مع التمثيل .

أـ ثم الحكم فى الشرطية إن كان على جميع التقادير للمقدم فكليه .

ب ـ عرّف القضية الشرطية المتصلة الجزئية مع التمثيل .

جـ ـ مـا سور الإيجـاب الجزئى ، والسلـب الجزئى لكل من المتـصلة والمنفصلة .

س٤: بين نوع القضايا الآتية تفصيلاً :

أ ـ الله ربنا وربكم .

ب ـ لا خائن يؤتمن .

جـ ـ اللا إنسان لا كاتب .

د ـ المؤمن مرآة أخيه .

هـ ـ اثنان من الطلاب حضرا المناقشة .

و ـ منكم من يجتهد ومنكم من يهمل .

ز ـ وإن تطيعوه تهتدوا .

ح ـ ما كل ما يتمنى المرء يدركه .

ط ـ فإما منا بعد وإما فداء .

ى ـ ليس دائمًا الجو إما حار وإما بارد .

س٥: اشرح قول السعد : مع التمثيل :

(ومنفصلة إن حكم فيها بتنافى نسبتـين ، أو لا تنافيهما صدقًا وكذبًا وهى الحقيقية أو صدقًا فقط فمانعة الجمع ، أو كذبًا فقط فمانعة الخلو » .

* * * *

نماذج أسئلة

النموذج الأول

أجب عن ثلاثة فقط من الأسئلة الآتية :

س١: عرِّف المنطق ، ثم بين مـوضوعه ، ووجـه الحاجة إلى دراسـته وحكم الاشتغال به ؟ مع مراعاة التفصيل .

س٢: الدلالة هى أولى مبـاحث المنطق ، فلم قدمت على غـيرها من المباحث وما هى الدلالة ، وما أقسامها مع مراعاة التفصيل .

ب ـ بين نوع الدلالة فيما يأتى :

١) دلالة الإنسان على الحيوان الضاحك .

٢) دلالة البيت على الجدار .

٣) دلالة الإنسان على الحيوان الناطق .

س٣: ينقسم اللفظ إلى مفرد ومركب ، فما المفرد ، وما المركب :

أ) وما أقسام المركب مع التمثيل .

ب) بين المفرد والمركب فيما يأتى :

محمد ـ كتاب المنطق ـ لا تحزن ـ محمد رسول الله ـ ﷺ ـ .

جـ ـ بين نوع المركب فيما يأتى :

الكتاب المفيد ـ حسن الخلق ـ الإنسان فان .

س٤: (أ) ما الكليات الخمس ، اذكرها معـرفًا وممثلاً لكل منها مبيناً وجه انحصارها فى خمس مع التمثيل .

ب) بين نوع الكلى فيما يأتى :

حيوان بالنسبة للنامى .

فرس بالنسبة للحيوان .

ناطق بالنسبة للإنسان .

ماشى بالنسبة للحيوان .

س٥: أـ متى يكون التعريف بالحد، ومتى يكون بالرسم مع التمثيل .

ب) بين نوع التعريف فيما يأتى :

الإنسان هو الضاحك .

الفرس حيوان صاهل .

الإنسان هو الناطق .

* * * *

النموذج الثانى

أجب عن أربعة فقط فيما يأتى :

س١ : ينقسم العلم الحادث إلى تصور وتصديق ، فما التصور وما التصديق ، وما أقسام كل منهما مع التمثيل لكل نوع .

ب) بين نوع التصديق فيما يأتى :

الأربعة زوج .

العالم حادث .

س٢ : أ ـ قسم الدلالة اللفظية الوضعية معرفًا بكل قسم مع التمثيل .

ب ـ وضح نوع الدلالة فيما يأتى :

دلالة الأسد على الحيوان الزائر .

دلالة الذهب على المعدن .

دلالة البيت على المبنى .

دلالة الشجرة على الثمره .

س٣ : ما المتواطىء وما المشترك وما المشكك مع التمثيل لكل ما تقول.

ب) بين المتواطىء والمشكك والمشترك فيما يأتى :

١ـ حيوان . ٢ـ نور . ٣ ـ عين .

س٤ : وضح النسبة بين كل كلمتين فيما يأتى :

حيوان وأسد .

شجر وحجر .

طالب ومصرى .

س٥ : عرِّف القضية الحملية ثم اذكر أقسامها باعتبار الكيف مع التمثيل.

ب) بين نوع القضية الحملية من حيث الكيف فيما يأتى :

ليس زيد فاهما ـ العالم متغير ـ لاأرهرى مسيحى .

جـ ـ اذكر أقسام الحملية باعتبار الكم مع التمثيل .

وبين نوع القضية من حيث الكم فيما يأتى :

بعض الفاكهة كمثرى ـ لاخائن بمؤتمن ـ كالصيد فى جوف الفرا .

* * * *

النموذج الثالث

أجب عن خمسة أسئلة مما يأتى :

س١ أ ـ عرِّف المنطق ثم وضح فائدته وحكم الاشتغال به مع التفصيل

ب ـ اذكر أقسام علم المنطق مع التمثيل لكل قسم .

جـ ـ لم قدم المصنف مبحث الدلالة على غيرها من المباحث ؟

س٢ : ينقسم المفهوم من اللفظ إلى كلى وجزئى .

أ ـ فما الكلى وما الجزئى مع التمثيل .

ب ـ بين الكلى والجزئى فيما يأتى :

حيوان ـ جامعة ـ الولد .

شمس ـ عنقاء ـ أنا .

س٣ : أ ـ أذكر أقسام الكلى باعتبار وجود أفراده فى الخارج مع التمثيل لكل ما تذكر ؟

س٤ : بين القضايا الموجهة وغير الموجهة فيما يأتى :

كل إنسان حيوان بالضرورة .

كل كاتب إنسان .

كل إنسان متنفس بالاطلاق العام .

الإنسان هو الحيوان الناطق .

س٥: بين القضايا المنفصلة والمتصلة فيما يأتى:

زيد إما فى الدار وإما فى المسجد .

إينما تكونوا يدركم الموت .

س٦: ما أجزاء القضية الحملية ، وماأجزاء القضية الشرطية مع التمثيل.

أ ـ بين معنى السور وألفاظه فى الحملية ، والفاظه فى الشرطية ، مع التمثيل .

جـ ـ كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

ليس البته إذا كان الإنسان كاتبًا كان ساكن الأصابع .

إن تهمل ترسب .

إن زرتنى اليوم مساءًا وجدتنى بالمنزل .

إن حضرت المحاضرة استفدت منها .

* * * *

النموذج الرابع

أجب عن أربعة أسئلة فقط مما يأتى على أن يكون الخامس من بينهم؟

س١: ما وجهه الحاجة إلى دراسة المنطق ، وما حكم الاشتغال به .

أ ـ وما أقسام المنطق ، مع التفصيل .

ب ـ دلالة اللفظ على تمام معناه مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام .

١ـ ما الدلالة الالتزامية ، وما المعتبر فى اللزوم مع التمثيل .

٢ ـ مثل لما يأتى :

أ ـ دلالة تضمينة ب ـ دلالة مطابقية

س٢: إن امتنع إطلاق مفهوم اللفظ علي كثيرين فهو جزئى وإذا لم يمتنع فهو كلى؟

(أ) مثل لما ذكرنا بمثالين لكل منهما .

(ب) بين الجزئى والكلى فيما يأتى

غول ـ قمر ـ إنسان ـ محمد .

س٣:

(أ) ما الذاتى ، وما العرضى ، وما الكلى وما الجزئى مع التمثيل لما تقول ؟

(ب) متى تكون النسبة بين الكليين التساوي ومتى تكون العموم والخصوص المطلق مع التمثيل.

(ج) لم كان التعريف بالحد هو أفضل أنواع التعريف مع التمثيل .

س٤: الكليات الخمس ما هى ؟ وما وجه انحصارها فى خمس مع التمثيل .

س٥: تنقسم القضية إلى قسمين : حمليه وشرطية .

(أ) عرف بكل منهما مع التمثيل لما تذكر ؟

(ب) بين نوع القضايا الآتية

١ ـ الله ربنا وربكم ٢ ـ اثنان من الطلاب نالا الجائزة

٣ـ لا خائن محبوب . ٤ ـ اللا مجتهد لا ناجح

٥ ـ إما أن نكون أو لا نكون . ٦ ـ الإنسان فان

٧ ـ ليس البتة إن كان الشئ جماداً كان ناطقا .

٨ ـ اللا إنسان لا ناطق . قد لا يكون زيد إما فى الدار وإما فى المسجد .

* * * *

مصادرومراجع
منطقية

١ـ شرح القطب على الشمسية — أ . د / محمد شمس الدين إبراهيم ـ رحمه الله ـ.

٢ ـ محاضرات فى المنطق — فضيلة الشيخ صالح موسى شرف ـ رحمه الله ـ .

٣ ـ المنطق الصورى — أ . د / على سامى النشار .

٤ ـ المنطق التوجيهى — أ . د / أبو العلا عفيفى .

٥ ـ مسائل فلسفية — أ . د / توفيق الطويل .

٦ ـ معيار العلم — أبو حامد الغزالى .

٧ ـ السلم المنورق — الأخضرى .

٨ ـ البصائر النصيرية — الساوى .

٩ ـ المدخل إلى المنطق الصورى — أ . د/ محمد محمد قاسم .

١٠ـ تجديد فى علم المنطق — عبد المتعال الصعيدى .

١١ـ المنطق الصورى — د . عبد الرحمن بدوى .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم الكتاب بقلم عضو اللجنة العلمية	٣٧
مقدمة الشارح	٣٩
تعريف العلم ، وتقسيمه إلى تصور وتصديق	٤١
تقسيم العلم إلى ضرورى وكسبى	٤٦
تعريف المنطق ، ووجه الحاجة إليه	٤٨
موضوع المنطق	٥١
فصل فى الدلالة	٥٥
فصل فى مباحث الألفاظ	٦٥
الجزئى والكلى	٧٩
أقسام الكلى باعتبار وجوده فى الخارج	٨٢
النسب بين الكليين	٨٩
الجزئى الإضافى	٩٥
تقسيم الكلى إلي ذاتى وعرضى	٩٥
الكليات الخمس	٩٩
الأول : الجنس واقسامه	١٠١
الثانى : النوع وأقسامه	١٠٦
ترتيب الأجناس والأنواع	١٠٩
الثالث : الفصل وأقسامه	١١٥
الرابع : الخاصة	١٢٣
الخامس : العرض العام	١٢٥
الكلى الطبيعى ، والمنطقى ، والفعلى	١٣١

الموضوع	الصفحة
المعرَّف وأقسامه	١٣٥
التصديقات	١٤٩
القضايا وأحكامها	١٤٩
تعريف القضية	١٥٠
تقسيمها إلى حملية وشرطية	١٥١
أقسام الحملية	١٥٥
المعدولة والمحصلة	١٦١
فصل فى أقسام الشرطية	١٩١
أسئلة	٢٠٧
نماذج	٢٠٩
مصادر ومراجع منطقية	٢١٥
الفهرست	٢١٧